المناضلة

ⵜⴰⵎⵓⵏⴰⴹⵉⵍⵜ
Almounadila

mounadila@yahoo.fr
www.almounadila.info

عمالية نسوية شبيبية أممية

جريدة شهرية - مدير النشر: إسماعيل المنوزي- العدد: 70 ماي-يونيو 2018 -الثمن 5 دراهم

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

فاتح مايو 2018

الجبْهة النقابية المُوحدة، سيرا نَحو جبهة اجتماعية:

ضرُورَة لرد العُدوان على الشغيلة وعامة الكادحين

بلغ هجوم أرباب العمل ودولتهم على الطبقة العاملة، وعامة كادحي المغرب، مستوى منذرا بمزيد من ويلات الفقر وغلاء المعيشة والشغل غير القار والبطالة وتخريب ما تبقى من خدمات عامة، بمقدمتها الصحة والتعليم. والهدف من تشديد هذا العدوان هو مزيد من تمهيد الطريق للبرجوازيين كي يراكموا مزيدا من الثروات. هذا ما يقضي به النموذج الاقتصادي-الاجتماعي المفروض، أي النظام الرأسمالي.

ولا يقتصر إغناء الأغنياء على إفقار الفقراء بل قمعهم أيضا، حيث لا يمكن فرض سياسات برجوازية إلا بمزيد من قمع الشغيلة بإلغاء فعلي لحقهم في التنظيم، بطرد النقابيين وسجنهم، والتضييق على التنظيمات غير المنصاعة الرافضة للتدجين؛ وبمنع الإضراب [ما يسمى القانون التنظيمي للإضراب]، وخنق كل أشكال الاحتجاج والمقاومة، وتكميم الصحافة...

ولا يقتصر قهر الشغيلة على العصا، بل تسعى الدولة إلى إضعاف نقاباتهم بجر قياداتها إلى مسايرة الهجوم على المكاسب والحقوق، بامتناعها على تنظيم المقاومة النقابية الموحدة، وبالتظاهر بمعارضة العدوان مع تركه يمر عمليا كما جرى لتقاعد الموظفين، وللاقتطاع من أجور المضربين، مثالا لا حصرا.

لهذا يتطلب وقف التعدي على الطبقة العاملة قوة نضالية كبيرة. هذه القوة موجودة، منها المنظم في النقابات ومنها ما يحتاج إلى تنظيم. المصيبة أن الشغيلة المنظمين مشتتون في نقابات كثيرة، بعضها يشرق، وبعض يغرب، وبعض آخر مجمد. أول شروط نهوض المقاومة العمالية هو توحيد فعلها. لكن ما يجري في الواقع هو العكس، فبدل تطوير التنسيق النقابي، اتساعا وعمقا، تم توقيفه.

كما يتوقف نجاح الرد العمالي على اعتماد أشكال نضال فعالة، وليس مناوشات عابرة، كإضرابات قطاعية من 24 ساعة، أو إضراب عام مفرغ من محتواه بصيغة تعويض الساعات الضائعة لأرباب العمل، أو مسيرات وطنية خارج إي برنامج نضالي يكون قوامه شل آلة الإنتاج والإدارة. ولا فعالية لأشكال النضال سوى بتسييرها الديمقراطي من عامة المشاركين فيها، وليس بتحكم من فوق لا يولد غير الفشل والإحباط.

فبدون أشكال كفاح فعالة، ستواصل حكومة الواجهة التهكم من نقابات الشغيلة بما يسمى «الحوار الاجتماعي» وبرفض تطبيق التزامات سابقة (اتفاق ابريل 2011) كما نشهد منذ سنوات.

صيانة المكاسب وانتزاع الحقوق يتطلب ميزان قوى يجري بناؤه بتأمين النصر للمعارك الجزئية اليومية، وبتجميع القوة العمالية المشتتة لتحقيق مكاسب أولية تكون حافزا لانضمام مزيد من قوى الطبقة العاملة إلى المعركة سيرا نحو إضراب عام قابل للتمديد، مسير ديمقراطيا. ومن مقومات النجاح الإضافية تنسيق الحركة النقابية مع الحراكات الشعبية التي ترفع مطالب معظمها من صميم المطالب النقابية (الشغل والخدمات العامة،...)، وكذلك توحيد الجهود مع حركة الشباب المعطل، هذه الحركة التي وهنت مؤخرا، ما يلقي على الحركة النقابية مسؤولية الإسهام في إعادة بنائها، باحتضان ضحايا السياسة البرجوازية المنتجة للبطالة وتنظيمهم.

لا نجاة للطبقة العاملة فيما تتعرض له من حرب طبقية ضارية، مرشحة لأشد تصعيد، غير بناء جبهة نقابية أولا، وتوسيعها لتشمل الحراك الشعبي ونضال المعطلين في جبهة اجتماعية موحدة. بدون هكذا جبهة ستنهال ويلات الهجوم الرأسمالي على الشغيلة، ومعها سيل من الدموع: دموع معاناة الضحايا، ودموع فرح البرجوازيين، ودموع تماسيح لدى البيروقراطيين النقابيين.

المناضل-ة

محاكمات مناضلي حراك الريف:
خطوة أخرى نحو نهاية نظام الاستبداد والاستغلال

بقلم، جنين داود

انتفض كادحو الريف وكادحاته من أجل مطالب اجتماعية وثقافية أولية، باحتجاجات سلمية، فتصدت لهم الدولة بقوتها القمعية بقصد الترهيب لإطفاء الشرارة قبل امتدادها إلى باقي البلد. من التنكيل بالمظاهرين لدرجة القتل (الشهيد العتابي...) إلى اعتقالات عشوائية من الشارع ومن البيوت، إلى إساءة معاملة المعتقلين، بالتعذيب وسعي إلى الإذلال، وحتى التهديد باغتصاب الأقارب (مثل ما حصل للمناضل المجاوي...) ثم المحاكمات بتهم ملفقة تلفيقا (نزعة الانفصال، تلقي أموال من جهات خارجية...)، والتضييق على المحامين (مثل عبد الصادق البوشتاوي المضطر إلى اللجوء إلى خارج البلد...). ستدخل هذه المحاكمات التاريخ نموذجا للإخفاق التام أمام مد شعبي يعرف ما يريد.

امتزج في مطالب كادحي الريف ما هو مطلبي متعدد الأبعاد، وما هو تأكيد لهوية كفاحية تحررية عمل حكام المغرب على طمسها بكل ما أوتوا: نضال عبد الكريم الخطابي وجمهوريته. وهذا التمسك برموز الكفاح الوطني بالريف، صور عبد الكريم وعلم الجمهورية، له حمولة سياسية قوية أمام سلطة مستبدة على جميع الأصعدة، حتى الرمزية.

كما لم يستسغ المستبدون بروز شخصيات من أعماق الطبقات الشعبية تتحدى الحاكمين بشعار: هل أنتم حكومة أو عصابة؟ وتلقى صدى عظيما لدى مئات آلاف الكادحين، بالريف وبباقي البلد. وفي الآن ذاته رفضت الجماهير أذناب النظام ومتملقيه ممن تسميهم «العياشة» فسعى نظام الاستبداد إلى تحقير رموز الحراك، كان من أبرز أفعاله الدنيئة بهذا الصدد تصوير ناصر الزفزافي شبه عار وتعميم الصور...

كان ضمن خطة الحرب الاجمالية ضد الحراك الشعبي حملة تضليل إعلامي تروم تجريمه. فبعد كل تحرك شعبي تخلق فيه قوات القمع باستفزازاتها مشاهد مواجهات عنيفة، تسارع الجرائد «المخزنية» إلى وضع صور سيارة محترقة او ناشط مدافع عن نفسه بالحجارة في صفحاتها الأولى بقصد استبعاد أي تضامن وتنفير الرأي العام من الحراك، ودفعه الى مناهضته أو بالأقل عدم الاهتمام به. وقد تحركت فيالق الدولة الالكترونية للهجوم في وسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع الالكترونية، على الحراك الشعبي ونشطائه، لإفقادهم الاعتبار وتشويه صورتهم.

تحركت آلة القمع والتنكيل بالمناضلين مستعملة ما كسبت من خبرة أيام الحسن الثاني والبصري، بوجه مناضلين يدافعون عن مصلحة مشتركة لدى ملايين الجماهير، مستعدين لتحمل كل صنوف التضحية من أجلها. فيما يتصرف مهندسو القمع ومنفذوه بحفز من الامتيازات والمصلحة المادية. وهذا الحافز جدي لكنه غير كاف، وليس لدى النظام من يدافع عنه بنفس نكران الذات الذي لدى المناضلين/ات من أجل مطالب الشعب وكرامته. وهذا من عناصر هزيمة النظام المحتومة في نهاية المطاف.

المحاكمات، وكل ألوان القمع، محاولة لوقف ما يعتمل في أعماق المجتمع: اي تلك التراكمات من أنواع الرفض والتمرد الناتجة عن أسباب اقتصادية ونفسية تتجاوز القامعين. القمع عاجز لأنه يتدخل ضد النتائج وليس الأسباب. إنه قائم على وهم إزالة النتائج دون مس بالأسباب.

القمع الجاري منذر بالمزيد

سيشهد تصدي الدولة البرجوازية للحراكات الشعبية بتجريم الاحتجاج والمقاومة تصعيدا مستقبلا، لأن السياسات الرأسمالية المدمرة اجتماعيا متواصلة بوتيرة متسارعة، وما يربط الحاكمين بقوى الاستعمار الجديد من اتحاد أوربي ومؤسسات مالية وتجارية دولية يحكم باستمرار تلك السياسة، ما لم يوقفها مد شعبي عارم واستثنائي.

وستبذل الأقلية المالكة الحاكمة محليا، ذات المصلحة في استمرار النظام الاقتصادي والسياسي القائم كل ما في مقدرتها للحفاظ على امتيازاتها المراكمة عبر عقود من الاستغلال والنهب. وإذ ترى في الحراكات الشعبية خطرا على مصالحها، لن تتردد في استعمال كل صنوف الترهيب والاضطهاد، يشجعها على ذلك أن حلفائها بالدول الامبريالية (الديمقراطيات الغربية) يستعملون هم أنفسهم الأساليب ذاتها لقمع عمال وكادحي بلدانهم.

غير أن القمع لا يعطي النظام غير مهلة محدودة. فالقمع تاريخيا لا فعالية له بيد أقلية تعوق امتيازاتها تطور المجتمع: إنه آخر المطاف عاجز إن كان يسير في الاتجاه المضاد للتطور التاريخي.

كل لجوء إلى للقمع خطوة نحو السقوط. بعد كل قمع يرتفع سيل الحقد الشعبي بقدر أكبر إلى أعلى ليطوق المستبدين.

المستقبل للكفاح العمالي والشعبي

لم يكن حراك الريف غير طور أرقى ضمن موجة الاحتجاج الشعبي التي اخترقت المغرب منذ زهاء عقدين، متقدمة تدريجيا على صعيد المطالب وأشكال النضال والتنظيم. لقد بات نظام الاستبداد والاستغلال بالمغرب يواجه خطرا غير مسبوق: خطر جماهير شعبية في الشارع تتدرب على النضال. فقد اعتاد النظام التحكم بتعبيرات الرفض من قبل أقليات معزولة، كالمعارضة المدجنة في مؤسسات الديمقراطية الزائفة، أو الحركات الطلابية بين أسوار الجامعة، أو إضرابات عمالية معزولة في أماكن العمل تعمل البيروقراطية النقابية على التحكم بفعلها النضالي وحتى إجهاضه.

ما يشهده المغرب من حراكات شعبية استفاد من الخبرة الكفاحية لجمعية المعطلين، خبرة أغناها حراك 20 فبراير المجيد، ومن لم يأخذ هذه الطفرة بعين الاعتبار لن يفهم شيئا في الوضع وسيكون تفاجأه بتطوراته كبيرا.

كان النظام، في سنوات 1960 حتى متم سنوات 1980، يواجه منظمات ثورية ناشئة لم تمد بعد جذورها في الأعماق العمالية والشعبية، ما يسر اجتثاثها. أما الآن فيواجه الشعب الكادح في الشارع في حركة ستغدو عارمة. ثمة قوى اجتماعية عميقة مدفوعة في اتجاه الثورة هي الطبقة العاملة، المعرضة للاستغلال المفرط، ومئات آلاف الشباب المعطل، وفقراء العالم القروي وملايين النساء المقهورات. والسياق الاجتماعي والسياسي الراهن ملائم لتطور قوى النضال على نحو لم يشهده المغرب من قبل.

ولا شك أن التراكمات الجزئية للحراكات الشعبية ستفضي، بتلاقح مع الحركة العمالية، إلى تحول نوعي نحو الاكتمال برنامجيا وتنظيميا: حركة سياسية واعية حاملة مشروعا مجتمعيا بديلا على كافة الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

رغم فزاعة الردة الرجعية بالمنطقة العربية-المغاربية، وبشاعة مذابح النظام السوري المستعملة محليا للابتزاز، انتفض الريف. ورغم الفتك بحراكه انتفضت جرادة. وغدا أو بعده تنهض مناطق مهملة أخرى وحتى مدن كبرى كطنجة...

اعتقال أناس صادقين شجعان جريمتهم الوحيدة التضحية من اجل المصلحة المشتركة، فيما لصوص ثروة البلد يصولون ويجولون، سيولد لدى الجماهير الشعبية تعاطفا مع المناضلين. وأفواج الشباب التي سارت في مظاهرات منطقة الريف وجرادة طيلة شهور إنما تعلمت في مدرسة من مدارس النضال من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهي طبعا قوى ستعود إلى النضال معززة بدروس خبرتها الميدانية. وهذا من أكبر ما يبعث على الأمل.

ما يقوم به النظام بحق مناضلي الريف وجرادة من محاكمات تلفيق سخيف. المحاكمة الحقيقة قامت بها الجماهير في الميادين والمتضامين معها في بلدان المهجر عبر العالم: محاكمة نظام الاستبداد والاستغلال والاضطهاد. حاكمته وأدانته بلا رجعة.

الحراك الشعبي: هل يخشى اليسار تأجيج الأوضاع؟

لم يشهد المغرب في تاريخه ثورة، انتهت معركة التحرر الوطني بصفقة سياسية منحت مقاليد الحكم المطلق للملكية، وبعد ذلك اشتد الصراع بينها وبين يسار الحركة الوطنية حول تقاسم السلطات، مع الحفاظ على بنية المجتمع الطبقي الرأسمالي والعمل على تحديثها وعصرنتها.

اقتصرت ردود الفعل الشعبي طيلة الخمسين سنة بعد الاستقلال على ردود فعل بعضها عنيف، أغرقها النظام في بحر من الدماء. ومنذ نهاية التسعينيات تنامت الاحتجاجات الشعبية من أجل التشغيل والخدمات العمومية، وصلت ذروتها في إفني وطاطا، وبعد ذلك انتقلت السيرورة الثورية إلى المغرب على شكل حراك سياسي واجتماعي (حركة 20 فبراير)، استطاع النظام تجاوزها. لكن بعد سنوات اعتقاده انطفاء جذوة النضال الشعبي اندلعت انتفاضة الريف وبعدها جرادة.

يبقى السقف السياسي لهذه النضالات الشعبية مقتصرا على المطالبة بتحسينات جزئية (أرضية 20 فبراير، الملف الحقوقي والاقتصادي والاجتماعي بالحسيمة، المطالبة ببديل اقتصادي بجرادة)، ولم يرق الوعي الشعبي بعد إلى مستوى طرح مطالب مناهضة للرأسمالية والاستبداد.

يعود جزء من أسباب هذا إلى التقاليد السياسية الموروثة عن مرحلة استئثار قوى برجوازية (شعوبية وبعدها ليبرالية) بالمعارضة السياسية، وتحكمها في تنظيمات النضال الشعبي (النقابات العمالية). يتلخص تكتيك هذه القوى السياسية في محاولة تنبيه الملكية إلى ما ستنتجه سياساتها من ويلات قد تعصف بالاستقرار السياسي وتهدد الالتحام المجتمعي، وتسعى في نفس الوقت إلى استعمال متحكم فيه للنضالات الشعبية من أجل مناوشة الاستبداد.

تحرص القوى السياسية البرجوازية المعارضة على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي ولو تطلب الأمر مد اليد للاستبداد لحظات تأزمه، عبر عن هذا أحسن تعبير عميد الليبراليين المغاربة، عبد الرحمان اليوسفي في مذكراته المنشورة حديثا، بقول: «إذا كانت بلادنا ما قبل الثلاثين سنة المنصرمة رغم ما عرفته من مشاكل مزمنة وازمات حادة، لم تعصف بها كوارث قاتلة، فالفضل يرجع إلى حد كبير إلى رصانة عبد الرحيم بوعبيد وتبصره واتزانه...».

لم ينتف هذا التكتيك السياسي باستسلام المعارضة الليبرالية (حكومة التناوب) بل يجري بعثه بشكل مستمر كلما تحررت الجماهير من عقالها واندفعت للنضال.

ورثت فيدرالية اليسار بأحزابها الثلاثة هذا التكتيك ضمن التركة السياسية الاتحادية، وتحاول تقفي آثارها للوصول إلى «الملكية البرلمانية». وأثناء انتفاضة الريف وحراك جرادة، رددت أحزاب الفيدرالية تنبيهاتها للدولة بأن المقاربة القمعية ورفض الإنصات لنبض الشعب لن يؤدي إلا لـ«تأجيج الأوضاع» ما يهدد بقاء النظام ذاته.

بلغ الأمر بأمينة الاشتراكي الموحد نبيلة منيب، إلى التأكيد بأن «رفض الاستجابة لمطالب جرادة سيعمم الانتفاضات في ربوع الوطن، وهذا ما لا نريده»، مصرة على تقديم نصائح للنظام حول الطريقة السليمة لإنهاء الاحتقان.

لا ينحصر الأمر فقط على أحزاب معارضة من موقع مصالح أقسام البرجوازية المتضررة من احتكار الملكية للسلطة والاقتصاد، بل ورد أيضا على لسان الكاتب الوطني لحزب النهج الديمقراطي: «ما لا تهتم به الدولة والحكومة هو الآثار العميقة التي ستنتجها مثل هذه المقاربة الأمنية في نفوس الساكنة، وعلى الخصوص شبابها وأطفالها، لن تولد إلا الحقد، ولن تنتج الاندماج الاجتماعي، ولن تفرخ إلا الرفض للدولة وللحكومة ولما يأتي منها».

وانبرى بدوره في تقديم نصائح للحكومة حول طرق تنقية الأجواء بالمدينة: «كان عليها مثلا أن تستبق مقترح الدعم للفقراء، وتقدمه حصريا لمدينة جرادة على أن تعممه بعد دراسة نتائجه على باقي التراب الوطني كما فعلت مع نظام "الراميد" للتغطية الصحية، حينما حصرته أولا في جماعة سيدي علي يوسف، بالقرب من أزيلال، قبل أن تعممه على باقي المناطق بعد دراسة نتائجه». [حوار مع مصطفى البراهمة، موقع أشكاين 17 مارس 2018].

يلتقي موقف اليسار الليبرالي والجذري مع ما عبر عنه أحد خدام الاستبداد الأوفياء، إسماعيل العلوي من حزب التقدم والاشتراكية: «أظن أن المستقبل غير مشرق والحالة غير مرضية بالمغرب، إن لم نتحرك قد يتحول الأمر إلى ما لا يحمد عقباه».

ينبع هذا التكتيك من أمرين:

- الحرص على استقرار المجتمع البرجوازي، الذي يهدده تأجيج النضال الشعبي بإنهاء السيطرة السياسية والاقتصادية لكل أقسام البرجوازية الحاكم منها أو المعارض.

- الخوف من حدة القمع التي قد تعصف بما هو متحقق من هامش تحرك سياسي، وفي نفس الوقت عدم الثقة في مستقبل النضال العمالي والشعبي وقدرته على إحراز النصر على الاستبداد، ومؤداه: على الثوريين ألا يستفزوا الرجعية.

يستدعي الحرص على عدم تأجيج الأوضاع، إبقاء النضال الشعبي في مستويات لا تهدد السلطة السياسية والاقتصادية للبرجوازية، أي حصر هذا النضال في سقف المجتمع البرجوازي القائم، مع العمل على الحصول على تحسينات سيؤدي تراكمها إلى الوصول إلى «الديمقراطية ومجتمع العدالة الاجتماعية»، وهو منظور الإصلاحية منذ ظهرت في تاريخ الحركة العمالية.

لا يخشى الثوريون أن يولد الحقد على الدولة لدى الشباب والأطفال، بل يسعون عبر التحريض والتشهير السياسيين إلى بعث هذا الحقد وتنظيمه وشرح أسبابه الاقتصادية وجذوره الاجتماعية. يحارب الثوريون باستماته ما يطلق عليه الليبراليون «الاندماج الاجتماعي»، لأنه لا يعني إلا قبول العمال باستثمارهم من طرف الرأسماليين، ويسعون لتمتين الاندماج الطبقي في صفوف العمال وتنمية وعيهم بأنهم يشكلون طبقة متميزة عن باقي المالكين.

إن علة وجود الثوريين واليسار هو إنماء رفض الدولة والحكومة، وتنظيم العمال والكادحين لمواجهة سلطة الدولة التي تمثل المصالح الطبقية لمستغليهم.

إذا كنا نخاف من تأجيج الأوضاع فإننا نعيد تكرار «رصانة عبد الرحيم بوعبيد وتبصره واتزانه» التي انتهت باستسلام مشين للملكية وتحمل مسؤولية تنفيذ سياسات الهجوم النيوليبرالي.

على الثوريين أن يكونوا مزعجين للمجتمع الرأسمالي القائم على الاستغلال الطبقي والقمع السياسي، لا شيء يبرر الحرص على استقرار هذا المجتمع، لأن ذلك يتم على حساب الكادحين. لكن هذا يعني من جهة أخرى ضرورة التسلح بتنظيم العمال والكادحين وفي مقدمته حزب العمال الاشتراكي الثوري، لأن قوة التنظيم العمالي النقابي والسياسي هو الضمانة الوحيدة للتقليل من الكلفة الدموية للتخلص من الاستبداد السياسي والاضطهاد الطبقي.

وائل المراكشي

الصحراء الغربية: التصعيد الراهن، الدوافع والغايات؟

حسن ابناي

دخل النزاع في الصحراء الغربية حالة هدوء مند وقف إطلاق النار وفق اتفاقية 1991، فاستبدلت المواجهات العسكرية لمدة 16 سنة بمفاوضات تحث رعاية الأمم المتحدة، ركزت في الفترة الفاصلة بين 2003/1991 على آليات ومضمون تطبيق استفتاء تقرير المصير للسكان الصحراويين قبل أن تتحول ومند 2007 إلى مفاوضات بغاية التوصل إلى حل سياسي يحظى بقبول طرفي النزاع. تعرض هدوء الوضع للخطر في بعض اللحظات كما إبان تهديد البوليساريو باستهداف المشاركين في رالي باريس/ دكار سنة 2000. وكما حصل صيف 2016 بعد أن بدأت الدولة المغربية بتزفيت المقطع ألطرقي الحدودي بمنطقة الكركارات بطول 5 كلم أعتبرته البوليساريو تغييرا على الأرض وخرقا لوقف إطلاق النار. غير دلك فالمعارك الديبلوماسية هي المستعرة وميدانها الأمم المتحدة (مجلس الأمن/الجمعية العامة/مجلس حقوق الإنسان) وبعدها ساحة الاتحاد الإفريقي بعد انضمام المغرب ودهاليز المحاكم الأوربية كما وضع حقوق الإنسان واليات الرصد والتبليغ واستغلال الثروات والجهة المستفيدة من الاستغلال ومن له حق الوصاية عليها.

الدولة المغربية، التلويح بالقوة العسكرية.

أعلنت جبهة البوليساريو مند 2016 شروعها بنقل بعض مؤسساتها العسكرية والمدنية إلى مناطق خارج المخيمات والتراب الجزائري في إطار ما تعتبره ممارسة سيادتها الشرعية على الشطر الشرقي الواقع خلف الجدار العسكري الفاصل بين الطرفين بما لا يتناقض مع البند 1 من اتفاقية وقف إطلاق النار المحددة للمنطقة العازلة في 5 كلم على طول الجدار العسكري.

رد الدولة المغربية الفعلي تم الإعلان عنه في ابريل 2018 وذهبت إلى حد التصريح بأن عدم توقيف البوليساريو للإنشاءات التي تباشرها سيجبرها على التدخل العسكري، لأجل دلك نظمت حملة دبلوماسية وإعلامية كثيفة خارجية وداخلية انخرطت فيها كل مؤسسات الدولة (الملك/ الحكومة/البرلمان) وركزت على الأمانة العامة للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن بخطاب مضمونه إحداث أي تغيير في المنطقة العازلة شرق الجدار أي أراضي خارج المخيمات التي أقيمت فوق التراب الجزائري يجب منعه من قبل الامم المتحدة، وعكس دلك ستتدخل الدولة المغربية عسكريا، كما تعبأت الأحزاب ووسائل الإعلام العمومي ونظم مهرجان بمشاركة قيادة كل أحزاب الدولة ووقعت على بيان مشترك طبق الأصل لبيان وزارة الخارجية دعمته فيدرالية اليسار المعارضة بحماسة.

أسباب تصعيد الدولة المغربية

واضح أن الدولة المغربية استشعرت خطورة نقل سكان المخيمات، المشيد أغلبها فوق التراب الجزائري، ومؤسسات عسكرية وأمنية إلى داخل منطقة الصحراء الغربية شرق الجدار العسكري. في السابق استقبلت البوليساريو وفود ونظمت مؤتمرات ومسابقات بتلك المنطقة دون أن يثير دلك حفيظة الدولة المغربية مما يؤشر إن ردة الفعل الأخيرة قطع للطريق على فرض وقائع على الأرض تجبره على القبول بها مكرها أي سيادة عملية للبوليساريو على شرق الجدار العسكري.

الدولة المغربية التصعيد لإيصال رسائل

تريد الدولة المغربية بحملاتها الراهنة وتهديدها (غير المسبوق) رسميا باستعمال القوة العسكرية في حال عدم تدخل فعال للأمم المتحدة أن تبعث برسائل إلى أطراف عديدة، أولها للمبعوث الأممي الجديد إلى الصحراء الغربية الألماني «هورست كوهلر» مضمونها إن أردت النجاح في مهمتك وألا يكون مصير جهودك شبيه من سبقوك فلا ترهق دماغك بحلول تأمل منها تنازل الدولة المغربية خارج حل يضمن سيادتها ولك في التفاصيل الاجتهاد. والثانية للدولة الجزائرية مفادها استحالة التنزيل العملي لمقترحها بتقسيم الصحراء الغربية بممارسة البوليساريو سيادتها أولا على المنطقة شرق الجدار. أما الثالثة فللأمم المتحدة تذكرها أن الدولة المغربية في حال عدم قيام الأمم المتحدة بما يوقف مشروعات البناء في شرق الجدار فلن يطول انتظار المغرب بل لن يتردد بالتدخل عسكريا.

البدائل الديمقراطية لكبح المواجهة العسكرية

أزيد من أربعة عقود و قضية الصحراء الغربية تنزل بثقلها السلبي على بلدان منطقة المغرب الكبير، ونال الإنهاك كل أطراف النزاع وبات الجميع يدرك ضرورة حل عاجل للقضية لكن كل منها يريد التنازل من الطرف الأخر، لكن وضع الأنظمة مختلف فإذا كان مستحيلا قبول النظام المغربي لأي حل يمس بسيادته على الصحراء الغربية لما يمثله دلك من خيانة في أعين الشعب الذي تحمل كل شيء باسم الدفاع عن وحدة الوطن، ونتيجة حتمية لعقود مديدة من التجييش الوطني الشوفيني الهائل الذي مارسه النظام، وزايدت عليه المعارضة الليبرالية، نفس المأزق تعيشه قيادة البوليساريو فقبولها بخيارات غير الاستفتاء مستحيل دون موافقة الحاضن الرئيسي، وستتهم بخيانة طموحات قاعدتها، أما النظام الجزائري فأفضل حالا، وأسوء الحلول لا يمثل له إلا فشل رهان وخسارة مالية، ولا يهدد في عمقه بقاء النظام الجزائري.

دون تحولات ديمقراطية جذرية نابعة من أعماق شعوب المنطقة خصوصا بالمغرب والجزائر ستظل قضية الصحراء الغربية موضع ابتزاز الامبريالية لأنظمة المنطقة، وستؤدي شعوبها فاتورة سباق تسلح ينعش موردي الأسلحة ويبقي حلم وحدة شعوب المغرب الكبير مدفونا تحت ركام الحقد المخبول الذي تغذيه أنظمة المنطقة.

اندماج فيدرالية اليسار: ماذا سيضيف لقضية تحرر الكادحين؟

وائل المراكشي

تكسرت وحدة الحركة الوطنية البرجوازية على صخرة تمسك الملكية بمطلق صلاحيتها منذ وقت مبكر بانشقاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن حزب الاستقلال، ومداك جرت محاولات كثيرة للتنسيق والوحدة: الكتلة الوطنية بين حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية 1972، الكتلة الديمقراطية 1992، فيدرالية اليسار الديمقراطي بعد حراك 2011، والآن مشروع اندماج أحزاب الفيدرالية في حزب واحد.

أكد المؤتمر الأخير للحزب الاشتراكي الموحد ضرورة اندماج أحزاب الفيدرالية الثلاثة (الاشتراكي الموحد، المؤتمر الاتحادي، الطليعة الديمقراطي الاشتراكي) في حزب واحد.

استجاب المؤتمر الوطني والطليعة بكل تلقائية لتوصية مؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد، فلا فرق جوهري بين الأحزاب الثلاثة ما دامت تمثل تنويعات لنفس المنظور الاتحادي القائم على العمل داخل مؤسسات الاستبداد من أجل دمقرطتها. فما مبرر عدم الاندماج ما دام المنظور واحدا.

هل سيضيف الاندماج الحزبي جديدا نوعيا من منظور تحرر الكادحين من سلطة الاستبداد (الديمقراطية) ومن الاستغلال الرأسمالي (الاشتراكية).

حلم بإعادة السيناريو الاتحادي

تؤكد وثيقة «الأفق الجديد» التي فازت بأغلبية مؤتمر الاشتراكي الموحد الأخير أن الاندماج استجابة لـ«حاجة موضوعية من أجل استكمال مهام النضال الديمقراطي».

يوهم هذا الكادحين على أن النضال الديمقراطي حقق مهاما وجب استكمالها، لأنه توقف في نقطة معينة. يعني هذا أن النضال الديمقراطي بالنسبة لأحزاب الفيدرالية توقف لحظة قبول أغلبية أحزاب الكتلة الديمقراطية بدستور 1996 والمشاركة في «حكومة التناوب».

لقد خلفت مشاركة الاتحاد الاشتراكي في حكومة الواجهة سنة 1998 فراغا يزداد بقدر توغل الاتحاد الاشتراكي في خدمة الاستبداد ومواصلة الهجوم النيوليبرالي، وهو ما لم تخفيه «الأفق الجديد»: «يتعلق الأمر بخلق كيان حزبي قادر على سد خصاص مريع قائم». إنها رغبة في حيازة الإرث الاتحادي، الذي خانه الاتحاد الاشتراكي بقبوله المشاركة في «حكومة التناوب التوافقي».

تتمنى الأحزاب الثلاثة، إعادة التجربة الاتحادية بحذافيرها كما صاغها بوعبيد منذ 1975، أي تجميع أكبر قدر ممكن من معارضي الملكية التنفيذية من وجهة نظر مصلحة أقسام البرجوازية المتضررة من احتكار الملكية للسلطة السياسية وفرص الاغتناء الاقتصادي: «يجب ألا يظل، في المغرب، كيان أو تيار أو بؤرة فعل، ذو خلفية ديمقراطية ويسارية تقدمية حقيقية، بعيدا عن اهتمامنا وسعينا للتجميع». [أرضية «الأفق الجديد»].

تكرار منظور العمل داخل المؤسسات قصد توسيع هامش الديمقراطية الذي يمنحه الاستبداد بتقتير، ومراكمة التحسينات في أفق بلوغ ما يطلق عليه الاشتراكي الموحد «الديمقراطية الحقة» مجسدة في ملكية برلمانية، توضح وثيقة الأفق الجديد هذا بقول: «هناك طلب حاد، في المغرب، على خلق حزب جديد، حزب يساري ديمقراطي، حزب المؤسسات».

من يطلب هذا النوع من الأحزاب، أكيد أنه ليس العمال والكادحون، فهؤلاء في حاجة إلى حزب من طبيعة أخرى، حزب العمال الاشتراكي الثوري المبني على نقابات مكافحة. أما ما يطلق عليه هؤلاء «العرض الحزبي الجديد» فهو مطلب مثقفي وسياسيي البرجوازية، معارضي الملكية التنفيذية الساعين إلى إقرار تقاسم السلطة معها وإنماء رأسمالية نقية من شوائب الريع.

منظور انتخابي

يريد هؤلاء حزبا عريضا يعمل في إطار ما تسمح به قوانين الاستبداد، حزب مستند على نقابات تسيطر عليها قوى سياسية بورجوازية، نقابات «مواطنة واقتراحية»، نقابات السلم الاجتماعي.

مادامت الأحزاب الثلاثة متفقة على إنشاء حزب مؤسسات، فإن واجهة العمل السياسي الرئيسية هي الانتخابات، وهو ما تؤكده بجعلها الانتخابات المقبلة سقفا زمنيا للاندماج: «إننا نتصور أن العرض السياسي الجديد سيكون جاهزا سنة قبل موعد الانتخابات المقبلة، لذلك يتوجب علينا بذل كل المجهودات الضرورية الكفيلة بإنجاح هذه الخطوة في هذا الأجل». [أرضية «الأفق الجديد»].

وهكذا سيكون «استكمال مهام النضال الديمقراطي» عبر الوصول إلى موقع التسيير الحكومي، لكن شرط «توفر وسائل أغلبية منسجمة». [أرضية «الأفق الجديد»]. إنه الحلم البرجوازي الموءود بسبب تمسك الملكية بمطلق سلطاتها، بداية بحزب الاستقلال مرورا بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية انتهاء بالاتحاد الاشتراكي قبل استسلامه للملكية.

ما موقع نضال الكادحين من مشروع الحزب الجديد؟

إنه نفس المنظور الاتحادي القديم؛ تنبيه الحاكمين من مغبة النضال الشعبي، مع استغلال هذا الأخير لابتزاز تنازلات من الاستبداد. ظهر هذا جليا في حراك الريف ومؤخرا في حراك جرادة.

تقديم النصح للدولة بأن التعامل القمعي سيؤدي إلى تأجيج الأوضاع وانتقال الاحتجاجات لمناطق أخرى، وهذا ما يتفاداه هذا «اليسار». [نبيلة منيب].

لا جديد إذن تحت شمس التكتيك البوعبيدي: مناوشة النظام عبر التحكم في النضال الشعبي، والاستئثار بقيادة منظمات العمال وخرطها في سياسة النظام الداخلية (الامتناع عن مواجهة سياسة النظام وعزل النقابة عن النضال الشعبي) والخارجية (التمسك بمغربية الصحراء، مع تأكيد أن دمقرطة النظام ستخدم طرحه في المنتظم الدولي).

ما موقف الثوريين؟

يؤدي غياب حزب عمالي اشتراكي ثوري إلى توجه الطلائع التي تفرزها النضالات نحو الأحزاب التي تدعي المعارضة، كما أن الطور الابتدائي لنضال الجماهير وأوهام إمكان إصلاح الوضع تحت نفس النظام توجهها للالتحاق بهذه الأحزاب. يعتبر ذلك خطوة جبارة نحو الأمام مقارنة بالسلبية السياسية والخمول النضالي.

إن استئساد الاستبداد وإصراره على سياسات التفقير التي تلقي بملايين الكادحين في مهاوي البؤس والجهل، تفرز اقتناعا بضرورة النضال ضده، وبديهي أن الثوريين يستحسنون أي توحيد سياسي لأي قوة معارضة، فالخطوة الصغيرة نحو توحيد القوى أفضل من التشتت.

لكن هذا الاستحسان لا يعني سكوتنا عن حقيقة هذه القوى السياسية ولا مسايرة منظوراتها. فدور الثوريين هو قول الحقيقة كما هي للمناضلين وللجماهير الكادحة، ومساعدتها على فهم طبيعة الأحزاب والمصالح الطبقية التي تدافع عنها.

سيكون الثوريون دوما في مقدمة النضال من أجل الديمقراطية إلى جانب هذه القوى لو كانت فعلا تسعى لنضال حقيقي من أجل ديمقراطية حقيقية.

اليوسفي: مذكرات الانبطاح الليبرالي

بقلم: أزنزار

قامت الصحافة الليبرالية بدعاية مسبقة، ضخمت «مذكرات» عبد الرحمان اليوسفي، والذي ينعت عادة بالساكت الذي لو تكلم لتغير الكثير. لكن بعد صدورها تحت عنوان «أحاديث فيما جرى، شذرات من سيرتي كما رويتها لبودرقة»، بلعت هذه الصحافة لسانها بسبب تفاهة ما قصد اليوسفي تذكره وما تعمد السكوت عنه.

يعتبر اليوسفي أحد أعضاء الحركة الوطنية، وكان فاعلا أساسيا في المقاومة المسلحة، ومن مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وأحد محركي جناحه المسلح، ثم مهندس التحول إلى «النضال الديمقراطي» إلى جانب بوعبيد، وفي الأخير من استسلم للملكية نهاية التسعينات ممسكا مشعل مواصلة السياسات النيوليبرالية التي واصلت الهجوم الموصى به من الدوائر الإمبريالية العالمية.

هذا المسار الحافل من التكيف مع الاستبداد، هو الذي يجعل دراسة مذكرات الرجل ضرورة ثورية، لكي يتفادى الجيل الجديد المقتحم معمعان النضال، وليس ما يروج عنه على أنه معارض صلب لا تلين عزيمته.

تعمد اليوسفي إصدار كتابه على لسان أمبارك بودرقة، وهذا الأخير كان منخرطا في الجناح المسلح للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، رجع من المنفى بداية سنوات 2000. وانخرط في مسلسل تصفية ملف «سنوات الرصاص»، وأصدر إلى جانب شوقي بنيوب كتاب «كذلك كان»، حول تجربة «هيأة إنصاف والمصالحة»، أي دورهما المخزي في تنقية صورة النظام من جرائم القمع والتعذيب والاختطاف.

إنه تحالف حطام اليسار الوطني الشعبوي لضمان استمرارية نفس النظام السياسي ومواصلة سياساته الطبقية. تواصل هذا التنسيق بتكييف التاريخ السياسي لهذه الشخصيات مع دور خدمة الاستبداد والسياسات النيوليبرالية.

يظهر التاريخ في شذرات اليوسفي، كأنه سلسلة متصلة من الأحداث لا رابط منطقي يجمعها، فكلها جرت بشكل سلس، كأنها تنبثق من ذهن الذي عاشها وليس من واقع الصراع الطبقي والسياسي الذي عاشه المغرب بعد الاستقلال.

ينتهي هذا المنظور باعتبار ذلك الصراع، محض سوء تفاهم بين الحركة الوطنية ورموزها من جهة، وبين النظام من جهة أخرى. يقول اليوسفي: «لو تمكن كل من الأمير وعلال الفاسي والمهدي بن بركة من بناء جسور التواصل فيما بينهم، والتفكير المشترك في تصور بناء مغرب ما بعد الاستقلال، لتمكن المغاربة من تفادي عديد من المنعرجات التي أخرت مسيرتنا، ولعشنا مغربا آخر غير الذي نعيشه».

هكذا يكون اغتيال بن بركة ومؤامرة يوليوز 1963 ضد الاتحاد الوطني، وضحايا انتفاضة 23 مارس وحاة الاستثناء واغتيال زهرة المقاومة المسلحة (النمري وبنونة ودهكون...)، وقمع الانتفاضات الشعبية، محض سوء تفاهم بين الطرفين المتصارعين.

وبما أن الحل هو التواصل والتفكير المشترك، يظهر اليوسفي أن استسلامه المخزي سنة 1998، تلبية لنداء الملك، هو النتيجة المنطقية لفهمه التاريخي المبني على سوء التفاهم أو حسنه، وليس على الصراع الطبقي الذي يترجم إلى صراع سياسي ينتهي أحيانا إلى استعمال السلاح.

إنه محض تزوير للتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمغرب ما بعد الاستقلال، وهو تزوير ذكي، حيث لا يعمد إلى اختلاق الوقائع، ولكن إلى تأويلها لتبرير تكتيكات الحاضر. لكن اليوسفي تعدى هذا النوع من التزوير التاريخي، حيث تعمد الاستفاضة في الكلام عن جانب من حياته السياسية، بينما فضل السكوت تماما عن بعضها، رغم تحمله جزءا كبيرا من مسؤوليتها.

تحدث اليوسفي باستفاضة عن مرحلة توليه أمانة الحزب بعد وفاة بوعبيد، وضخم معارك الحد من تزوير الانتخابات وأغرق الكتاب بمداخلات وتصريحات ورسائل فترته الحكومية، في حين تعمد السكوت تماما عن دوره في الجناح المسلح للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وهذا ما أوضحه بكثير كتاب مذكرات أخرى صريح تماما ومنسجم مع شعار بن بركة «السياسة الحقيقية هي سياسة الحقيقة»، هذا الشعار الذي تجنبه اليوسفي تماما في شذراته.

يحكي أمحمد التوزاني» في كتاب «ثورة لم تكتمل»، عن دور اليوسفي في المعارضة المسلحة وحضوره اجتماعاتها في ليبيا والجزائر. ويتحدث بتفصيل عن دور اليوسفي في تصفية هذا الجناح بداية بتبرير تخلي الاتحاد الوطني عن الجناح المسلح بالخارج لتخفيف القمع عن الحزب في الداخل [اجتماع 2 غشت 1973 بالجزائر العاصمة]، انتهاء بتأسيس الاتحاد الاشتراكي وإبعاد أعضاء الجناح المسلح عن العملية سنة 1975.

أورد التوزاني اقتراح اليوسفي في اجتماع الجزائر 2 غشت 1973 تحميل مسؤولية عمليات 3 مارس 1973 لتنظيم وهمي اقترح له اسم «الجبهة الوطنية لتحرير المغرب»، قصد إبعاد التهمة عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وفي نفس الوقت ترك ما أطلق عليه اليوسفي «شعرة معاوية» مع النظام.

أليس هذا انسياقا مع ما كتبه رجل النظام الأول محمد رضا كديرة سنة 1964، كما أورده اليوسفي في شذراته: «لا أحد يتهم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتورطه مباشرة في المؤامرة، ولكن الخطأ الذي وقع فيه، أنه منح اللجوء داخل الحزب لمجموعة صغيرة من المشاغبين المحترفين».

أين هو اليوسفي من سعيد أوخويا، أحد الثوريين الذين انخدعوا بشعارات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وانخرطوا في جناحه المسلح. تمرد سعيد عن توجيهات الحزب والمحامين بالتصريح أمام المحكمة بان السلاك كان لتدريب المناضلين للمساهمة في تحرير فلسطين، صرح أوخويا في وجه محكمة الاستبداد: «ماذا تعتقدون؟ هل هي عصا راع يرعى قطيع نعاج؟ لا. إنها بندقية- رشاشة من أجل تحرير بلادي من الاستبداد. ولو بقيت هناك رصاصة واحدة في بندقيتي لما بقيت هنا اليوم».

كل ما ذكره اليوسفي عن هذه الأحداث أنها عصفت بمحاولات «جناح الرباط» تحت قيادة بوعبيد لتجديد الخط السياسي والأيديولوجي للحزب، وهو ما سيجري بعد سنتين من ذلك.

يجعل هذا من اليوسفي عكس ما حاول أن يقدمه به بودرقة في مقدمة الكتاب. وبتحوير عبارات بودرقة يعتبر اليوسفي «أحد الشهود الكبار» الذي بلع لسانه حول «مرحلة طويلة بصمت التاريخ المغربي الراهن».

يفسر هذا التزوير التاريخي بما آل إليه اليوسفي، وهو ما يتناقض مع صورته «كمعارض صلب»، لذلك فضل اليوسفي أن يعود إلى التاريخ ويمحي منه كل ما يشير إلى ذلك. فتوليه مسؤولية الوزارة الأولى وضع على كاهل الحزب المعارض وزعيمه التاريخي مهمة مواصلة السياسات التي كان يدعي معارضتها، في حين كان يسعى ويطالب إشراكه في تنفيذها، وهو ما حصل عليه نهاية تسعينيات القرن المنصرم.

جلب له هذا الدور ثناء القوى الإمبريالية الكبرى (الولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا...)، ولكن كذلك- وهذا هو الأهم بالنسبة لليوسفي- ثناء الملكية بدوره في تأمين الانتقال السلس للحكم واستمرارية نفس السياسات. وهو ما أشار إليه بودرقة في مقدمته بافتخار (!): «وسيخاطب الملك الراحل الحسن الثاني أعضاء الحكومة، بمناسبة انعقاد المجلس الوزاري بمراكش، وبعد مرور سنة من تعيينكم ومباشرتكم لعملكم، يمكن لي أن أنام مطمئن البال».

يعبر هذا عن عقلية سياسي بورجوازي وجد نفسه رغما عنه في صف المعارضة لأن النظام هو الذي لفظه، لذلك يلخص مساره السياسي تاريخ الهرولة لإنقاذ الملكية كلما وجدت نفسها محشورة في الزاوية، وقامت هي باستدعائه للقيام بهذا الدور. عبر عن هذا الحسن الثاني ذاته، بقوله لليوسفي قبيل وفاته: «نحن مثل روافد نهر افترقنا ثم التقينا من جديد، لنصب في نفس المجرى الأصل».

هكذا حقق التاريخ نبوءة أحد الأبطال الأماجد لتلك الفترة التي تنكر لها اليوسفي وحزبه، دهكون عمر الذي صرح قبيل إعدامه للدكتور عمر الخطابي: «أنت الذي سوف تخرج. كن شاهدا علينا. أما نحن، فإننا سوف نموت. ولكن مسيرينا سوف يخرجون من هنا لينهوا أيامهم في الوزارات. قل للرفاق أن العدو بيننا».

أبرز امحمد التوزاني هذا الجانب في مذكراته «ثورة لم تكتمل»، حيث يروي أن اليوسفي أثناء زيارته لليبيا سنة 1972، ألقى عرضا حول المخزن قال فيه: «إن المخزن عندما تنتهي صلاحية من يتعاملون معه، وقد يكون منهم «مناضلون»، يرميهم في الإسطبل... وإذا لاحظ المخزن تحسنا في سلوك المغضوب عليهم، يخفف الوطأة عنهم، وكلما ازداد خضوعهم، وكان المخزن في حاجة إليهم، يقربهم إليه، فيفرض عليهم تقبيل العتبة الشريفة، ويركعون لسيدهم حسب التقاليد».

يكمل التوزاني مذكراته بالحديث عن لقائه باليوسفي سنة 1997 بعد عودته إلى المغرب، ويورد الحوار التالي بين الرجلين: «هل عدت من فرنسا؟ أجبت نعم، قال: ما الجديد؟ قلت: لا جديد... الليبرالية المتوحشة هناك وهنا، لم يجب اليوسفي في مكتبه، فبادرته بلهجة مغربية: الأستاذ، «ياك ما غادي نبوسو الأعتاب الشريفة». بقي الأستاذ صامتا.. بقيت لحظة انتظر ردة فعله... لا شيء... فانصرفت...».

بقي اليوسفي صامتا لمدة 21 سنة، وحين تكلم نطق سكوتا وتزويرا وتمجيدا للاستبداد ولدوره المشين في مساعدته على مواصلة سياسات مؤسسات الرأسمال العالمي، مفندا التشبيه الذي استعاره بودرقة من تشرشل لوصف اليوسفي: «السياسي الحقيقي يفكر أكثر من مرة قبل أن يصمت».

تتلخص الوصية السياسية للرجل في ضرورة التمسك بالخط الاتحادي البوعبيدي الذي لا يختلف تماما مع تصور الحسن الثاني الذي لخصه اليوسفي في: «كانت فلسفة جلالته في هذا المجال تقوم على خلق سوابق وتقاليد جديدة، تتراكم، لتصبح بالتدريج عنصرا في بنية الدولة ككل». أي التعاون مع الملكية للوصول بشكل تدريجي إلى «الديمقراطية».

يظهر هذا الكتاب ومجمل التاريخ السياسي للحركة الاتحادية المسار الذي يجب على المناضلين الديمقراطيين والجذريين تجنبه إن أرادوا الانتصار فعلا على الاستبداد السياسي والتبعية للإمبريالية، يجب ألا يكرروا مسار اليوسفي، ولكن أيضا مسار المناضلين الصادقين أمثال التوزاني وأوخويا ودهكون، الذين أخطأوا الوجهة حينما انتموا إلى حزب برجوازي يعارض الاستبداد ليس من أجل القضاء عليه ولكن من أجل تقاسم السلطة معه.

جريدة المناضل-ة
عمالية - نسوية - شبيبية-أممية
مدير النشر: إسماعيل المنوزي
الهاتف :0641498060
الايداع القانوني: 214-04
التصفيف والاخراج الفني :
هيئة تحرير المناضل-ة
السحب: مطبعة أنتي بريما
ص.ب: 1378 أكادير
حساب البريدي 793388D
البريد الالكتروني :
mounadila@yahoo.fr

غلاء الأسعار: البرجوازيون ينهبون الشعب

بقلم أحمد انور

غلاء المحروقات أصل الحكاية

يعتمد المغرب على الخارج للتزود بحاجاته البترولية. تتأثر فاتورة الاستيراد السنوية بأسعار السوق العالمية صعودا وهبوطا. طبقت الدولة سنة 1995 برنامج تحرير كامل لأسعار المواد البترولية بربط أسعارها الداخلية بأسعار سوق روتردام لمدة 5 سنوات إلى غاية 2000 ليجري تجميده لاحقا. عادت لنظام دعم المواد البترولية فانتقل حجم هذا الدعم من 1 مليار سنة 2003 ليصل إلى 41 مليار درهم سنة 2011، وكانت المواد البترولية تستأثر بأكثر من 84٪ من حجم الدعم الإجمالي الذي يقدمه صندوق الموازنة حينها. (1)

خلال العقود الماضية لعب عاملين اثنين دورا مهما في تقليص حدة ارتفاع أسعار البترول. لعب صندوق المقاصة دورا محوريا في تحمل قسط هام من الزيادات بفعل تدخله لتغطية الفارق عند مستوى معين مما يجعل المستهلك لا يتأثر بقوة ومباشرة بارتفاع السعر العالمي. العامل الآخر هو وجود مصفاة لاسمير لتكرير البترول كشركة عمومية تستورد البترول الخام وتقوم بعملية تكريره وتعتبر بذلك المزود الوحيد للسوق المحلية عبر شركات توزيع المحروقات، لكن هذا زمن مضى.

أنهت الدولة، تنفيذا لشروط البنك العالمي، تدخل صندوق المقاصة لدعم المواد البترولية في يناير 2016. وبصخب إعلامي مضبوط الإخراج ومتناسق الأدوار، انتهزت تراجع سعر البترول في السوق العالمي، فاستغلت عدم حصول تغير فجائي في أسعار الشراء عند التقسيط لتبرر نجاعة قرارها.

وفر هذا أموالا لخزينة الدولة (ما يعادل 6 بالمئة من الناتج الداخلي الخام بما يقارب 56 مليار درهم)، ودون تأثير سلبي على المستهلك. ومن الطبيعي أن يؤدي حدوث ارتفاع في سعر البترول حتى يمتد حريقه إلى جيوب المستهلك وهو ما يقع الآن، فالارتفاع الطفيف نسبيا لسعر البترول رغم أنه لم يبلغ مستوياته القصوى السابقة، نتج عنه صعود في سعر التجزئة. أما شركة «لا سمير» فقد تم تمرير صفقة استغلالها لفائدة برجوازي سعودي/إثيوبي، وبعد سنوات من الاستغلال وتصدير الأرباح والتهرب من أداء الضريبة لخزينة الدولة وعدم تنفيذ دفتر التحملات المرفقة بالاتفاقية (استثمار جزء من الأرباح للصيانة والتطوير) انتهت الشركة إلى التآكل وإلقاء مئات العمال إلى البطالة بعد مغادرة الرأسمالي الرافض أداء الضرائب المستحقة وتقلص أرباحه بعد تحرير القطاع الذي نال من مكانة الشركة كمزود وحيد للسوق الداخلية.

موجة غلاء شاملة في الأفق

تعني الزيادة في سعر المحروقات زيادة في أسعار أحد عوامل الإنتاج والتبادل، كمصدر للطاقة لتحريك وسائل الإنتاج (الآلات).

ليس ارتفاع سعر البترول السبب الوحيد لزيادة الأسعار القادم، بل تفكيك صندوق المقاصة تنفيذا لأوامر المؤسسات المالية الإمبريالية هو سبب آخر يفاقم التأثيرات الكارثية لتقلبات أسعار البترول. إضافة إلى استشراء فالفقر والبطالة الجماهيريين، ما يجعل أي تململ في أسعار السلع والخدمات يجعلها تحلق في السماء بعيدا عن متناول من بالكاد يحافظون على البقاء.

إن خوصصة الخدمات العمومية وإجبارية الأداء نظير خدمات متهالكة، تجعل الغالبية الكادحة لا قدرة لها على مجارات أي زيادة تثقل كاهلها، وأخيرا انهيار القدرة الشرائية للطبقة العاملة التي تجبر على الخضوع لاستغلال جهنمي بأجور زهيدة وغالبية المأجورين أجرتها لا تتعدى نصف الأجر القانوني دون الحديث عن الحيف المكرس بقوة القانون بين أجور القطاع الصناعي والفلاحي. إن مجمل السياسة الاقتصادية والنقدية والاجتماعية للدولة لا يمكنها أن تؤدي إلا إلى رفع الأسعار في تناقض صارخ مع تضييق السوق الداخلية أمام الإنتاج المحلي التي أصبحت بدورها مفتوحة للمنافسة الخارجية. سيجبر ارتفاع الأسعار المقاولين على رفع الأجور التي تشكل العنصر الأساس في تنافسية الصادرات، وهو ما يخافه أي رب عمل.

هذا الضرر الذي قد يلحق البرجوازية، يدفعها إلى إبداء معارضة، لكن أرباب العمل يسعون إلى شيء واحد: أن تتجه الفوائد المترتبة عن ذاك التحرير إلى خزائن أرباب العمل والبرجوازية؛ وأن تتحمل الطبقات الكادحة تكاليف أي ارتفاع.

إن الطبقة العاملة وجماهير الشعب الكادح هم من يسدد فاتورة غلاء أسعار المواد البترولية، فالضرائب التي تقترب من بلوغ نصف سعر شراء المواد البترولية يستخلص بنفس المعدلات وهو ضغط كبير على الأجراء، والأخطر ما يجره ارتفاع أسعار الطاقة من موجة غلاء أسعار شاملة.

الرد الشعبي والعمالي دفاعا عن حياة تليق بالبشر

إن غلاء الأسعار يمثل خطرا مسلطا على الأجور والرواتب والمعاشات وهو سلاح تجميد قاس للأجور والتشغيل.

الغلاء: الرابحون والخاسرون

يجب التأكيد على دور صندوق النقد الدولي في إجبار الدولة على تحرير قطاع الطاقة برمته كالتزام مدقق لتسلم القروض. تحرير قطاع الطاقة ومنه تحرير أسعار المواد البترولية يعكس مصالح الشركات المتعددة الجنسيات المحتكرة للقطاع عالميا من الإنتاج والتكرير والتخزين والنقل وستكون الشركات الخاصة المحلية مجرد مقاول من الباطن ينجز مهمة ثانوية مقابل أتعابه.

الطبقة البرجوازية برمتها (بما في ذلك شركات توزيع المنتجات البترولية) من مصلحتها الحفاظ على دعم المنتجات البترولية في ظل الارتفاع الحاد للأسعار العالمية. يؤدي هذا الأخير إلى خفض حاد للقدرة الشرائية وارتفاع نسب خطر التضخم المنفلت، ما سيترتب عنه تلجأ إليه البرجوازية لخفض الأجور الفعلية. يكمن دور منظمات النضال العمالية والشعبية في رفض دفع تكاليف غلاء الأسعار وعليها الدفاع عن الأجور والدخول الفعلية ضد كل الآثار المباشرة وغير المباشرة لغلاء الأسعار عبر جبهة عمالية شعبية تستند على قاعدة مطالب تتحدى هجوم البرجوازية ودولتها(2):

- النضال من أجل تأميم عمومي لسلسلة قطاع الطاقة من الاستكشاف والاستخراج والتكرير (أو الشراء من الخارج) إلى التسويق.
- العودة إلى تقوية صندوق الموازنة ومراقبته حتى لا ينهبه البرجوازيون
- فرض ضريبة تصاعدية بنسب عالية على الثروة والأرباح للرد على مبرر استفادة الأغنياء من صندوق المقاصة.
- زيادة عامة في الأجور لردم الهوة القائمة بين الأجور الفعلية وقيمة سلة السلع الضرورية للعيش.
- تطبيق السلم المتحرك للأجور والمعاشات والأسعار بشكل دوري.
- تامين دخل للعاطلين عن العمل والعاجزين لأسباب صحية.
- التخلي الشامل عن الأداء في الخدمات العمومية، بل تعزيزها وتحسين جودتها خصوصا قطاعي التعليم والصحة.

المنظمات النقابية دورها الدفاع عن قاعدتها في حياة تليق بالبشر، وهو ما يجعل النضال ضد غلاء الأسعار من صلب مهامها، على قيادة الحركة النقابية المغربية التي أصابها الدوران والعجز مما شجع البرجوازية ودولتها على تحميل الطبقة العاملة والشعب الكادح أهوال خربة شروط حياتها على كل المستويات، الحركة النقابية رغم ما آل إليه وضعها لازالت القوة المنظمة الرئيسية التي بمقدورها أن تقود قاطرة النضال العمالي والشعبي دفاعا عن الخط الأخير قبل انسحاق شامل بلا مواجهة. إن مسؤولية اليسار النقابي جسيمة وحاسمة في إطلاق نضال عمالي من الأسفل ونسج علاقات تعاون نضالي مع منظمات وحركات نضال لرد العدوان البرجوازي.

لمزيد من التفاصيل الاطلاع على:

(1)- تحرير أسعار المنتجات البترولية وإلغاء دعم صندوق الموازنة،مخطط امبريالي لاستكمال السيطرة على قطاع الطاقة من كتيب «صندوق المقاصة، التقاعد الخدمات العمومية،الإضراب. مكاسب عمالية وشعبية يجب الدفاع عنها».منشورات المناضل ة ماي2013.

(2)- الدفاع عن القدرة الشرائية للعمال ضد التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة. ارنست ماندل. موقع جريدة المناضل ة.

الحوار الاجتماعي: المقايضة الرخيصة، والرد النضالي الضروري

بقلم سليم نعمان

يشير ما تسرب من أخبار الصحافة إلى خواء جلسات ما يسمى حوارا اجتماعيا. إجمالا يمكن القول إننا بصدد مقايضة رخيصة أبطالها حكومة متعنتة وباطرونا متعجرفة وقيادات نقابية أصابها الهزال.

السياق

تلتقي أطراف «للحوار الاجتماعي» الثلاثة في سياق استخدام الدولة ملف الصحراء من أجل «تمتين الجبهة الداخلية»، أي تقوية ما تسميه سلما اجتماعيا، واستقرارا سياسيا، باعتبار أي تصعيد نضالي وأي مناوشة مهما صغرت ضربا في «مصلحة الوطن» و«خيانة له». وفي نفس الآن تجري تصفية حساب شرس مع معتقلي الحراكات الشعبية الأخيرة، الريف وجرادة وغيرهما، بمواصلة ماراتون جلسات محاكمة معتقلي الريف، وإنزال أحكام قاسية ببعض معتقلي جرادة.

يتسم السياق أيضا، بتفاقم أزمة اقتصاد البلد المزمنة، وصرامة اشتراطات المؤسسات المالية الإمبريالية المطالبة بشدة تعميق «إصلاحات» ماضية، والإسراع في تبني أخرى أكثر قساوة. لا يترك هذا للدولة هامش مناورة كاف للتعامل مع المطالب الملحة للنضال العمالي والشعبي.

تريد الدولة إجراء مقايضة تكون هي الرابح الأكبر فيها مع حرص شديد على ضمان مصلحة رأس المال وتوسعه وجني أقصى الأرباح. لذا ليس منتظرا من هذا المسمى حوارا سوى إجبار قيادات نقابية مستسلمة أصلا على توقيع اتفاق على بياض يمكن الدولة من مواصلة تعدياتها الظالمة على الطبقة العاملة وكافة الطبقات الشعبية المضطهدة.

يتضمن عرض الحكومة مقترحات بمثابة جزرة تخفي عصا إجراءات نيوليبرالية شديدة القسوة.

تعديات كبيرة على حقوق الطبقة العاملة وعلى مكتسباتها

تمكنت حكومة الواجهة من تقليص عجز الميزانية منذ سنة 2012، وخفض عجز ميزان الأداءات، وحسنت حجم احتياطات العملة الصعبة إلى ما يقارب سبعة أشهر من الواردات. وقد حققت هذه التوازنات المالية بكلفة اجتماعية باهظة، وخاصة تفشي الغلاء جراء إجراءات تفكيك متواصلة لصندوق دعم أسعار مواد الاستهلاك الأساسية، وتحسين التحصيل الضريبي خاصة ضريبة القيمة المضافة غير العادلة بتاتا والتي تنزل بثقلها على ذوي الدخل الضعيف الذين شهدت قدرتهم الشرائية تدهورا لا ينفك يتزايد.

تأتى ذلك أيضا بتقليص نفقات الاستثمار والأجور، حيث تمكنت من تقليص كلفة الأخيرة بنحو 10 مليارات درهم في الفترة 2012-2016، إضافة لانخفاض فاتورة الطاقة والاستفادة من منح الخليج، ومن خط سيولة صندوق النقد الدولي... ومن تطور إيجابي للصادرات خاصة قطاعي السيارات والفوسفات، ومواسم فلاحية عادية نسبيا.

مرت الولاية الأولى لحكومة الواجهة بسخاء كبير لرأس المال، وإصرار على ضمان استقرار نظام الاستبداد والاستغلال، وبتعديات كبرى على طبقة العمال والكادحين؛ إذ تم ضرب استقرار الشغل بالوظيفة العمومية بإقرار التشغيل بالتعاقد، و«إصلاح» نظام تقاعد الموظفين برفع سن التعاقد ونسبة الاقتطاع، ورفع الدعم كليا عن المحروقات، ورفع فاتورة الماء والكهرباء...

أما الحريات النقابية فتدهورت باستفحال القمع والتسريح لأسباب نقابية ومحاكمة النقابيين والعمال المضربين، ولا ننسى بالمناسبة مصير نضالات عمالية كبرى مثل ضحى أيت ملول-أكادير، ولاسامير والصلب بالبيضاء، وسيكوميك مكناس، وعمال المناجم والفنادق بورازازات واللائحة طويلة...

إصرار على مزيد من التعديات

تسير الولاية الحكومية الثانية بنفس النهج: تعميق «الإصلاحات» السابقة يشمل صندوق دعم أسعار البوتان، ومراجعة أقسى لما تم إقراره بشأن نظام التقاعد، ومد التشغيل بالتعاقد ليشمل كامل أسلاك الوظيفة العمومية، وتعديل مدونة الشغل، والاقتطاع عن الإضراب، وقانون إطار للأكاديميات يكرس التعاقد، وتشديد تحرير قطاعات التعليم والصحة ليشملها جشع الاستثمار الخاص دون قيود. وتبني تعديات جديدة قاسية من قبيل تحرير صرف الدرهم المدمر لقدرة الأجراء الشرائية...

كما تصر الحكومة الشكلية على رفض أي زيادة في الأجور، وأي تراجع عن مشاريع قوانين قمعية هائلة مثل تقنين حق الإضراب، وقانون النقابات، وتشديد ضريبة القيمة المضافة وتوسيع وعائها، مع رفض كلي لإقرار الضريبة على الثروة، وإقرار ضريبة تصاعدية فعلية على الشركات والدخل.

يستمر تفشي البؤس والبطالة الجماهيري لاسيما وسط الشباب والمتعلمين والنساء. ومن المرجح تفاقم كل مصائب الرأسمالية التابعة والمتخلفة أخذا بالاعتبار عزم الدولة مواصلة خفض عجز المالية العامة إلى 3.3٪ من إجمالي الناتج المحلي، تماشيا مع التزام الحكومة خفض العجز إلى 3٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول الأعوام 2019-2021 وخفض الدين العام إلى 60٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2021. مزيدا من التقشف الصارم في كل ما هو اجتماعي، وسخاء متواصل للأقلية المستفيدة على طول الخط من مجمل الإجراءات النيوليبرالية المنتهجة منذ بداية ثمانينات القرن المنصرم.

هكذا تستخف الدولة بما يسمى حوارا، فهي تمرر تعدياتها الهائلة دون التفاف لموقف القيادات النقابية. تحدد الدولة جدول الأعمال وتفرض ما تريد.

عرض حكومي خاوي، وغير رسمي

لا يرقى العرض الحكومي لأبسط الانتظارات، وهي الزيادة العامة في الأجور، وإعادة إقرار السلم المتحرك للأجور والاسعار. عرضت الحكومة زيادة قدرها 300 درهم في أجور «الفئات الدنيا»، التي لا تتجاوز السلم العاشر، ويهم 752 ألف و423 موظف بتكلفة قدرها 3 مليارات و826 مليون 340066 درهم، وزيادة مائة درهم في التعويضات العائلية عن كل طفل بالنسبة لـ 387 ألف و626 موظف بتكلفة قدرها 981 مليون و62400 درهم، والرفع من قيمة منحة الولادة إلى ألف درهم، وهو ما سيكلف 37 مليون درهم. وأيضا تحمل الدولة الجزئي لنفقات الأبناء في حدود 3 أبناء، وذلك بتخصيص 200 درهم لكل ابن بتكلفة سنوية قدرها مليار و139 مليون درهم، وكذا إحداث درجة جديدة لفئة الموظفين المرتبين في السلالم الدنيا، حيث رصدت لها الحكومة 10 مليون درهم، فضلا عن إحداث تعويض عن العمل في المناطق النائية قدره 700 درهم، سيهم 50 ألف مستفيد.

حتى الآن، لازالت الحكومة تنتظر رد النقابات على عرضها من أجل التوصل لاتفاق قبيل فاتح ماي، وهي تهدد، إن فشل ما تسميه حوارا، بتنفيذ عرضها من جانب واحد. أما اتحاد أرباب العمل فيرفض، أي زيادة في أجور أجراء القطاع الخاص، ولا زيادة في الحد الأدنى للأجور والتعويضات العائلية، وأكثر من ذلك يطالب بمراجعة مدونة الشغل لفرض مزيد المرونة، بالإضافة لإقرار قانون الإضراب.

مطالب نقابية دون تعبئة نضال

رد النقابات مشتت، إذ كل بيروقراطية تعمل باستقلال عن نظيراتها، وتهيئ تخاذلها في صمت، وأهم من ذلك دون تعبئة قواها للضغط النضالي الضروري لإجبار الدولة على التنازل والاستجابة للمطالب الأساسية للحركة النقابية. بل إن البيروقراطيات تدبج بلاغات وبيانات تأكيد حرصها على ما يسمى سلما اجتماعيا واستقرارا سياسيا، وشراكة، والوحدة الوطنية... للتدليل أنها مستنكفة عن أي فعل نضالي ميداني لفرض الاستجابة للمطالب. أضف لذلك أن الوحدة النقابية التي دعت لها القيادات سابقا لم تر النور أبدا، ولا خضعت لنقاش ولتقييم، ليتبين أنها رد للرماد في عيون القاعدة النقابية وحسب.

فإلى متى سيستمر شراء الحكومة لصمت القمم البيروقراطية للنقابات العمالية، وتعاونها، بالفتات نفسه في قوالب شتى باسم الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية والشراكة والتنافسية وهلم جرا من التسميات. إنها رخيصة هذه المقايضة التي تنسج خيوطها لتلتف على رقبة الطبقة العاملة والكادحين كافة.

والحال أن الدولة لم تعد تلق بالا لوعيد البيروقراطيات النقابية وبلاغاتها «النارية» الجافة منذ التنازل الهام الذي اضطرت له تحت الضغط النضالي لحركة 20 فبراير وما رافقها من احتجاج شعبي متنوع. ووصل استخفافها بهذا الطاعون المتفشي في جسد النقابات العمالية أنها لم تنفذ إجراءات هامة من وعود اتفاق 26 أبريل المشهور، ومنها مساواة الأجور بين قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة والخدمات...

تتفرج هذه القمم البيروقراطية مستسلمة على شتات نضالات الأجراء والأجيرات بالقطاعين العام والخاص، مثل الإضرابات الوطنية بقطاعات التعليم والصحة والبريد والجماعات المحلية، كما نضال فئات متنوعة من موظفي التعليم وغيره... ونضالات لا تحصى بالقطاع الخاص. إنها نضالات هامة وتعد عاملا إيجابيا في السياق الراهن، وتوجب فعلا على قيادة نقابية طبقية حازمة فعل كل شيء لجعل هذا النضال موحدا وممركزا ونوعيا ومتصاعدا...

ستحتج النقابات في فاتح ماي، ليس بإلغائه كما السنة الفارطة، لكنها ستكتفي بالاستنكار والوعيد، إن لم تحتفي بما تجود به الدولة وتبرز أهميته رغم هزالته وعدم ملائمته للأوضاع المتدهورة لشروط حياة وعمل جماهير العمال والعاملات.

اليسار النقابي الكفاحي ومهام البناء والنضال

يتوجب على يسار نقابي كفاحي حقيقي بناء النقابة العمالية ديمقراطيا لتكون في مستوى الدفاع الضروري عن آخر خطوط المكاسب التاريخية للطبقة العاملة والعمل على توسيعها وانتزاع حقوق أساسية أخرى، وباستعجال عليه التعبئة دون كلل من أجل إسقاط التعديات التي أنزلتها الدولة بطبقة العمال؛ منع تعميم العمل بالعقدة بالوظيفة العمومية وإسقاطه بقطاع التعليم، وإسقاط مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 القاضي بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، والحيلولة دون تمرير مخطط الباطرونا الرامي إلى تعميق هشاشة أوضاع الشغل والهجوم على ما تبقى من مكاسب قانونية للطبقة العاملة، والضغط النضالي الحازم من أجل تنفيذ التزامات الباطرونا والدولة المتضمنة في اتفاقات فاتح غشت 1996 واتفاق 2008 واتفاق 26 أبريل 2011.

إن التعبئة النضالية الجماهيرية مجدية، فقد أجبرت نضالات شعبية كبرى الدولة على التفاوض، على سبيل المثال لا الحصر، اضطرت الدولة لإرسال وفود حكومية للتفاوض إثر نضال الريف وجرادة الشعبيين، وطنجة ضد أماندس وغلاء فواتير الماء والكهرباء، وأجبرتها نضالات طلبة وطالبات الطب كما نضال الأساتذة/آت المتدربين على التفاوض والتنازل، وعلق إضراب قطاع النقل بعد إجبارها أيضا على التفاوض. إنها النضالات الكفاحية والبطولية طويلة النفس التي وجب على يسار طبقي حقيقي الإفادة منها ومن دروسها وحفظها وتعميمها.

إن استسلام قمم النقابات العمالية البيروقراطية غير مجدي بتاتا، ولن يتأتى منه سوى المزيد من الهزائم والأهوال، وقد آن الأوان ليحمل النقابيون الكفاحيون لواء النضال النقابي الطبقي الديمقراطي والكفاحي الضروري مطلقا لإجبار الدولة على التفاوض والتنازل المفضي لتحسين فعلي لظروف حياة وعمل جماهير العمال والعاملات على درب تحرر شامل وعميق من براثن الاضطهاد والاستغلال.

تصدير الثروات السمكية: سياسة مضرة بمصالح البحارة والصيادين والمستهلكين

بقلم الرفيق حمزة

حان أوان جرد حصيلة إجمالية أولية لسياسة تشجيع صادرات ثروتنا السمكية نحو الأسواق الخارجية المطبقة منذ ما قبل الثمانينات. وفي ظل استمرار أزمة الصيد البحري المتسمة بتراجع المخزونات السمكية لمعظم المصايد وتضرر دخل الصيادين والبحارة قامت الدولة بتنفيذ «استراتيجية أليوتيس» منذ سنة 2010 الهادفة إلى تعميق هذه السياسة برفع حجم صادرات السمك بوتيرة أسرع وإضافة برنامج آخر يقضي بنزع حقوق الصيد من البحارة والصيادين وتحويلها لفائدة البرجوازيين المالكين لأسطول الصيد الصناعي بأعالي البحار وأرباب معامل تحويل السمك.

وتظهر المعطيات الرسمية إلى حدود سنة 2015 بوضوح تام هذا التحويل العميق لحقوق الصيد، لكن، وبغاية طمس معالم جريمة نزع هذه الحقوق من الصيادين والبحارة قامت الدولة بعملية تزييف مكشوفة لمعطيات سنة 2016، حيث أدمجت كميات الأسماك المصطادة من قبل صنف من أسطول أعالي البحار (صنف البواخر العاملة بنظام التبريد المائي) يملكه رأسماليون كبار وأرباب معامل في الإحصائيات الخاصة بمراكب الصيد الساحلي والتقليدي.

وتفاديا للسقوط في فخ هذا التزوير الفعلي للحقائق سنعتمد على إحصائيات سنة 2015 لمقارنها بمعطيات سنة 2004 كي نتمكن من جرد حصيلة إجمالية لتطور الإنتاج الإجمالي من الثروات السمكية طيلة هذه الفترة (12 سنة)، لنبرهن كيف حولت حقوق الصيد لفائدة أرباب مراكب الصيد لصناعي العاملة بأعالي البحار؟ وكيف وزعت الثروات البحرية بشكل غير عادل لفائدة البرجوازية المستثمرة في قطاع الصيد البحري بغاية التصدير؟

تزايد الإنتاج الإجمالي من الثروات السمكية مقابل انخفاض استهلاكها

انتقل الحجم الإجمالي الوطني للثروات السمكية المصطادة من 954 ألف طن سنة 2004 إلى مليون و355 ألف طن سنة 2015، أي بزيادة أكثر من 400 ألف طن خلال فترة وجيزة لا تتعدى 12 سنة. وهذا يعني تزايد الكميات المصطادة خلال الفترة المذكورة بنسبة تفوق 42٪، أي تزايد سنوي قدره 3,5٪ وهو يفوق المعدل السنوي للتزايد السكاني.

إنه حجم هائل خلال فترة وجيزة سيؤدي لتعميق أزمة الصيد البحري بمزيد من استنزاف مناطق الصيد التي سبق للدولة أن اعترفت بأن ثلاثة مناطق صيد من أصل أربعة تشهد إما تراجعا خطيرا للمخزونات أو انهيارا لبعض الأنواع السمكية نتيجة للصيد المفرط.

وإذا أضفنا لهذه الكميات حجم الثروة السمكية المفرغة في الموانئ الأجنبية من طرف بواخر دول الاتحاد الأوربي واليابان وروسيا التي تناهز 300 ألف طن سنويا والتي تعمد وزارة الصيد البحري لإخفائها من سجل المعطيات الرسمية المتاحة للعموم، فإننا سائرون بالتأكيد نحو استنزاف تدريجي سريع للمنطقة الوحيدة (المنطقة ج) التي يتركز حولها معظم مجهود الصيد الإجمالي الذي أصبح محتكرا، كما سنرى، من طرف أساطيل الصيد الصناعي.

ومقابل ارتفاع كمية الثروات السمكية المصطادة خلال 12 سنة المذكورة، هناك شبه ركود لكمية الأسماك الطرية الموجهة للاستهلاك الغذائي البشري المباشر والتي لم تتعدى في حدود سنة 2015 حوالي 360 ألف طن سنويا (الرقم مقسوم على 35 مليون)، وهو نفس الحجم تقريبا المسجل سنة 2004. وبذلك يظل متوسط كمية الأسماك المتاحة للاستهلاك الفردي لا تتعدى ما يناهز 11 كلغ للفرد في السنة، وهو مستوى بعيد جدا من متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأسماك على الصعيد العالمي الذي يتجاوز 20 كلغ في السنة.

وبذلك يظل المغرب ضمن البلدان الفقيرة ذات مستوى استهلاك بشري أدنى من الأسماك، رغم أنه يعد ضمن البلدان الأولى المنتجة للثروات السمكية على الصعيد العالمي. وتعود الأسباب الرئيسية في ذلك إلى سياسة تشجيع صادرات السمك والمنتجات البحرية وتوجيه جزء هام من محصول الصيد لمعامل التحويل للصناعة الغذائية السمكية ولمعامل زيت ودقيق السمك الغير موجهة للاستهلاك البشري. فالصناعة الغذائية والمصدرون يحتكرون القسط الأعظم من الثروات والمنتجات البحرية المنتجة سنويا، أي ما يناهز 73٪ في حين أن كمية الأسماك الطرية الموجهة للاستهلاك المباشر تقل عن 27٪.

هكذا إذن تتناقض سياسة تشجيع الصادرات الغذائية السمكية وتثمين المنتوجات البحرية التي كرستها «إستراتيجية أليوتيس» مع هدف إشباع الحاجيات الغذائية الأساسية. وقد كان يمكن لبروتين الأسماك أن يشكل مكونا حاسما لتحقيق التوازن الغذائي لسكان المغرب. فالسردين المنتج بغزارة يمثل لحم الفقراء الرخيص والغني بالفيتامينات والمعادن، لاسيما الكالسيوم واليود والحديد، إضافة إلى البروتينات. ومن شأن تناول السكان السمك بالكميات اللازمة أن يساهم في تعزيز الحماية من أمراض القلب والشرايين والمساعدة على إنماء المخ والجهاز العصبي لدى الأطفال ويساهم كثيرا في محاربة مرض فقر الدم.

تزايد الإنتاج الإجمالي من الثروات السمكية لصالح مراكب الصيد الصناعي

ومن الضروري إجراء مقارنة، خلال الفترة المذكورة، بين مجهود الصيد للنوعين الرئيسيين لنشاط الصيد بالمغرب، أي إنتاج بواخر الصيد الصناعي التي يملكها ذوي رأسمال كبير وإنتاج مراكب الصيد الساحلي وقوارب الصيد التقليدي التي يملكها مالكون صغار وصيادون والتي تشغل معظم البحارة المغاربة (أكثر من 95 ألف بحار، مقابل 7 آلاف بحار بأسطول الصيد بالأعالي). انتقلت الكميات المصطادة من قبل مراكب الصيد الساحلي وقوارب الصيد التقليدي من 862 ألف طن سنة 2004 إلى 894 ألف طن سنة 2015، أي بزيادة 32 ألف طن فقط خلال 12 سنة. وهذا يعني تزايد الكميات المصطادة خلال الفترة المذكورة بنسبة 3,7٪ فقط. (تزايد سنوي يقل عن 0,7٪).

أما بالنسبة لأسطول الصيد الصناعي بأعالي البحار، فقد انتقلت الكميات المصطادة من 75 ألف طن سنة 2004 إلى 454 ألف طن سنة 2015، أي بزيادة 379 ألف طن خلال 12 سنة. وهذا يعني تزايد الكميات المصطادة خلال الفترة المذكورة بنسبة 505٪. (تزايد سنوي قدره 42٪).

نلاحظ بأن الكميات المصطادة من قبل بواخر الصيد الساحلي تشهد شبه ركود (تتطور سنويا بنسبة هزيلة 0,7٪)، مقابل تطور الكميات المصطادة من قبل مراكب الصيد بأعالي البحار بنسب هائلة سنويا (42٪)، ويعني ذلك تضاعف الكميات المصطادة خلال الفترة المشار إليها بأكثر من 5 أضعاف.

إن أسطول الصيد بأعالي البحار هو المسؤول عن رفع مجهود الصيد الإجمالي بالنسبة الخطيرة المشار إليها أعلاه (أكثر من 400 ألف طن، أي بتزايد قدره 42٪ خلال 12 سنة). إن هذه الكميات المضافة من الثروات البحرية توجه كلها نحو التصدير.

نستنتج إن سياسة الصيد البحري التي تنهجها الدولة لازالت توجه معظم الثروات السمكية المنتجة سنويا نحو التصدير. وقد تعمق هذا النهج مع بداية 2005، بحيث أن معظم الثروات الإضافية انطلاقا من هذه السنة جرى تصديرها بمجملها. وبالإضافة إلى ذلك هناك تحول هام على مستوى توزيع احتكار هذه الكميات المضافة، بحيث أصبحت تعود بمجملها تقريبا لأسطول الصيد بأعالي البحار، مقابل عدم استفادة بواخر الصيد الساحلي والتقليدي.

ويمكننا القول إنها تنخفض، في حقيقة الأمر، وتتستر وزارة الصيد البحري على هذا الأمر بدمج تلك الحصة التي تفرغها بواخر الصيد التابعة لدول الاتحاد الأوربي بالموانئ المغربية في حصيلة إنتاج الصيد الساحلي والتقليدي. وهذا الدمج غير منطقي ولا يمكن تفسيره سوى بضرورة إخفاء سيطرة الرأسمال الكبير على مزيد من حصص الصيد العائدة للصيادين والبحارة مهنة.

توزيع الأسماك السطحية الصغيرة بين الصيد الساحلي والتقليدي والصيد بأعالي البحار

تمثل الأسماك السطحية الصغيرة (السردين، الأنشوفا، الماكرو، الشينشار...)، خاصة السردين، الجزء الأعظم من حجم الإنتاج الإجمالي من الثروات السمكية، إذ تفوق حصتها 70٪ من الكميات المصطادة. ولذلك من المفيد إجراء مقارنة بين نوعي الصيد الرئيسيين بالنسبة للكميات المصطادة من الأسماك السطحية الصغيرة. انتقل حجم الأسماك السطحية الصغيرة العائدة لأسطول الصيد الساحلي والتقليدي من 748 ألف طن سنة 2004 إلى 758 ألف طن سنة 2015، أي بزيادة 10 أطنان فقط خلال 12 سنة. وهذا يعني أن الكميات المصطادة تزايدت بنسبة 1,3٪ فقط خلال الفترة المذكورة. أي أنها شهدت تزايدا سنوي قدره 0,1٪.

أما بالنسبة لأسطول الصيد الصناعي لأعالي البحار، فقد انتقل حجم الأسماك السطحية من 45 ألف طن سنة 2004 إلى 373 ألف طن سنة 2015، أي بزيادة 328 أطنان خلال 12 سنة. وهذا يعني أن الكميات المصطادة تزايدت بنسبة 731٪ خلال الفترة المذكورة، أنها شهدت تزايدا سنويا يبلغ 60٪.

تضاعف حجم الكميات المصطادة من الأسماك السطحية (السردين، الأنشوفا، الماكرو، الشينشار...) العائدة لأسطول الصيد بأعالي البحار بأكثر من 7 أضعاف خلال 12 سنة، مقابل ركود تام للكميات التي تصطادها مراكب الصيد الساحلي.

نستنتج أن معظم الكميات المضافة من الثروات السمكية المصطادة خلال فترة 12 سنة (ما بين 2004 إلى 2015) والتي احتكرتها بمجملها تقريبا مراكب أسطول الصيد بالأعالي هي أسماك سطحية. لقد شرعت حصة الأسماك السطحية العائدة لسطول الصيد بأعالي البحار تتزايد بوتيرة تصاعدية انطلاقا من سنة 2005 لتتضاعف منذ تلك الفترة بأكثر من 7 أضعاف، ويبدو أن هذه الكميات تقترب الآن من حاجز 400 ألف طن سنويا، وقد تتزايد في السنوات القادمة للتجاوز 500 ألف طن إذا استمر تطورها بنفس الوثيرة. وهذه هي غاية برنامج أليوتيس الذي سبق أن وزع مبدئيا حصص الصيد كي يحتكر أسطول الصيد بالأعالي الحصة الأعظم من الكميات الإجمالية للأسماك السطحية المصطادة سنويا.

توزيع الثروات المنتجة سنويا بين الصيد الساحلي والتقليدي والصيد بأعالي البحار

يبلغ مجموع الثروة التي ينتجها مجموع أسطول الصيد بنوعيه 10 مليار و586 مليون درهم، تتوزع بين 5 مليار و790 مليون درهم التي تعود لأسطول الصيد التقليدي والساحلي، فيما يحصل أسطول الصيد الصناعي بالأعالي على 4 مليار و795 مليون درهم. إن هذا التوزيع للثروة غير عادل، لأنه لا يتناسب مع عدد العاملين بكل صنف. فأسطول الصيد التقليدي والساحلي الذي يضم معظم العاملين بقطاع الصيد البحري المغربي بأكثر من 95 ألف شخص من أصل 102 ألف بحار لا يحصل سوى على حصة من الثروة لا تتجاوز 54,7٪ من إجمالي الثروة البحرية، في حين أن أسطول الصيد بأعالي البحار لا يشتغل به غير 7 آلاف شخص يحصل على 45,3٪ من الثروة السمكية المنتجة.

تبرز هذه اللوحة الإجمالية حول توزيع الثروات السمكية، كيف تمكنت البرجوازية المستثمرة بقطاع الصيد البحري من الاستحواذ على حصص متزايدة من الصيد، هي عائدة في الأصل للبحارة والصيادين بالأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي مستخدمة حرب اجتماعية فعلية معتمدة على جهاز الدولة بأكمله وواضعة سياسة للصيد البحري وسياسة لتشجيع تصدير الأسماك الطرية والمجمدة والمعلبة ودقيق وزيت السمك حارمة العاملين بالبحرين من مورد دخلهم وعيشهم.

تفتيش الشغل ضامن شروط الاستغلال الرأسمالي

بقلم العاصي

تقوم الدولة خلال يوم 18 ماي من كل سنة، ذكرى تأسيس جهاز التفتيش بالمغرب، بتنظيم تقييم سنوي لعمل هذا الجهاز، من خلال تقارير سنوية للوزارة الوصية، تكون بمثابة جس نبض حركة العمال المطلبية وتطورها. إن قوانين الشغل تخضع لموازين القوة بين الطبقة العاملة، مالكي قوة العمل والبورجوازيون مالكو وسائل الإنتاج. متى فاز أحدهم ضُمِّنَ القوانين الاجتماعية مكاسبه الواقعية. هذا هو حال تاريخ قانون الشغل بالمغرب منذ الحماية الفرنسية.إن جهاز التفتيش لا يخرج عن هذه القاعدة فضعف الحركة النقابية، اكسب طبقة أرباب العمل فرصة مواتية لتنزيل مدونة شغل حسب هواها، ضُمِّنَتْهُ إلى جانب تنازلات عديدة، دور المصالحة لفائدة مفتش الشغل. ما أهله قانونيا ليصبح النازع الأول لفتيل الإضرابات (إلى جانب الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يحاكم العمال بتهمة عرقلة حرية العمل)، إن مهمة مفتش الشغل الجديدة غير المذكورة في فصول الكتاب السادس من مدونة الشغل: الحفاظ على استقرار استغلال المأجورين والمأجورات واستمرار عبوديتهم/هن.

جهاز تفتيش شغل شكلي

قامت الدولة بتوزيع تفتيش الشغل بين ثلاث وزارات: وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية: (الصناعة– التجارة– الصناعة التقليدية– الخدما – المهن الحرة) ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة وأيضا وزارة الفلاحة والصيد البحري. حسب قانون الشغل يحرص المفتش على تطبيق كل من: بنود مدونة الشغل والنصوص التنظيمية الصادرة بتطبيقها ، جميع النصوص القانونية المتعلقة بالصحة والسلامة، الضمان الاجتماعي، التأمين الإجباري عن المرض، حوادث الشغل والأمراض المهنية، الاتفاقيات الجماعية للشغل، الأنظمة الداخلية للمؤسسات. (الكتاب الخامس من مدونة الشغل).

ينحصر دور مفتش الشغل من خلال المدونة في توجيه الإنذارات الشفوية و تدوين الملاحظات و المحاضر التي لا قوة زجرية لها، بل يعدم الحق في إحالتها مباشرة على النيابة العامة . مدونة الشغل الحالية لم تقدم للمفتش القدرة على ردع تجاوزات أرباب العمل. إن مفتش الشغل من خلالها يسهر على استمرار شروط الاستغلال الرأسمالي من خلال تقديم النصح و الإرشاد لفائدة أرباب العمل.

يبدو ذلك واضحا من خلال مناصب وزارة التشغيل الموكول لها مراقبة تطبيق مدونة الشغل. فرغم التزام الدولة في اتفاقاتها مع النقابات (اتفاق 30 أبريل 2003 و اتفاق 26 أبريل 2011) بالزيادة في مناصب المفتشين، فإنها تأبى تشغيل المفتشين لوضع رقابة حقيقية للباطرونا. فحسب الوزير الحالي: يبلغ عدد المفتشين 412 مفتشا، بما فيهم 53 مديرا جهويا و رؤساء المصالح بالمديريات. (412 مفتش شغل، 20 طبيبا مفتشا للشغل و 24 مهندسا مكلفا بالصحة والسلامة.)(1).

مفتش الشغل لا قوة له

جاء في الحصيلة الاجتماعية لوزارة التشغيل لعام 2014 زيادة عدد زيارات تفتيش الشغل،ما بين 2010 و 2014 بتسجيل محاضر المخالفات والجنح المنجزة من طرف المفتشين منحى تنازلي حاد خلال نفس الفترة حيث شهدت سنة 2010 تسجيل 612 محضر مخالفات وجنح، في حين سنة 2014 فقط 248 محضرا. لقد أثر المناخ النضال الإقليمي على الوضع بالمغرب ، لقد قامت الدولة في تلك الفترة بسحب النقابات لحواراتها الفارغة لسحب البساط منها لمنع انخراط القاعدة العمالية في الحركة المطلبية الشعبية التي انطلقت آنذاك. هكذا قامت الدولة بتحريك آلة تفتيش الشغل بدورها لكن مع مراقبتها والحد من أن يتجاوزا لسلطاتها . فتم تحريك متابعات جنائية في حق بعض مفتشي الشغل بتهم تتعلق بالتزوير في محرر رسمي (حالة مفتش شغل بالصويرة عام 2013) و نُذكر هنا أيضا بحالة الحكم على المفتش زين العابدين قشة بمراكش بعشر سنوات سجنا عام 2005 . يخاف مفتشي الشغل حتى القيام بواجبهم البسيط المذكور في مدونة الشغل مخافة المتابعة القضائية . فما هو إذا دور مفتش الشغل ؟ إذا كان سيتابع عند تحرير محضر بحق رب العمل. إنه الضحك على الطبقة العاملة.

مفتش الشغل صمام أمان البورجوازية

قال وزير التشغيل السابق رفيق الحداوي في حوار صحافي عام 2001، أن الملك السابق في إحدى «جلساته» الوزارية أعلم خدامه :» مفتشو الشغل أهم لدي من رجال الأمن. حيث أمر وزير المالية بتخصيص 50 منصبا ماليا في قانون المالية لهم» . إنه الدور المنوط لمفتش الشغل من طرف الدولة . إطفاء النزاعات العمالية و الحيلولة دون اندلاع الإضرابات. أي استمرار الإنتاج الرأسمالي دون توقفه.

مهما تغيرت الوجوه فالدولة تواصل نفس السياسة: الدفاع عن مصالح أرباب العمل. عبرت الوزارة في سنة 2016 أنها كسبت بكل فخر الإدراج الرسمي للدور التصالحي في تسوية نزاعات الشغل الفردية والجماعية و إعطاء النصح و الإرشاد في مدونة الشغل 2004 . و أيضا مساهمته الفعلية في جلب الاستثمارات الأجنبية من « الخلافات الاجتماعية في تدخلاته الاستباقية و كذا في محاولاته التصالحية وبالتالي فان مفتش الشغل يساهم حتما في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية للبلاد « (2). الدولة تعمل جاهدة على منع العمال و العاملات من ممارسة حق الإضراب ، في حين تشجعهم أفرادها لزيارة مقرات مندوبيات الشغل لتسوية المشاكل الشغلية . إنها دولة غير محايدة، إنها تقف إلى جانب صف أرباب العمل.

لا شك أن دور تفتيش الشغل يبرز الاستغلال الذي تتعرض له الطبقة العاملة، لهذا فدور الناصح و الاستشاري الموكول لمفتش الشغل(حول الثغرات والتجاوزات) يسهم في توفير خدمات جليلة للدولة لتقليم أظافر بعض أرباب العمل ، مخافة تأليب كافة الطبقة العاملة على كافة أرباب العمل (الطبقة). لقد أقر جهاز الدولة البيروقراطي المكلف بالشغل الصعوبات التي تعترض عمل المفتشين خلال ممارسة عملهم حيث تمت الإشارة خلال عرض قدم بمناسبة ذكرى تأسيس جهاز التفتيش بالمغرب إلى: عدم إمكانية إغلاق المؤسسة في حالة الخطر الحال – عدم إمكانية استعمال القوات العمومية عند الضرورة - غياب نظام العقوبات الإدارية - عيوب الصياغة القانونية -نظام العقوبات غير رادع- بطء إجراءات تحريك الدعوى العمومية المتعلقة بمخالفات قانون الشغل وعدم فاعلية الجزاءات- الاستدعاء من طرف الضابطة القضائية- عدم إخبار المفتشين بمصير المحاضر المحررة من طرفهم - الاقتصار على دور النصح والاستشارة. كل هذا جيد لكن لم يتحدث العرض عن دور المصلح الذي يقوم به. هكذا يبدو القبول بدور الإطفائي. و هذا ما يشير إليه أيضا بعض مفتشي الشغل(3). فحسب سعيد بناني « ... إن تعارض مصلحة كل من الأجير و المشغل تتطلب في بعض الأوقات من مفتش الشغل التدخل لإطفاء نار الغضب.»(4). إن مفتش الشغل هو صمام أمان البورجوازية.

القيادات النقابية تسير على خطى البورجوازية

تعيد جل النقابات تذكير الدولة بنفس المطالب منذ سنوات، دون أدنى تحرك نضالي ميداني فعلي: الزيادة في أعضاء الجهاز - مراجعة النظام الأساسي لمفتش الشغل - الرفع من المستحقات المالية لأعضاء الجهاز – تنفيذ التزامات الدولة بخصوص اتفاق 26 أبريل 2011 وأيضا اتفاق 30 أبريل 2003 (5). القيادات النقابية تعي أن الدولة لن تقدم على الزيادة في أعضاء جهاز تفتيش الشغل، لأنها أساسا (القيادات) متفقة على السياسات المُقْلِصَة لمناصب الشغل في القطاعات العمومية. ثم كيف تقدم الدولة على الزيادة في أعداد مفتشين، قد يُعَدُّونَ خارج السرب و يقومون بواجبهم المهني و يحررون مجرد «محاضر» في صالح العمال؟ لا، حتى هذا غير مقبول ولنا العبرة في محاكمات مفتشي الشغل. إن الزيادة المشهودة التي عرفها الجهاز بتوظيف حوالي 50 مفتشا للشغل كانت بفعل خوف الحاكمين من الحراك الشعبي الإقليمي سنة 2011. أخيرا إن القيادات النقابية لا ترفض الدور التصالحي المحطم لمبرر وجودها : الإضراب. أول الرفض من جانب المركزيات النقابية يجب أن يكون رفض دور المصلح و الناصح الذي أوكلته الدولة لجهاز التفتيش.

من أجل رقابة عمالية

ليس هناك دور حيادي لمفتش الشغل، فمواد الكتاب الخامس في مدونة الشغل تخدم مصالح أرباب العمل حيث تعمل على ضمان شروط استمرار الاستغلال الرأسمالي للعمال و العاملات. يجب أن يكون المطلب الأول للحركة النقابية المغربية هو أن يتشكل جهاز تفتيش الشغل من منتدبين منتخبين من العمال إلى جانب ممثلي الدولة، إلى جانب رقابة عمالية حقيقية على هذا الجهاز عبر المحاسبة و التناوب في القيام بأدوار التفتيش. لن يقوم مقام حقيقي لجهاز تفتيش الشغل يضع مصالح الطبقة العاملة بين عينيه ،سوى بتشكيل حزب سياسي عمالي اشتراكي حقيقي، غير تابع لطبقة الرأسماليين، يضع أولى أولوياته الدفاع عن المصالح الحقيقية لعمال وعاملات المغرب.

---

(1) : مذكرة وزارية : مذكرة تقديم حول مشروع مرسوم بشأن ادماج بعض المتصرفين التابعين لوزارة الشغل والإدماج المهني ضمن هيئة تفتيش الشغل .

(2):الورقة التأطيرية لوزارة التشغيل بمناسبة الذكرى التسعين لتأسيس جهاز التفتيش بالمغرب 2016 - موقع الوزارة على الانترنت

(3) عبد الصمد عاصم، عضو المكتب الوطني لجمعية مفتشي الشغل بالمغرب .

(4): محمد سعيد بناني : قانون الشغل بالمغرب في ضوء مدونة الشغل : الجزء الثالث، ص 656.

(5): المذكرة المطلبية لكدش و بيان نقابة مفتشي الشغل إمش بمناسبة الذكرى التسعين لتأسيس جهاز تفتيش الشغل.

النقابة الوطنية للبحارة: تجربة نقابية كفاحية صامدة بوجه القمع والحصار

حصلت النقابة الوطنية على وصل الايداع القانوني المؤقت يوم 18 يناير الماضي. استغرق تنفيذ الحكم عدة اسابيع نتيجة تماطل السلطة المحلية، ودامت المجريات القضائية عدة سنوات قبل إصدار محكمة النقض الحكم بشرعية نقابتنا بتاريخ 08 دجنبر 2016 وتأييد حكم الاستئناف بمراكش بتاريخ 21 فبراير 2013، ويحق لنا التساؤل لما كل هذا التضييق؟

كانت ولادة نقابتنا قسرية، إذ أجبرنا على ذلك بعد الطرد من الاتحاد المغربي للشغل في فاتح ماي 2001. حينها استقدمت بيروقراطية هذه النقابة قوات القمع وحاصرت مئات البحارة ومنعتهم من التظاهر. ولأننا مطرودون من الكدش أصلا لم يكن أمامنا خيار سوى تأسيس نقابة مستقلة.

ساعد تفجر الانتفاضات الشعبية بالمنطقة وبروز حركة 20 فبراير المجيدة في التأثير على جماهير البحارة، وانبعثت النقابة مجددا، وتأسست النقابة الوطنية إثر حملة واسعة وسط البحارة بموانئ الجنوب التي كانت تشهد احتجاجات ومسيرات تطالب بتغيير أوضاع البحارة المتدهورة منذ هزيمة 1999 إثر كسر إضرابهم البطولي.

نزل القمع الممنهج على هذه الدينامية النضالية، ومباشرة بعد تأسيس النقابة رفضت سلطات مدينة أنزا بأكادير تسلم ملفها، بل رفضت حتى تسلم الاشعار بالتأسيس الذي بعث لها بالبريد المضمون. لم يتوقف النضال واستمر احتجاج البحارة في موانئ الجنوب طيلة السنوات الماضية وحتى الآن. ونظمت نقابتنا المحاصرة ملتقى وطني للبحارة الصيادين بأكادير أيام 09-10-11 يونيو2012 حضرته تسع هيئات نقابية وجمعوية من أقاليم الشمال، أسفر عن توصيات شملت أهم مطالب بحارة الصيد الساحلي، والتي وجهت إلى رئاسة الحكومة بتاريخ 26 يونيو 2012 وبعدها لباقي السلطات المعنية وطنيا وجهويا باسم التنسيق الوطني للبحارة الصيادين بالمغرب الذي افرزه الملتقى المذكور.

تحاول الدولة بأجهزتها القمعية منع توسع النقابة الوطنية في صفوف البحارة، فتعمد طورا لترهيب المناضلين بتحرير محاضر لهم ولأعضاء المكتب ومتابعتهم قضائيا أحيانا، بل جرهم الى مخافر الدرك كما حدث بالعيون أثناء المسيرة الاحتجاجية العارمة التي نظمت احتجاجا على اعتقال محمد ابرغاز بمعية بعض أعضاء المكتب النقابي عقب محاولة النقابة تنظيم تجمع عام بالميناء يوم 20 دجنبر 2014. وكان أول قمع مفضوح هو منع النقابة الوطنية كتابيا وميدانيا من تنظيم مسيرة فاتح ماي 2012 بميناء أكادير في اتجاه المدينة. لم تتردد السلطات في عسكرة ميناء العيون مرارا، لكن رغم ذلك شهدت الموانئ الجنوبية محطات نضالية مهمة، وكان من أهمها الإضراب الناجح لبحارة الصيد الساحلي صنف السردين ضد قرار استعمال الصناديق البلاستيكية من 2012/09/02 الى غاية 2012/809/05 بميناء اكادير. كما شهد هذا الأخير احتجاجات مهمة رغم المنع والقمع والاستفزاز بمسيرات احتجاجية لمئات البحارة أبرزها مسيرة 30 مارس 2015. بالرغم من كل هذا التضييق فإن النقابة الوطنية تحظى بمصداقية كبيرة وسط جماهير البحارة. ولم تفلح محاولات الدولة ولا أرباب المراكب في تفريخ هياكل نقابية على طول الموانئ الجنوبية، وهي الوسيلة المعتادة لتضليل البحارة ومحاولة دفعهم خارج خط العمل النقابي الكفاحي للشهيد عبد الله موناصير.

يسعى أرباب مراكب الصيد الساحلي لخلق تنظيمات تحاول جمع كل الفئات المختلفة بقطاع الصيد البحري بما فيهم البحارة وهكذا أسس أرباب وربابنة المراكب الجامعة الوطنية لهيئات مهنيي الصيد الساحلي بالمغرب بتاريخ 28 نوفمبر 2014، ومداك يحاولون هباء تدويخ البحارة بخلق اطارات فارغة. يريدون استعمال البحارة في حملتهم ضد هجمات الدولة على مصالحهم المهددة بمخطط اليوتيس دون ان تنفلت الاحتجاجات والاضرابات من قبضتهم.

أما فيما يهم بحارة الصيد بأعالي البحار فقد مروا من تجارب عديدة أهمها تجربة إضراب 2002، وسببت قيادة ذلك الاضراب في هزيمتهم منذ 2002 الى حدود 2011. لقد ظل البحارة رغم نقص عددهم بالنقابة الوطنية للضباط وبحارة الصيد التابعة للخياري، وأسس الضباط اطارا جديدا بمعية بعض البحارة في إطار الاتحاد الوطني للشغل لكن الطرد الذي لحق ببحارة الامارات ومارونا بالخصوص حيث فوتت الشركتين وشرد ما يفوق من 1000 بحار، أفضى الى تراجع الوضع النقابي وعزوف بحارة الأعالي عن التنظيم النقابي.

لم يحرك حادث طحن محسن فكري ولا قضية خالد قادر أي احتجاج في صفوف البحارة، رغم أن الأمر يهم كل البحارة العاملين على ظهر مراكب الصيد البحري، ورغم أن الحادث الأول أشعل موجة احتجاج كبيرة وواسعة النطاق بالحسيمة ونواحيها شمال المغرب، ولم تفلح محاولتنا التعريق بالقضيتين في رد فعل احتجاجي وتضامني من قبل البحارة. إنه أمر مؤسف، ويستمر النضال.

إننا في النقابة الوطنية نسعى لبناء حركة نقابية بقطاع الصيد البحري بتفان وفق قدراتها، ونعمل على إرساء أسس عمل نقابي كفاحي بالقطاع عبر تنظيم زيارات للموانئ، وعبر الانخراط في النضالات التضامنية، كما أننا نحاول تجسيد ذلك في عدة لقاءات وطنية ودولية، بالحضور الى انشطة التقاطع والمساهمة في تأسيس شبكة شمال إفريقيا من أجل السيادة الغذائية، وقامت نقابتنا أيضا في حدود المتوفر من إمكانيات والدعم النضالي بعدة دراسات حول قطاع الصيد البحري تعد من أهم المراجع النقدية لسياسة الدولة في القطاع بمخططاتها...

بقلم: إبراهيم موناصير، الكاتب العام للنقابة الوطنية لبحارة الصيد الساحلي والصيد بأعالي البحار

قضايا امنية

عمال السكك الحديدية: «لن نستسلم»

بقلم، ستيلا مونو

يتجذر إضراب السكك الحديدية. يتوسع هنا وهناك، وعلى وجه الخصوص، تتقوى عزيمته.

من الواضح أن التقويم النقابي ضاغط، فالجمعة 13 أبريل، وهو أول يوم في سلسلة جديدة من يومين إضراب، شهد تجمعات عامة GA أكثر عددا من اليوم التالي. تقلصت الحشود عموما إلى النصف، من اليوم الأول إلى الثاني، ومسؤولو ال CGT عم أول من لم يشجع على التجمعات العامة AG لليوم الثاني... لماذا عقدها، ما دام الجدول الزمني محددا؟ قد تكون حركة الاضرابية ربما شهدت انخفاضا طفيفا في عدد المضربين مقارنة بالفترات السابقة، لكنها تعرف اختلافات محلية كبيرة. واعترف زملاء هذه المرة أنهم واجهوا ترددا في إدارة الذهاب للعطلة.

حركة صامدة

على العموم، فإن الحركة الإضرابية لعمال السكك الحديدية صامدة. لا يوجد أي تدخل من جانب المسؤولين النقابيين، حتى الآن، في التجمعات العامة AG، للإخبار بأن هناك عرض للتفاوض. بالتأكيد، لا ينفك قادة CGT وCFDT مرارا وتكرارا يطالبون ب «مفاوضات حقيقية»... ولكن التفاوض بشأن ماذا، ما دام الأمر يتعلق بانتزاع سحب اتفاق السكك الحديدية؟ ناهيك عن تحسين الأجور وظروف العمل المتعفنة بسبب النقص الحاد في أعداد العاملين. من المؤكد أنه إذا كانت الحكومة، وإدارة الشركة الوطنية للسكك الحديدية SNCF ومسؤولي فدراليات السككيين يجتمعون، لساعات على حد قولهم، فإنهم بالتأكيد لا يجتمعون كيلا يقولو شيئا. لكن السككيين المضربين لا يتم إخبارهم. هل يتعلق الأمر، على سبيل المثال، بتلك الصفقة التي أثارها ماكرون MACRON بشأن تحمل الدولة لجزء من الديون مقابل وعد اتفاقية جماعية «جيدة» لعمال السكك الحديدية... تتضمن بالأحرى التخلي عن التوظيف للقادمين الجدد وشرورا أخرى؟ لا يتسرب أي شيء في التجمعات العامة حول ما يسمى بـ «الاختراقات» التي يتحدث عنها لوران بيرغر بشكل غير رسمي أمام وسائل الإعلام.

في المجموع، استقر حوالي 50 ألف عامل سكك حديدية، بما في ذلك 13000 سائق، في الإضراب. ما يعد ضخما. الغالبية العظمى في سياق «جدول زمني نقابي» من يومي إضراب على خمسة، وأقلية كبيرة في اضراب متجدد. هذه الأقلية، من بين أخرى في محطات شمال وشرق وسان لازار في باريس، تستفيد من الوضع للدعوة لإضراب حقيقي، من خلال تنشيط لجان التعبئة، وبواسطة زيارات زملاء العمل، وعن طريق توزيع المنشورات وغيرها من الإجراءات لفئات أخرى من السكان.

التضامن والتقارب

وقد تميز هذا الأسبوع بعدد كبير من المبادرات والإجراءات من طرف مضربي السكك الحديدية اتجاه مستخدمي خدمات السكك الحديدية (في الأسواق أو في محطات أداء رسوم الطرق السيارة)، واللقاء مع أجراء آخرين (مستخدمو البريد أو RATP). وأيضا اجتماعات سياسية-احتفالية بين السككيين والسكان، كما في منصة محطة قطار ستراسبورغ. وفي سانت لازار يوم السبت 14، آزر حوالي 50 شخصا من مناضلي الجبهة الاجتماعية التجمع العام للسككيين. في أماكن أخرى، كان هناك دعم من مناضلي الحزب الشيوعي وفرنسا غير الخاضعة وطبعا من الحزب الجديد المناهض للرأسمالية. يضاف إلى ذلك التقارب بين نضال عمال السكك الحديدية وبين جزء من الشباب المدرسي. «الطلاب والسائقون، كلنا معا»: إنه ليس مجرد شعار. في منطقة باريس، زار عمال السكك الحديدية جامعات تولبياك ونانتير وسانت دينيس عدة مرات لمؤازرة الطلاب المهددين من قبل قوات الشرطة. في المقابل، نظم طلاب - بالتأكيد بتشجيع من قبل مناضلي قطاع الشباب الحزب الجديد المناهض للرأسمالية NPA - «قوافل» في اتجاه المحطات، واحدة منها جمعت قرابة 150 طالبا في باريس سان لازار في 12 ابريل. هذه اللقاءات النضالية موجودة في جميع أنحاء البلاد.

تستمر الحركة الطلابية في التنامي بالجامعات. وتنمو الانفعال ضد وحشية الشرطة، بما في ذلك تلك التي ارتكبت في NDDL. برزت مظاهرة مرسيليا في 14 أبريل على أنها ناجحة. وبالتالي يمكننا أن نتوقع عدم الاستسلام لدى عمال السكك الحديدية في الحلقة الإضرابية التالية يومي 18 و19 أبريل. علما أن 19 أبريل هو يوم موعد السخط الكبير للإضراب وفي الشارع.

شغيلة الحراسة: معاناة ومقاومة. حالة حراس الأمن بمحاكم بني ملال، في مقابلة مع الكاتب العام لنقابتهم

تعاظمت في العقدين الأخيرين أعداد العاملين في قطاع الحراسة، لكن في ظروف استغلال فاحش، مع بوادر مقاومة، لا تزال بحاجة الى تعزيز وتضامن. فيما ما يلي صورة عن وجهي الحالة: المعاناة والمقاومة، في حوار مع الكاتب العام لنقابة حراس الأمن الخاص بالدائرة القضائية بني ملال المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

المناضل-ة: ما الشركة المشغلة؟

ج: أولا قبل الحديث عن معانتنا كمستخدمي الحراسة نقدم الشكر لجريدة المناضل-ة- على متابعتها لنضالاتنا والعمل بالتعريف بها في اعلام مناضل حر.

اما فيما يخص الشركة المشغلة فقد كنا سابقا نشتغل مع شركة تحمل اسم" MAROC G " ، التي ربحت صفة الحراسة من المديرية الفرعية للدائرة القضائية استئنافية بني ملال ، وبعد انتهاء مدة عقدتها حولت اسمها الى" SW GARDIENNAGE " ،وغيرت مسؤولي اداراتها وربحت عقدة الاشراف على حراسة المحاكم ،لكن هذه المرة الحقت بنا اضرار كثيرة.

-ما طبيعة عقود عملكم؟ ومدتها؟

بالنسبة لعقود عملنا محددة في ثلاث سنوات وقابلة للتجديد حسب رغبة الشركة في الاحتفاظ بالمستخدمين، فنحن الان 69 مستخدما موزعين على محاكم الدائرة القضائية ملال.(ازيلال تادلة ، الفقيه بن صالح وبعض مراكز القاضي المقيم (بعضنا غادر العمل مكرها بسب الظروف السيئة التي نشتغل فيها .

– هل تمنح لكم الشركة بطاقة الشغل؟

ليست لدينا أية بطاقة الشغل حاليا. نشتغل كأننا عبيد في ضيعة فلاحية، وحتى ان طلبنا بشهادة العمل او بطاقة العمل سنتلقى التوبيخ او الانذار أو حتى الطرد من العمل بشكل نهائي.

-هل يعاد تشغيلكم في نفس المكان بعد انتهاء عقد العمل؟

نعم، نشتغل في نفس المدينة التي نقطن بها. ولكن يمكن نقل بعضنا الى أحد المحاكم في نفس المدينة إن اقتضت الضرورة ذلك.) مثل أن ينقل أحدنا من محكمة الاسرة الى محكمة الاستئناف او الابتدائية

– كم ساعات العمل ؟

نشتغل ثمان ساعات ، إضافة الى الساعات الإضافية دون أن نتلقى عليها تعويضات ، في بعض الاحيان نتجاوز 10 ساعات عمل .

ماهي مشاكلكم في العمل الليلي؟

عملنا خلال الفترة الليل جد صعب، إنها ماساه بلا حدود لن يحس بها الا الحراس مثلنا ،فالشركة لم توفر لنا حتى الوسائل اللوجستية الدفاعية من البسة واقية من البرد ،علما أن طقس بني ملال جد بارد، ففي الصباح نجد انفسنا لا نستطيع تحريك ارجلنا المتجمدة نتيجة البرد نفتقر للأحذية والمعاطف .فطيلة الليل نتجول في مرافق المحكمة ونتيقن من اغلاق الموظفين لأبواب المكاتب خوفا من اقتحام اللصوص والمجرمين للمكاتب من اجل الاستيلاء على وثائق المتقاضين أو خوفا من اندلاع حريق خاصة في فصل الصيف نتيجة تماس كهربائي للأجهزة الالكترونية من حواسب واليات النظام المعلوماتي .

هل خصصت لكم الشركة وسيلة نقل الى مكان العمل و العودة منه؟

وسائل نقل المستخدمين غير موجودة بتاتا . جيوبنا استنزفتها سيارات الأجرة كل صباح ومساءا من أجل الوصول الى أماكن العمل في الوقت المحدد. فأول من يلتحق بأبواب المحاكم هم عمال الامن الخاص، فتبدأ معاناتنا مع المتقاضين ومع كل من يلج الى المحكمة.

فماهي اذن مصاعبكم في العمل ؟ وهل تقومون بأشغال أخرى لا تدخل في الحراسة؟

يمكن تسميتها بمعاناة مستمرة، فكما قلت لك إن معانتنا بالليل لا تختلف عن النهار، نقف أمام أبواب المحاكم ازيد من 8 ساعات، ونتكلف بتنظيم ولوج المتقاضين/ات للمحكمة ، ونتعرض للسب والشتم والقدف والاهانة وحتى الضرب في بعض الأحيان من طرف بعض المجرمين اثناء اخضاعهم للتفتيش، تجنبا من ادخال الاسلحة البيضاء الى مرافق المحكمة. كما نقوم بأشغال أخرى لا تدخل في الحراسة ، من بينها توجيه المتقاضين/ات الى المصالح المختصة داخل المحكمة نظرا لعدم التفعيل الجيد لمكاتب الاستقبال، كما أننا نقوم بأشغال أخرى كالمساعدة في افراغ الشاحنات او السيارات الحاملة للتجهيزات، كالمكاتب والكراسي والسجلات والأوراق والحواسب وغيرها .وهذا كله نتحمله ونعتبره عمل للمساعدة والتعاون مع إخواننا الموظفين/ات .

-هل تقوم الشركة بتأمينكم ضد حوادث الشغل؟ وهل لديكم مندوب العمال يمثلكم لدى الشركة؟

لا. ليس لدينا تأمين وليس لدينا مندوب يمثلنا

ما هي نوع مخاطر الشغل في عمل الحراسة؟

نتعرض لكل اشكال الإهانة من عنف وضرب وجرح ،لأننا في مكان يشكل خطر على حياتنا ، نظرا لتوافد المتابعين في قضايا الجنح والجنايات على المحاكم بشكل كبير.

-هل هناك حالات إصابة بحادثة شغل ولم تلق العناية من الشركة؟

نعم ، هناك حالات مثل تعرض بعض الحراس للضرب والجرح نتيجة تدخلهم في فك شجار امام أبواب المحاكم. لكن الشركة لم تقدم لهؤلاء اية خدمة اجتماعية.

هل لديكم إطلاع على القانون المنظم للحراسة؟ كالظهير المنظم لها؟

ليست لدينا أية دراية بهذه المسائل القانونية، فكل ما يهمنا هو لقمة العيش بكرامة،ولكن حاليا بعد تأسيسنا للنقابة نبدل جهدا للتكوين في هذه الأمور القانونية والاجتماعية .

ما مبلغ اجرتكم الشهرية ؟

كنا في الشركة الأولى" MAROC G " نتلقى 2300 درهم شهريا ومسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي رغم عدم وجود تحفيزات مالية، لكننا حاليا في الشركة الجديدة SW GARDIENNAGE " أجرنا 2000 درهم فقط ،وتم حرمننا من التسجيل في الصندوق الضمان ومنذ شهرين لم يتم صرف اجرتنا الهزيلة. وليس لدينا اية تعويضات مالية رغم اشغالنا الكثيرة .

هل تعطيكم الشركة ورقة اداء الاجر؟

لا يتم اعطاؤنا ورقة أداء الاجر. يتم ارسالها لنا في حسابنا البنكي .

هل تحصلون على دخل اضافي: منح وتعويضات؟

ليست لدينا أية منح ولا تعويضات .ولا حتى حد أدنى للأجر كما في القانون

-كيف هي وضعيتكم إزاء الضمان الاجتماعي؟

وضعيتنا إزاء الصندوق الاجتماعي متجمدة، لان الشركة لازالت لم تصرح بنا، مع العلم أننا كنا سابقا مسجلين ونستفيد من الصندوق ، خاصة التعويضات الخاصة بالأطفال.

هل تطلعون في الانترنت على وضعكم في الضمان الاجتماعي؟

نعم نطلع . ولكن حاليا لا نستفيد، بل تم حرمننا من الحماية الاجتماعية. مع العلم أن جل المستخدمين لديهم أطفال .

ما هي الخطوات النضالية التي قمتم بها ؟

بعد تماطل إدارة الشركة تم تأسيس مباشرة المكتب النقابي منذ ثلاث اشهر في اطار الاتحاد المغربي للشغل وسمينا لنقابتنا " نقابة حراس الامن الخاص بدائرة الاستئنافية ببني ملال "، وتم بعد ذلك القيام بعدة لقاءات مع مفتش الشغل والمسؤولين على المستوى المحلي، واجرينا حوار مع المدير الفرعي الذي يتحمل مسؤولية في تدبير الصفقات بالدائرة القضائية، ونظمنا لقاء مع باشا بني ملال .

وفي الأخير بعد استنفادنا لتلك الخطوات الحوارية ودون أن نتلقى أي جواب ، تم اللجوء الى تنظيم أشكال احتجاجية سلمية وحضارية، فقمنا بحمل شارات الحمراء لمدة يومين، ثم مباشرة نظمنا وقفتين احتجاجيتين يوم 2018/03/22 أمام محكمة الاستئناف وفي نفس اليوم أمام مكتب مفتش الشغل ببني ملال ،عرفت هذه الاشكال النضالية مشاركة مكثفة للمستخدمين الذين رفعوا شعارات ضد الأوضاع المزرية التي يعيش فيها حراس الامن الخاص ،وشهدت هذه الاشكال النضالية استنفار للقوى القمعية التي حاولت استفزاز نضالاتنا والتضييق عليها ،ولكننا تعاملنا معها بنضج كبير.

هل لقيت خطواتكم تضامنا نقابيا؟ وهل عرفتم بملفكم المطلبي في الأوساط النقابية ؟

تلقينا تضامنا واسعا من عدة هيئات نقابية محلية ، كنقابة الجماعات المحلية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، ونقابة حراس الامن الخاص للتعليم و نقابة حراس الامن الليلين ،كما تلقينا تضامنا من طرف نقابات هيئة كتابة الضبط . ونحن حاليا انجزنا ملف مطلبيا اوليا مستعجلا من بين نقاطه:

– تسوية الوضعية ازاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

– الحق في الحد الأدنى القانوني للأجور

-ضمان الحرية النقابية

– العطل السنوية والراحة الأسبوعية

– أداء الاجرة في وقتها

– توفير وسائل الحراسة الضرورية

-ماهي خطواتكم النضالية المستقبلية؟

في حالة عدم الاستجابة الى مطالبنا المشروعة، أكيد سنسطر برنامجا نضاليا في القريب العاجل، كما اننا نسعى الى تشكيل جبهة نضالية نقابية لجميع حراس الامن الخاص في جميع القطاعات ببني ملال لكون مطالبنا ومشاكلنا متشابهة، ونطالب الهيئات النقابية والجمعيات الحقوقية بمساندتنا في نضالاتنا، لأننا نتعرض للتهديدات والضغوطات من طرف ادارة الشركة ، لكوننا أسسنا نقابة فتية في قطاع المحاكم خاصة بحراس الأمن الخاص.

المراسل- بني ملال

بعد سنوات من التدمير الليبرالي نضالات شعبية للمطالبة بالخدمات الاستشفائية

اندلعت في الآونة الأخيرة احتجاجات شعبية عفوية في عدد من المدن للمطالبة بتوفير الخدمات الصحية. جنوبا كانت الاحتجاجات في كل من طانطان وبويزكارن وتيزنيت، كما ضم الملف المطلبي لحراك الريف بناء مستشفى لمرضى السرطان، وفي حراك جرادة المستمر يقع على رأس مطالبه توفير خدمات طبية لمرضى السيليكوز وضيق التنفس.

هذا وتتداول مواقع التواصل الاجتماعي بشكل دوري فضائح بالصوت والصورة للحالة المزرية للمستشفيات العمومية وللمرضى في الممرات وعلى الإسفلت يكابدون العناء.

الحالة التي بلغتها المستشفيات العمومية ليست قدرا محتوما، بل سياسة ليبرالية ممنهجة، انطلقت مع إجراءات التقويم الهيكلي التي باشر المغرب العمل بها سنة 1983 تحت وصاية البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. لم يكن لهذا الإجراء الليبرالي القاسي، طابع الإجهاز المباشر على صحة الكادحين باعتباره أحد الخدمات العمومية، بل تطلب عقود من الزمن حتى يتم القضاء عليه بالتدريج تفاديا لإثارة غضب الكادحين وعرقلة الإجهاز على صحتهم بعد إعداد ترسانة قوانين مجحفة، مثل مرسوم مارس 1999 الخاص بالتسعيرة الاستشفائية.

مرت 35 سنة على رفع الدولة يدها عن تمويل قطاع الصحة، وها هي النتائج الكارثية تطفو على السطح، مستشفيات رديئة الخدمات وبلا أطقم طبية كافية، وتجهيزات منعدمة وفي حال وجودها فهي دائمة العطب، ما يجبر المرضى إلى الارتماء في أحضان سماسرة المستشفيات الخاصة، لامتصاص ما تبقى من دريهمات في جيوبهم.

ما كانت الدولة تخشاه في التريث من أجل تدمير قطاع الصحة، ها هي قد بدأت في مواجهته في الشهور الأخيرة في مدن وبلدات عدة، فقد انطلق التململ الشعبي رافضا للوضع الكارثي للمستشفيات العمومية. خرجت مظاهرات فجائية، منددة بوفاة مرضى كانت حالتهم قابلة للعلاج لو توفرت الأجهزة الضرورية لذلك، حيث تعبأ قسم عريض من السكان في ظرف وجيز، وأسست بعض الهيئات السياسية والجمعوية المناضلة... جبهات محلية للنضال من أجل توفير الخدمات الصحية. دفعت هذه الشروط البالغة السوء للمستشفيات العمومية البعض من الأطر الطبية للخروج إلى العلن وفضح مدى العفونة المستشرية في القطاع، كان هذا حال طبيب تيزنيت المهدي الشامّعي الذي ينتظره عقاب المجلس التأديبي نظير شدوده عن قاعدة الفساد في المستشفيات العامة.

أين المنظمات العمالية؟

تبقى الاحتجاجات التي أثارتها رداءة المستشفيات العمومية وضعف خدماتها وتسلط زبانية العيادات الخاصة الساعية إلى تكديس الأموال من أمراض الكادحين وشقائهم، بدون مشاركة نشيطة للمنظمات العمالية. تراقب القيادات النقابية التحركات الشعبية من فوق دون المساهمة في تعبئة للقواعد المنظمة تحت لوائها، والانخراط الجاد في التنسيقيات المحلية. يعود أصل الاستنكاف عن التدخل النضالي إلى خوف القيادات البيروقراطية من أن يمتد نضال الكادحين إلى أفاق أبعد من توفير التطبيب، لا تريد البيروقراطية أن يصلها نضال الكادحين، علاوة على هذا، فقد شاركت زمرة البيروقراطية في تضليل العمال بذيليتها لقوى برجوازية (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال)، في صراعها مع الملكية وكان لها نصيب في توفير الجو الملائم لتمرير القوانين الطبقية المدمرة. الدرك الذي وصلت إليه المنظمات النقابية

ماذا حقق ما يسمى "الميثاق الاجتماعي" لصالح الأجراء في قطاع الطرق السيارة؟

في بلاغ مختصر إلى الرأي العام، يوم 21 مارس 2018، أخبرت نقابة أجراء مراكز استغلال الأتوروت عن توقيع "ميثاق اجتماعي" بين النقابة وشركة الطرق السيارة، بمقر وزارة الداخلية. وعن مضمون"الميثاق"، اكتفى البلاغ بالجملة التالية: يأخذ بعين الاعتبار حقوق ومطالب الأجراء ومصالح شركة الطرق السيارة. واختتم البلاغ بدعوة المناضلين والمناضلات إلى: رفع كل أشكال الاحتجاج والتعبئة لتحسين جودة الخدمات وبناء مستقبل الشركة.

وقد تناول معظم الإعلام هذا الحدث بالتأكيد على انه نهاية للنزاع الاجتماعي الذي ميز هذا القطاع منذ العام 2011.

إن النبرة الجازمة التي تزعم أن هذا الميثاق قد حل مشكل الأجراء بصفة نهائية، وأن الصفحة طويت، هذه النبرة مثيرة للسؤال، لأن المضمون الكامل للميثاق غير معروف بعد، حيث لم ينشر لحد الساعة بأي طريقة.

فلا الأجراء المعنيون الأولون يتبادلونه في الهواتف، ولا الموقع الوطني لنقابة الاتحاد المغربي للشغل نشره، ولم تعرضه صفحة فايسبوك نقابة اجراء اتوروت. بل اكتفت بصورة لصفحة الميثاق الأخيرة حيث توقيعات الأطراف: الشركة والنقابة، وأربع وزارات على رأسها وزارة الداخلية. ولا كلمة عن الصفحات الخمس السابقة.

أما الموقع الالكتروني لشركة الطرق السيارة فقد اكتفى لحد الآن بنشر عنوان بلا مضمون: توقيع الميثاق الاجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين، مع صورة لاجتماع التوقيع. ولا كلمة.

لماذا هذا الصمت عن مضمون "الميثاق"؟ ماذا حقق الأجراء الذين ناضلوا منذ 7 سنوات من اجل حقوق بسيطة على رأسها الاستقرار المهني، أي اعتراف شركة الطرق السيارة بعلاقة الشغل التي تربطها بالعمال والعاملات؟ بدل استعمال شركات وساطة، ليست الا تضييعا للمال العام، ستمكن من التخلص من العمال بأسهل ما يكون؟ إن كان الميثاق يحمل خيرا للأجراء، فلماذا إخفاؤه عن الأنظار؟

كل عناوين الإعلام تحدث عن كون الميثاق يحسن الوضع الاجتماعي للأجراء، لكن كيف؟

هل يضمن الاستقرار في العمل؟ بآي طريقة؟ هل هناك استقرار حقيقي في العمل غير الترسيم؟

هل في ميثاق 21 مارس 2018 زيادة في الأجرة الأساس التي تبنى عليها حقوق الأجير، وبمقدمتها التقاعد؟

لماذا الحديث عن نهاية النزاع ولم يتضح بعد ما الذي تحقق لصالح الاجراء؟

لماذا كل هذا الصمت؟ وإلى متى؟

المفترض والمطلوب هو أن يكون الميثاق الذي يهم مصير أزيد من 1000 أسرة عمالية موضوع نقاش وحوار داخل النقابة، وحتى أمام الرأي العام العمالي، ويتمكن كل معني من إعطاء رأيه في شأن مصيري قبل التوقيع.

هل يصعب إجراء استفتاء نقابي حول الميثاق قبل التوقيع، بينما وسائل الاتصال الحديثة تسمح بمعرفة رأي كل معني بأسرع ما يمكن؟

إننا أمام نفس الطريقة التي استعملت بصدد ما سمي اتفاقية جماعية. فخلال مدة طويلة جرى الحديث عن الاتفاقية الجماعية، ووضع تطبيقها مطلبا في اللافتات التي يحملها المناضلون والمناضلات أثناء الاحتجاج. وفي الأخير اتضح ان "الاتفاقية الجماعية" كانت خدعة من الإدارة لربح الوقت لا غير. وهو ما نبهنا إليه في جريدة المناضل-ة في حينه، لأن عدم اعتراف الشركة بعلاقة الشغل مع الأجراء لا يترك مجالا لأي اتفاقية جماعية بمعناها القانوني الكامل.

كيف تكون الإدارة على علم بمضمون "الميثاق"، ويبقى سريا على أزيد من ألف اجبر معني مباشرة؟

هل هناك خوف من رد فعل رافض، ونية ابطال هذا الرد بخلق اوهام حول "نهاية سعيدة لنزاع دام 7 سنوات"؟

ما طبيعة هذا "الميثاق الاجتماعي" القانونية؟

من منظور قانون الشغل، ليس لهذا "الميثاق الاجتماعي" اي صبغة ملزمة. فالملزم في قانون الشغل، والذي له قوة الحجة هو عقد الشغل والاتفاقية الجماعية، حيث يمكن في حالة عدم الالتزام بهما المطالبة بالتعويض. فالاتفاقية الجماعية تكتسي هذه الصبغة بإيداعها لدى المحكمة ولدى وزارة التشغيل.

أما ما سمي "ميثاقا اجتماعيا" فنوع من التعهد المعنوي، فلا صبغة قانونية له، ويتوقف تطبيقه على قوة الضغط العمالية.

وقد صرح نور الدين سليك، الذي وقع باسم الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل أن الميثاق الموقع يوم 21 مارس هو اقل من اتفاقية جماعية، التي تبقى أمنية في الأفق. لكن اي أفق؟ وتوقيع الاتفاقية الجماعية يتطلب اعتراف شركة الطرق السيارة بعلاقة الشغل مع الإجراء، وهو ما ترفضه بإصرار، مستعملة قناع شركات الوساطة.

مدير الشركة من جانبه أكد أن هدف الميثاق "من خلال "ضمان الاستقرار وتحسين أوضاع العاملين"هو "تحسين الخدمات للزبون، الذي هو الأساس والأولوية القصوى لدى الشركة". أي أن هم الشركة الأول هو الزبون، ولا تضعه في نفس مستوى اهتمامها بالأجير.

هذا الحرص على إرضاء الزبون يسير المدير، والدولة من ورائه (لأنه مجرد منفذ لدى الوزارة الوصية) إلى تحقيقه عبر تعميم الأداء الاتوماتيكي الذي بات يغطي كامل شبكة الطرق، والتسهيلات جارية لإنجاحه التام، كما في بلدان أخرى، طال الأمد أم قصر.

عدم ترسيم شغيلة مراكز الاستغلال يرمي إلى إعداد الشركة للخوصصة، أي أن يشتريها رأسمالي وهي مخففة من أعباء اليد العاملة، وهذا ظلم اجتماعي صارخ لان الغاية أرباح الأقلية البرجوازية وليس حياة مئات الأسر العمالية. هذا فضلا عن عدم إيجاد سابقة في مكسب الاستقرار بدل هشاشة شركات الوساطة، سابقة تكون مثالا يقتدي من طرف مئات آلاف العاملين المستغلين عبر شركات الوساطة في المغرب.

أين الحل الحقيقي؟

ليس لمشكل شغيلة الاتوروت 36 حلا. الحل الوحيد الحقيقي هو الترسيم، وهو ممكن.

في تونس تم إلغاء شركات الوساطة في قطاع الدولة بقوة النضال. وفي المغرب رسم مكتب الفوسفاط أزيد من 800 عامل سنة 2011، على سبيل المثال، بقوة النضال.

المغرب يعيش فورانا اجتماعيا عبر عنه حراك الريف، ثم حراك جرادة، وهناك حراكات أخرى قادمة، ستصل حتى المدن الكبرى، لأن المطالب الاجتماعية كبيرة ناتجة عن عشرات السنين من تطبيق سياسة اقتصادية اجتماعية همها الحقيقي هو تنمية أرباح الرأسماليين المغاربة والشركات الاجنبية، وليس الحياة اللائقة للأغلبية الشعبية.

يجب استثمار هذا المناخ النضالي العارم، وتعبئة قوى الطبقة العاملة، أولا ضمن الاتحاد المغربي للشغل، ومع باقي النقابات، لأجل إلغاء الوساطة في التشغيل في القطاعات التابعة للدولة. هناك آلاف العاملين في التعليم [النظافة الحراسة...]، وفي كل مرافق الدولة. إذا اتحدوا وأوقفوا العمل، ستضطر الدولة بسرعة إلى إيجاد حل، لأنها ستخاف من حراك شبيه بحراك 20 فبراير.

كل تردد في هذا الشأن إضاعة لفرصة تاريخية. سبيلها ندم لا مثيل له يوم تستكمل شركة الطرق السيارة إستراتيجيتها الرامية الى الخوصصة، ومن ثمة التخلص من اليد العاملة، بتعويضات هزيلة معروفة سلفا باسم التسريح (الطرد) لأسباب اقتصادية وتكنولوجية (المادة 66 من مدونة الشغل).

هذا المصير غير محتوم، ويمكن بالنضال، والتعبئة العمالية، رفع الظلم الذي يريد ان يفرض على 1064 أسرة عمالية حياة الهشاشة وعدم الاستقرار وحتى التشريد.

يجب استعمال وسائل الاتصال الحديثة لربط الصلة بجميع القطاعات المعنية بالعمل عبر شركات السمسرة في اليد العاملة لبناء تنسيق وطني يضم كل النقابات، وحتى غير المنظمين نقابيا، من اجل فرض مطلب الترسيم.

التعبئة من هذا الحل الحقيقي تتطلب وقتا وجهدا، فليكن عام 2018 عام هذه التعبئة، بدءا بكشف مضمون "الميثاق الاجتماعي" وفتح أوسع نقاش حوله.

مصلحة الطبقة العاملة فوق مصلحة الأقلية البرجوازية النهابة المغتنية بدماء العمال

لفرض خضوع العمال للاستغلال والقهر، هناك من يتحدث عن مصلحة الشركة، وحتى مصلحة الوطن. هذه خدعة، مصلحة الوطن هي أن يتمتع عماله وعاملاته بكامل حقوقهم، بحياة لائقة، وبكرامة وليس فرض الاستسلام عليهم كي تغتني أقلية برجوازية لا يهمها مصير البشر.

فإلى الأمام، النصر الحقيقي ممكن بالوحدة والتضامن

تتمة للصفحة 10

بعد سنوات من التدمير الليبرالي نضالات شعبية للمطالبة بالخدمات الاستشفائية

لا يعفي مناضلي اليسار الجذري من بدل الجهود تلو الجهود في سبيل ربطها بالنضالات الشعبية...مهمة شاقة، لكن أبانت التجارب عن إمكانيتها.

مكاسب جزئية لكنها ثمرة نضال شعبي ...لنستعد للقادم من جولات الصراع

شكلت مبادرة شباب حركة الصحة للجميع في مدينة بويزكارن، أولى ملامح العمل التعبوي الشعبي من أسفل، حيث سعى الشباب المناضل من خلالها إلى تعبئة قسم عريض من المتضررين من السياسات الليبرالية والإجهاز على طفيف المكتسبات، إلى لفت الانتباه وتوعية الكادحين بأهمية الدفاع عن صحتهم انطلاقا من النضال المباشر في الشارع. وفي مدينة تيزنيت وبعد ما أثارته قضية الطبيب المهدي الشافعي من تضامن... استشعرت الدولة خطورة الوضع المزري في المستشفى المحلي وما يمكن أن يترتب عنه من سخط عام، فباشرت بتقديم حلول لا تمس جوهر السياسة الليبرالية، لكنها ثمرة نضال وتعبئة شعبيين.

أقدمت وزارة الصحة على تعيين ستة طبيبات بالمستشفى الاقليمي الحسن الاول، همت تخصصات: طب القلب، وطب الاطفال، وطب الغدد والسكري، وطب الانعاش والتخدير، وطب الكلي وتصفية الدم، وطب الجهاز التنفسي، وهي دفعة أولى من التعيينات ستليها دفعة ثانية، حيث فتحت الوزارة مناصب للتباري تهم نفس المستشفى، وذلك في تخصصات: طب النساء والتوليد، وطب جراحة العظام، وطب الصحة النفسية والعقلية، ومناصب أخرى للأطر شبه الطبية تتضمن خمسة عشرة ممرضا في تخصصات مختلفة. أما فيما يخص غياب بنيات الاستقبال وسوء المعاملة التي يتعرض لها المرضى وذويهم، والتي كانت ضمن مطالب المحتجين، فقد عينت وزارة الصحة أحد عشر مضيفة (وهي أول مرة تقوم الوزارة بهذا الاجراء على الصعيد الوطني).

هي اذن مكاسب جزئية مقارنة بحجم الخصاص المسجل في هذا القطاع، وهي أيضا مكاسب مهمة انتزعت بالنضال الميداني، الذي لولاه ما كان ليتحقق منها أي شيء في الميدان، فمزيدا من النضال لمواجهة سياسة تدمير الدولة للمكاسب الشعبية، وتحصينا للمكتسبات المنتزعة، ولفرض مكتسبات جديدة، فالوضع الصحي الراهن يفرض عدم اخلاء الساحات والشوارع من الاحتجاجات، ومزيدا من التشهير بالوضع الصحي المزري لحفز الوعي الشعبي، من أجل فرض خدمة عمومية اجتماعية مجانية وذات جودة و تلبي جميع احتياجات المواطنين/ات.

إن التململ الشعبي، لايزال في بداياته الأولى إلا أنه كشف عن إمكانية تطوير النضالات الشعبية وتخصيبها برؤى أكثر وضوحا مما هي عليه، بوضع الأصبع على أصل البلاء أي السياسات النيوليبرالية التي يتبعها حكام المغرب منذ عقود. تخصيب هذه النضالات الأولية في ميدان الصحة مسؤولية ملقاة على عاتق قوى اليسار الجذري، أولا بالانخراط المباشر في هذه الاحتجاجات وثانيا بمد جسور التضامن والتشبيك مع نضالات أخرى مشابهة.

بقلم، فودة إمام

العمال الزراعيون: حوادث النقل القاتلة ليست قدرا

بقلم حسن أحمد

يضطر عمال وعاملات المغرب للتنقل اليومي إلى أماكن العمل (المناطق الصناعية-الضيعات الفلاحية-المؤسسات الإدارية...) البعيدة غالبا عن أحيائهم الشعبية، مما يكلفهم وقتا إضافيا يهدر مجانا ويجبرون على تحمل جحيم لا يطاق في لحظة إنهاك شديد وأعصاب متوترة وتنافس لحشر الجسم في زحام كثيف.

وثيرة حوادث السير القاتلة في تزايد.

لا توجد إحصائيات تفصيلية عن حوادث السير التي يكون ضحيتها العمال، إذ تبقى البرجوازية ودولتها الأمر سرا تفاديا لمطالب عمالية بتوفير شروط نقل ملائمة. أما منظماتنا النقابية فغير مكترثة، ولم يسبق حسب علمنا أن طرحة أي هيئة نقابية مسالة وسائل وظروف تنقل عمال المغرب بشكل مفصل وادرجته في مطالبها المركزية. إلا أن تتابع الحوادث المميتة مؤخرا أبان عن هول جريمة إزهاق أرواح عمال المغرب يوميا.

حادث اصطدام حافلة لنقل العمال بقطار شحن البضائع بمدخل «العوامة» بالقرب من الحي الصناعي «مغوغة» بمدينة بطنجة الذي أسفر عن قتل 06 عمال/ات وجرح 14 عامل جروحا خطيرة وعاهات مستديمة لآخرين خلال شهر فبراير 2018، وحادث مميت بمنطقة «اشتوكة بسوس» جراء اصطدام عربة لنقل العمال وحافلة للنقل الحضري أسفر بدوره عن وفاة 11 عامل وعاملة، وجرح آخرين، ناهيك عن حوادث قاتلة يومية لعربات نقل العمال في كل المناطق لا يسلط عليها الضوء...

العمال الزراعيون بين الاستغلال البشع والموت في الطرقات.

تتركز طبقة عاملة زراعية ضخمة العدد بسهل سوس (أولاد اتايمة/ اشتوكة) تشتغل في الضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف في شركات كبيرة ومتوسطة وأخرى صغيرة. ظروف العمال الزراعيون تختلف ما بين أقلية تتوفر على شروط دنيا من المكاسب كان لتوسع التنظيم النقابي دور هام في تحقيقها، وقسم أوسع من العمال محروم من أبسط الحقوق المكرسة في القانون نفسه، ويمثل العمال الزراعيون الدين يجلبون للضيعات من «الموقف» (سوق عرض قوة العمل للبيع) الجزء الأكثر تعرضا للاستغلال والمهدد بكل المخاطر من حوادث السير وحوادث الشغل والمقصي من أي حماية قانونية أو اجتماعية، وهم جيش هائل من أفراد مدررين يغيرون أماكن العمل وطبيعته وينتقلون من مشغل لأخر وتعدد طريقة تقييم العمل المنجز (بالقطعة/بالساعة /باليوم..)،هدا القسم من الطبقة العاملة منتشر في المغرب برمته ويغذيه باستمرار اتساع حجم البطالة الجماهيرية واضطرار العمال للقبول بكسرة خبز في أسوء الشروط والمخاطرة بأرواحهم أن لزم الأمر.

يوميا يتنقل العمال إلى أماكن العمل باستعمال المئات من مختلف وسائل النقل، القليل منها تتوفر فيه الشروط الدنيا لنقل البشر. البرجوازيون لا يهمهم إلا ثمار قوة العمل واستغلالها إلى أقصى حد بأقل كلفة، ويعتبرون وسائل وظروف النقل أمر يخص العامل، بل إن امتهان كرامة العمال اليومية في وسائل النقل لا تصدم عقليتهم المحتقرة للعمال بما هم جموع منحطة من الهمج والرعاع، بعضهم ليريح ضميره «المرهف» يتصدق على أسر القتلى ببعض الدراهم تعاطفا وفشا لغضب زملائه وتقييد الحادث في سجل القدر المحتوم.

مطلع كل صباح باكر تتحرك العربات والجرارات و»البيكوبات» ودراجات نقل البضائع وقليل من الحافلات لنقل أعداد كثيرة تفوق طاقتها من العمال إلى أماكن العمل، ليست معدة أصلا لنقل البشر بل لشحن البضائع والبهائم والمواشي والمبيدات الفلاحية، والحالة الميكانيكية لأغلبها مهترئة، ولا تتوفر على مقاعد تحفظ الكرامة، ولا واقيات تحمي العمال من البرد والشمس، بل تتعدى ذلك إلى عدم توفرها على تأمين للركاب يغطي عدد ما تحمله الناقلة في مقامرة يومية تنتهي إلى كوارث على الطرقات ونتائج اجتماعية متشعبة سرعان ما يطويها النسيان.

يسابق السائقون الزمن لنقل أكبر عدد من العمال يوميا بالسياقة بأقصى سرعة ممكنة واختصار الطرق والمخاطرة بحياة العمال في طرق وضعية اغلبها، باستثناء الرئيسية، خراب وتعج بالحفر والحافات الحادة بلا حواجز آمنة وبلا إشارات للمرور.

إن حوادث السير التي تخلف موتى ومعطوبين وعاجزين مدى الحياة وأرامل وأيتام هم ضحايا طبقة المالكين الدين لا يهممهم ألم وعذاب منتجي الثروة، وهم ضحايا لسياسة الدولة التي تنفذ سياسة اقتصادية قائمة على تهميش مناطق عيش العمال والتي لا تتوفر على ابسط الحاجيات من بنية تحتية طرقية ولا مرافق اجتماعية وترفيهية بالرغم مما تدره من أموال على خزينة الدولة.

الرد العمالي المطلوب لأجل وقف مجازر الطرق.

النضال النقابي ليس حصرا اهتماما بأوضاع العامل داخل منشأته فقط، بل هو دفاع عن شروط عمل وعيش العمال. لقد أصبح ملحا أن تدرج الحركة النقابية في صلب اهتمامها ظروف نقل العمال إلى العمل بالنظر إلى التحولات الراهنة بسبب تضخم المدن التي تصمم بما يخدم الرأسماليين والضرب بعرض الحائض حياة شعب العمال، فأحياء سكن العمال بعيدة عن أماكن عملهم وهم الأكثر تنقلا وبشكل دائم مما يجعلهم الاكثر عرضة لمخاطر الطرق التي تسرق حياتهم باستمرار.

يجب إدراج نقل العمال في المذكرات المطلبية وان تخاض نضالات لفرضها سواء في المقاولات وعلى الصعيد الوطني، ولدلك لا بد من تدقيق المطلب العمالي في هدا المضمار بتحديد الشروط الواجب توفرها في وسائل نقل العمال (المراقبة الميكانيكية /التامين/الحمولة/ السائق/السرعة/...) والنضال لأجل أن تقع المسؤولية المالية والقانونية على المشغل في تامين توفر تلك الشروط في وسائل نقل عمال مقاولته.

كما أن النضال لتوفير طرقات ومسالك ملائمة يجب آن تكون من مطالب الحركة النقابية وأن تعبأ القاعدة العمالية وان تحفزها على بلورة المطالب واقتراح أشكال النضال.

تتحجج الدولة بأعداد العاملين في سياقة وسائل النقل الذي يتهددهم الإفلاس في حال فرض شروط ملائمة لنقل العمال. يجب ألا تخضع الحركة النقابية للابتزاز وأن ترفض مقايضة حياة العمال وسلامتهم لتأمين أوضاع عمل هشة للسائقين عمالا ومالكين صغار وعلى الدولة أن تجد حلولا لهم. وعليها رفض تباكي صغار المقاولين المتحججين بقلة العمال وبفقر المقاولة بطرح اشتراك المقاولات الصغيرة المتقاربة في وسائل نقل كلما أمكن او أن تدبر أمرها لتسوية الأمر. يجب أن يصبح نقل العمال إلى العمل من مهام المقاولة المشغلة وليس جحيما يرمى على كاهل الطبقة العاملة يكلفها ماديا ونفسيا ويزهق أرواحها باستمرار.

إن حوادث السير القاتلة للعمال نتيجة طبيعية لشروط الاستغلال البشع التي تعرفها حياة الطبقة العاملة في أماكن عيشها ولظروف ووسائل تنقلها من/إلى العمل، وأخيرا ظروف الشغل في أماكن عملهم، كلها جبهات حرب طبقية تشنها البرجوازية لتراكم الثروة في بحر من البؤس والعذاب يعيشه عمال المغرب وعاملاته.

ماذا تبقى من الربيع الأمازيغي؟

بقلم أيور

20 أبريل 1980 اندفعت جماهير القبايل للنضال ضد سياسة الإقصاء المتعمدة التي تنهجها دولة الجزائر ضد الحقوق الثقافية واللغوية للأمازيغ البلد، كانت الشرارة منع ندوة كان سيلقيها الباحث والمناضل مولود معمري.

ومداك بقيت المنطقة عصية على الرضوخ لحكم العسكر، وكانت من المناطق التي شهدت أعنف صور التمرد الذي اندلع في أكتوبر 1988 ضد الاستبداد السياسي ونتائج برنامج لبرلة الاقتصاد التي اعتمدها لامين زروال خليفة الهواري بومدين

بعد 20 سنة ستنتفض نفس المنطقة، دامجة مطالب انتفاضة 20 أبريل 1980 ومطالب انتفاضة أكتوبر 1988. هبت المنطقة في أبريل 2001 بشكل عنيف ومنظم ضد سياسات نظام بوتفليقة الاقتصادية والاجتماعية المستلهمة لأوامر المؤسسات المالية الدولية، وفي نفس الوقت ضد الاستمرار في رفض الاستجابة للمطالب الثقافية لأمازيغ الجزائر.

جدير بالذكر أن القبايل كانت من المناطق التي تضررت أكثر من الاقتتال بين جماعات الإسلام السياسي وعسكر الجزائر أثناء عشرية ما أطلق عليه حربا أهلية منذ 1991.

دروس الربيع الأمازيغي

شكلت انتفاضة الربيع الأمازيغي الثانية لسنة 2001 نقلة نوعيا في النضال الاجتماعي في المنطقة، فلأول مرة تواجه الدولة الجزائرية حركة منبعثة من الأعماق منظمة وحاملة لملف مطلبي واضح، وليس محض انتفاضة عفوية كما هو شأن أكتوبر 1988، أو أحزابا سياسية تسعى لكسر الهيمنة السياسية لجبهة التحرير الوطني.

انتظمت جماهير القبايل في ما عرف بتنسيقية العروش والقبائل، ما أتاح توحيد مجابهة القمع البوليسي وفي نفس الوقت القدرة على تفادي السقوط في مناورات النظام السياسية.

وكان لانخراط الحركة النقابية في هذه الانتفاضة أن مدها بقدرة كبيرة على التنظيم وفي نفس الوقت تفادي جرها إلى مواجهة عنيفة تبدد فيها طاقة التمرد لدى الشباب المنتفض، مقلصة هكذا من التكلفة القمعية للقمع الشرس.

نذكر كذلك دور اليسار الجذري هناك، خاصة في مدينة بجاية، في تخصيب هذا النضال بمنظور اقتصادي واجتماعي، بدل الاقتصار على المطالب الثقافية واللغوية.

إنه ما انتفى تماما في النضال الأمازيغي بالمغرب، وهو ما سهل مأمورية الملكية التي استطاعت إدماج نخبة الحركة في مؤسساتها (المعهد الملكي).

النضال الأمازيغي بالمغرب في الاتجاه المعاكس

حفز الربيع الأمازيغي بالجزائر سنة 1980 تناسل الجمعيات الثقافية الأمازيغية بالمغرب، وأثار الربيع الأمازيغي الثاني سنة 2000، موجة حماس عارمة في صفوف شبيبة الحركة الأمازيغية بالمغرب داعية إلى تنظيم «مسيرة تاوادا»، لكن النخبة الليبرالية للحركة وكذلك رجال النظام داخلها (خاصة محمد شفيق)، قاموا بحرف هذا الحماس بإصدار البيان الأمازيغي الموجه إلى الملك قصد إنصاف الأمازيغية.

استجاب الملك لهذا الاستجداء بخطاب أجدير الذي أعلن إصدار ظهير مؤسس للمعهد الملكي للغة والثقافة الأمازيغية، مفوتا هكذا فرصة كبيرة لتجذير نضال الحركة.

حافظة الحركة على نفس التكتيك، رغم إعلان انخراطها في حركة 20 فبراير، إلا أنها قبلت مرة أخرى بدستور يوليوز 2011، ومنذ ذلك الحين تواصل ما تطلق عليه «حملة ترافعية من أجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية»، مطالبة بإصدار القانون التنظيمي الذي وعد به دستور 2011. وبعد 7 سنوات لا زالت الحملة الترافعية مستمرة، ولا زال ترسيم الأمازيغية على الرف.

أنه نفس الأمازيغية بالجزائر- رغم المكاسب الكبيرة للنضال- فبعد تراجع الاحتجاج، وتخويف الجزائريين بعودة مجازر الحرب الأهلية، تراجعت هذه المكاسب:

- تراجع تدريسُ الأمازيغيّة بصورة ملحوظة منذ أن شُرع فيه سنة 1995؛
- عودة قوات الدرك إلى القرى التي طردت منها إبان الانتفاضة؛
- إفلات المسؤولين عن قتل ازيد من 123 متظاهرا من العقاب؛

أعاد حراك الريف إلى الأذهان مسار الربيع الأمازيغي لسنة 2001: منطقتين بخصوصيتين ثقافيتين وتاريخيتين، تهميش اقتصادي متعمد من الدولة المركزية، نفس السبب المباشر المفجر للاحتجاج (مقتل شاب في مقر الدرك بالقبايل، طحن محسن فكري في الحسيمة)، اتساع نطاق الاحتجاج وطول نفسه... لكن حراك الريف عانى من غياب التنظيم وانتفاء أي دور للحركة النقابية وهزالة اليسار الجذري.

يقع على عاتق مناضلي الحركة التقدميين واليسار الجذري والنقابيين الكفاحيين استلهام دروس الربيع الأمازيغي، إن هم أرادوا فعلاً نضالا فعليا وحازما من أجل فرض المطالب الثقافية واللغوية الأمازيغية.

القصف الإمبريالي لسوريا، سيقوي نظام بشار الدموي

بقلم المناضل-ة

نفذت الدول الامبريالية الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والمملكة المتحدة) وعيدها برد عسكري على نظام الأسد بجريرة استعماله السلاح الكيماوي لقصف دوما بمنطقة الغوطة الشرقية المجاورة للعاصمة دمشق.

مهدت الامبرياليات لضرباتها العسكرية تلك بحملة تضليل إعلامي لأهداف السياسة الداخلية الخاصة بكل بلد بالدرجة الأولى، ولتذكير نظام روسيا المسيطر فعليا بما تدعي من حقوق غير قابلة للتفريط في سوريا بدرجة ثانية.

أكدت تلك الدول أن لا تغيير في سياستها إزاء القضية السورية وأنها لا تسعى لأي تغيير للنظام وأن هدفها هو إفهام النظام السوري بالكف عن استعمال السلاح الكيماوي.

أجمعت قوى الثورة المضادة بفصائلها المتنوعة، رغم خلافاتها وتناقضاتها، على هزم الثورة السورية وحرمان الشعب السوري من حقه في تقرير مصيره بالتحرر من نظام القتل الأسدي وطرد كل جيوش وميليشيا القتل التي استباحت دمائه وأرضه.

إن مسؤولية المجزرة الرهيبة التي أزهقت أرواح مئات آلاف الأبرياء وهجرت الملايين من بيوتهم وتعذيب آلاف المعتقلين داخل السجون وتخريب حيث مدن بكاملها، يتحملها نظام الأسد الإجرامي وكل قوى الثورة المضادة من فصائل رجعية دينية وحلفاء المعسكرين روسيا وإيران وباقي الفرق الطائفية من جهة، ودول ضخت أموالها الوسخة لتقوي الوحوش الدينية ووفرت لها الممرات والغطاء لتخريب صف الثورة.

شاركت الدول الامبريالية الثلاث في جرائم الابادة المرتكبة في حق الشعب السوري بتصديها المبكر لامتلاك الجيش الحر سلاح ردع طيران النظام، وصل الأمر بالولايات المتحدة في عهد الإدارة الديمقراطية لأوباما، منع حلفائها الإقليميين (السعودية وتركيا) تزويد "الجيش السوري الحر" بسلاح مضاد للطيران، بمبرر الخوف من وقوعه في يدي المتطرفين. وفرت الولايات المتحدة بذلك الفرصة لنظام بشار ليقصف المدن والأحياء الآهلة بالسكان بالبراميل المتفجرة، ولم تحرك ساكنا إلا عند استعمال السلاح الكيماوي، كأن البراميل المتفجرة وسائل أكثر أخلاقية لقتل المزيد. عكس دعاية نظام بشار، التي يرددها ببغاوات اليسار القومي والستاليني، لا تستهدف ضربات الولايات المتحدة وحلفائها إسقاط النظام. فالولايات المتحدة مدركة لأخطار انعدام الاستقرار في حالة تفكك النظام البعثي، وتستحضر ما وقع في العراق بعد سقوط صدام ونظامه الديكتاتوري.

تدافع الولايات المتحدة منذ انطلاق الثورة السورية عن صفقة سياسية (الحل اليمني)، أي مساومة تبقي أعمدة النظام الأمنية، وتحافظ على استقرار المنطقة وأمن وكيلها المحلي: إسرائيل، التي لا زالت تحتل هضبة الجولان، دون أن يكلف نظام بشار الممانع نفسه إطلاق رصاصة واحدة أو برميل متفجر واحد على الجيش الإسرائيلي هناك.

الأمر الذي يمنع نجاح هذه المساومة حاليا، ليست صمود "الجيش العربي السوري" كما تكرر أبواق نظام بشار الأيديولوجية، ولكن تحول الساحة السورية إلى ميدان للتنافس بين الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين من جهة، وروسيا وحلفائها الإقليميين من جهة أخرى. ويوم تصل هذه القوى إلى صفقة سينهار نظام بشار كورقة خريف، تماما كما وقع لعلي عبد الله صالح في اليمن.

إن استمرار الأسد في السلطة لحدود الآن، لا يعود لممانعة نظامه ولا لصمود جيشه الطائفي، ولكن بسبب الدعم الإيراني في البداية، ثم الروسي بعد ذلك. حين يصرح ممثلو سوريا في هيئة الأمم المتحدة قائلين: "سوريا لن تسمح"، فإنهم يقصدون "روسيا لن تسمح"... ولكن حتى الدور الروسي له حدود. فبعد الضربات المحدودة والكاريكاتورية الأخيرة، صرح بوتين أن الضربات لم تمس قواعد روسيا العسكرية في طرطوس والبحر المتوسط، مشيرا إلى عدم معارضته إياها، ما دامت لن تضعف نظام بشار.

ضربات التحالف الثلاثي لن تؤدي إلا إلى تقوية نظام بشار سياسيا، بإظهار نفسه نظاما ممانعا مستهدفا من طرف الإمبريالية، وهذا تكرار للسيناريو العراقي في عهد صدام، وللعقوبات الاقتصادية وحصار إيران، حيث يظهر نظام الملالي الرجعي نظاما مناهضا لسيطرة الولايات المتحدة، مستغلا ذلك لقمع أية معارضة داخلية.

الاشتراكيون أعداء الامبريالية وأنظمة القهر الطبقي لا يحق لهم تقديم التغطية لجرائم نظام الأسد وداعميه الروس والإيرانيين وميليشيات الطائفية بدافع فكرة الممانعة المخبولة، لا شيء يبرر التواجد في خندق واحد مع أعداء ثورة الشعب السوري إلا خيانة الثورة.

تراجعت الثورة السورية بعد أن خنقتها قوى رجعية تكالبت عليها، وبدأت رؤوس كانت مطأطأة لمنظمات وأحزاب تنتصب من جديد لإعلان دعمها لحلف الممانعة باسم مناهضة الإمبريالية والصهيونية، والحال أن هزم الثورة السورية قاسم وحد الممانعة والصهيونية والامبريالية.

يهاجم أنصار بشار الثورة السورية، متسائلين عن المقصود بقوى الثورة، مشيرين إلى أن الأخيرة تقتصر على داعش وباقي الفصائل الرجعية. يسقط هؤلاء مآل الثورة بعد خنقها على بداياتها: إن القوى التقديمة التي نشأت في سورية مع بداية الانتفاضة سنة 2011 قد خنقتها دينامية حرب أهلية لم تكن مستعدة لها على الإطلاق. وما أن تستأنف الثورة السورية طورها الصاعد والتقدمي، حتى تعود هذه القوى إلى واجهة النضال والصراع.

اخترنا معسكرنا مع معسكر الثورة السورية ضد أعدائها الكثر، اختيار لا يخضع لتقلبات انتهازية لا مبدئية مذلة. مهما بلغ إيغال الرجعية في القتل لن يوقف انتصار ثورة اقتلاع جذور الديكتاتورية التبعية من منطقتنا وهي السبيل الأوحد للقضاء على السيطرة الإمبريالية وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني.

سيأتي يوم يتحرر فيه الشعب السوري، ومعه كل شعوب المنطقة، من أغلال الديكتاتوريات، يوم تتوحد فيه ثورات الشعوب. آنذاك فقط ستتحدث عن مناهضة حقيقية للإمبريالية، حينها ستختفي الاختلافات والتناقضات، وستتحد الإمبرياليات بمختلف أطيافها [الأمريكية والروسية] والأنظمة العربية [العميلة صراحة والتي تدعي الممانعة] مع الصهيونية، لمواجهة الثورة.

يستدعي انتصار الثورة العربية والمغاربية، توحيدا لجهود النضال في المنطقة بأسرها، وليست الكارثة السورية سوى دليل إضافي على التكلفة الناجمة عن الافتقار إلى تنظيم فعال يمتلك رؤية استراتيجية سليمة للتغير السياسي الجذري. يعود بالدرجة الأولى إلى افتقاد الحركة العمالية السورية لاستقلاليتها وتبعيتها التنظيمية والسياسية للحزب الحاكم الأوحد "البعث العربي السوري".

لو توفرت هناك حركة عمالية (نقابات كفاحية، ويسار ثوري)، لعمل على تسليح العمال لمواجهة العصابات الأسدية وجيشه الطائفي وميليشيات داعميه الإقليميين، ولكانت تكلفة الثورة البشرية أقل مما هي عليه الآن.

يطرح هذا مهمة طال تأجيلها، وفشلت بسبب موالاة الأحزاب الشيوعية واليسارية الجديدة لأنظمة بعثية قطرية أو اشتراكية قومية، بمبرر مواجهة الإمبريالية. ليست هذه المهمة إلا بناء حزب العمال الاشتراكي الثوري الموحد على صعيد المنطقة كلها. إنها مهمة شاقة، ولكن لا غنى عنها لهزم أعداء الشعوب والثورة.

15 أبريل، 2018

فلسطين: إسقاط مؤامرة القرن الكبرى على درب التحرير الشامل

احتشد عشرات آلاف الفلسطينيين من سكان غزة قرب شريط الحصار المضروب على غزة في اليوم الأول ل "مسيرة العودة الكبرى" الذي دعت لتنظيمه منظمات المقاومة الوطنية بالقطاع. أكدت الهيئة العليا للمسيرة أنها «سلمية شعبية مليونية» ستنطلق باتجاه الأراضي التي تم تهجير الفلسطينيين منها عام 1948، وأن هدفها «تنفيذ وتطبيق حق العودة للشعب الفلسطيني إلى أرضه التي طرد منها».

رد الاستيطان الصهيوني باستنفار قواته ونقل وحدات خاصة وفرقة قناصة تحت الإشراف المباشر لرئيس هيئة الأركان الجنرال "غادي ايزنكوت"، كما عمدت قوات الاحتلال إلى قصف المحتجين بقنابل الغاز السامة والرصاص المطاطي واستعمال الطائرات بدون طيار وإطلاق الرصاص الحي صوب أطقم الإسعاف. الحصيلة حتى الآن سقوط 14 شهيد وأزيد من 1400 جريح.

يصنع الشعب الفلسطيني مرة أخرى معجزات المقاومة في وجه الغطرسة الصهيونية المسنودة بدعم كبير لحكومة الامبريالية الأمريكية التي تريد إجبار الشعب الفلسطيني على التخلي عن حقه المشروع للعودة لأرضه المحتلة منذ 1948 والقبول كذلك بسرقة أراضيه المغتصبة عام 1967 وعلى رأسها القدس الشرقية وتحمل المستوطنات الصهيونية في أراضي الضفة الغربية والاحتشاد في غيطوهات مقسمة ومحاصرة جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة.

التآمر على القضية الفلسطينية والرغبة في تصفيتها تنخرط فيه أنظمة عربية رجعية عديدة وأغلبها تسعى لمقايضة الدعم الامبريالي–الصهيوني لأنظمتها ثمنا لبيعها الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، لا شك أن تراجع الاندفاع الثوري بعموم المنطقة وتقدم الثورة المضادة اعتبر فرصة سانحة لعقد الاتفاقية الخيانية غير المسبوقة المسماة إعلاميا ب "صفقة القرن".

الشعب الفلسطيني يناضل الآن لإفشال المؤامرة التي تهدد بنسف حقوقه التاريخية في إقامة وطن مستقل وسيعود لقيادة النضال ضد معسكر: الامبريالية والصهيونية والرجعية برغم خلط الرايات الذي علق بهذه المعركة خلال السنين الأخيرة.

الدعم الأممي لنصرة الشعب الفلسطيني بوتقة النضال العالمي لكسر التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي الذي يهدد بإشعال حرائق الحروب التي تدفع شعوبنا تمنها غاليا قتلا ولجوء واستعمارا أجنبيا وقمعا للحريات ونهبا للثروات.

من اجل فلسطين حرة وديمقراطية

لنناضل ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية

بقلم، احمد أنور

فرنسا:

أي خطة نضال لإسقاط الانتقاء في الجامعة؟

بقلم جورج ووترز

لماذا لا يخاف ماكرون من حركة الطلاب المتنامية؟ في حين تصل بعض التجمعات العامة إلى مستويات حضور غير مسبوقة، كما هو الحال في رين 2 [4]، تبدو الحكومة (نسبيا) هادئة أمام الطلاب المعبئين ضد الانتقاء.

على الرغم من الطابع الجماهيري للتعبئة، فإن البارز هو صعوبة تحديد لقاءات مشتركة كبيرة، سواء تعلق الأمر بمواعيد التظاهرات أو الأنشطة العملية. كان 22 مارس مثالا، ولكن بين هذا التاريخ و19 أبريل، لم تتمكن أي مظاهرة من جلب أكثر من 10000 طالب إلى الشارع، حتى مع أن عدد الأشخاص، في جميع أنحاء منطقة باريس، المجتمعين في التجمعات العامة المختلفة كل أسبوع يتجاوز هذا الرقم.

غياب القيادة

مع انهيار الحزب الاشتراكي بقيادة هولند وخاصة إبان الفترة القصيرة لقانون الكومري Khomri، كانت جميع هذه المجرات البعيدة إلى هذا الحد أو ذاك هي التي تأثرت سلبا بسياسات الاشتراكيين، من UNEF وصولا للشبيبة الشيوعية. لا يستطيع المكتب الوطني للاتحاد الوطني لطلاب فرنسا UNEF اليوم أن يدعي قيادة الحركة ضد الانتقاء. إنه بالأحرى ليس محاوراً جاداً بالنسبة للإليزيه ولا للإعلام. إذا كان العديد من أعضاء هذا الاتحاد يواصلون النضال في الجامعات، فإن الكثيرين يبتعدون عن سياسات مكتبهم الوطني أو حتى ينكرونه. وفي مواجهة هذا، فإن فرنسا غير الخاضعة France insoumise، التي «طهرت» من القيادة الوطنية للاتحاد في الصيف الماضي، لا تستطيع فرض بدائلها. يتضح ذلك من الفشل على المستوى الوطني لمسيرة 14 أبريل، التي أراد مندوبو فرنسا غير الخاضعة بالتنسيق الوطني للطلاب (CNE) في نانتير 7) Nanterre-8 أبريل) أن تتحول إلى «مظاهرات حاشدة في جميع أنحاء فرنسا».

تعتمد الحكومة على حقيقة أن الحركة لا تزال بلا قيادة، وأنها لا تزال مجموعة من الحركات المحلية بكل كلية تكافح من أجل تنفيذ خطة معركة وطنية. وبهذا المعنى، فإن محاولة بناء تنسيق طلابي وطني CNE، مكرسة لجمع الممثلين المنتخبين من جميع الجامعات التي تشهد تعبئة نضال، ولوضع بدائل، أمر أساسي. وقد اجتمعت فعلا ثلاث تنسيقات طلابية وطنية في مونبلييه ولوماغيل ونانتير، في محاولة للعثور على الوسائل، على المستوى الوطني، للنضال ضد الانتقاء ولتقوية ميزان القوى.

التنسيق

في مواجهة هذه الصعوبات، فإن الأولوية الأولى هي إيجاد وسائل تنسيق جميع الكليات والتوفر على خطة عمل لهزيمة إيمانويل ماكرون. كان التنسيق الطلابي الوطني في نانتير أول محاولة في هذا الاتجاه، والتي كانت ناجحة جزئيا: من الضروري تعزيز التنظيم الذاتي بواسطة التجمعات العامة والتنسيقات. على هذا النحو، فإن سياسة عدد من الكليات، حيث توجه الميول المستقلة الحركة، لتلغيم النقاش مع التيارات السياسية الأخرى، هو أمر ضار: فهو يترك المجال مفتوحًا أمام قيادة UNEF وشباب Insoumis لوضع بدائلهم، بغض النظر عما يحدث في بوردو ورين 2، ونانت وباريس 8، وهي الجامعات التي تشهد أكبر تعبئة، وعموما من دون الأخذ بالاعتبار رأي الأغلبية الطلابية المعبأة نضاليا. وهو يساهم في عزل الكليات المعبأة وانغلاقها، وبالتالي منع الحركة ضد الانتقاء من اتخاذ طابع جماهيري. إن هذه التنسيقات أكثر من ضرورية لاستخراج مواعيد مشتركة لتحرك نضالي وطني، وكذلك مطالب واضحة ضد حكومة تسعى إلى تدمير الجامعة العمومية.

تطوير التنظيم الذاتي

أبعد من أسئلة التوقيت، والتي تعتبر ضرورية لوضع خطة معركة ضد الانتقاء وعالمه، من الضروري أن يقرر الطلاب أنفسهم وسائل تعبئتهم وتقويمهم. أمام هذا، يشكل شباب فرنسا غير الخاضعة وقيادة UNEF عقبات أمام بناء حركة حقيقية ذاتية التنظيم. خلال التنسيق الطلابي الوطني في نانتير، بدلا من اقتراح إدامة إطار التنسيق الرئيسي لتنظيم الحركة، اقترح القادة المنتمون لفرنسا غير الخاضعة تأجيل الاجتماع القادم لأسبوعين، في منتصف العطلة، بدلا من اللقاء في الاسبوع القادم. مناورة منسقة مع قيادةUNEF ، التي لا تزال تأمل أن تكون الممثل الشرعي للشباب، على الرغم من نكساتها المستمرة. منسقين دائمًا، رفض المنتمون لفرنسا غير الخاضعة وقيادة UNEF السماح أن يتم انتخاب المتحدثين الرسميين المفوضين من طرف التنسيق الطلابي الوطني؛ طريقة لجعلLe Bas Lilâ (رئيسةUNEF)، وJean-Luc Mélenchon أو François Ruffin يظلون وجوها للكفاح ضد قانون ORE وعالمه.

يجب أن يكون التنسيق الوطني القادم فرصة للتقدم نحو حركة طلابية شاملة تضع بنفسها وسائل نضالها الخاصة. تستمر الحركة في النمو، يجب أن نحدد الآن أين ستذهب.

فرنسا:

الطلاب والأجراء: نحو مايو 2018؟

بقلم رينود م.

كرياح مايو 68: إن التوازي بين هذا الحدث السياسي الكبير والتعبئة الجارية اليوم ضد حكومة ماكرون يردده الجميع. ونحن بعيدون عن مجرد الاقتصار على صدفة زمنية بسيطة.

أولاً، هناك الشكل الذي تأخذه تعبئة الطلاب ضد الانتقاء الجامعي، وهي حركة احتلال جامعية تشمل العديد من الكليات، بعضها للمرة الأولى. وتعيد محاولة احتلال السوربون التي وقعت في الأونة الأخيرة -والإخلاء- التذكير بطرد الطلاب من المبنى الذي وقع 3 مايو 1968، مما أدى بعد أسبوع إلى «ليلة المتاريس» حيث تواجه الطلاب مع قوات CRS للدفاع عن الحي اللاتيني.

الشرارة الطالبية

دعما لطلاب جامعة السوربون الذين تعرضوا للقمع اندلعت أكبر حركة إضراب عام في تاريخ فرنسا يوم 13 مايو 1968، وأدت إلى تحد عميق للنظام الديغولي، وتسببت في أزمة سياسة كبرى. بعد 50 سنة، من الجيد البدء من جديد، وبناء هذا التقارب بين الطلاب والعامل، والذي سيكون أفضل طريقة للاحتفال بهذه الذكرى.

والحقيقة هي أنه إذا تحرك الطلاب اليوم، فإنهم يدافعون عن مكاسب جامعية نتجت عن نضال قاس خلال شهر مايو الرائع هذا. في 24 أبريل 1968، ناقش مجلس الوزراء التدابير المتوخاة «لمراقبة وتوحيد نمو أعداد الطلاب»، أي إدخال الانتقاء للجامعة. لقد ردعت الثورة الطبقات الحاكمة عن تبني هذا المشروع لفترة طويلة: توجب الانتظار حتى عام 1986 لإعادة المحاولة مع قانون Devaquet... وتراجعت مجددا بفعل الحركة النضالية التي واجهتها.

التقارب

واليوم، يعتقد ماكرون، وقد حفزه وضعه الجوبيتيري، وبسبب ردود الفعل القليلة التي أثارتها هجماته خلال الأشهر الأولى من ولايته، أنه يمكنه أن ينتزع منا هذا المكسب. إذا كان هناك حاليا عدد قليل جدا من أبناء العمال (حوالي 10 ٪ بينما يمثلون 29.2 ٪ من الشباب) في الجامعة، فإن مشروع الحكومة سيمنعهم ببساطة من ولوجها. والأمر متروك لنا كي نظهر له أنه مخطئ في الاعتقاد بأنه يستطيع تمرير إصلاحه المضاد، وأن نفرض جامعة حرة مفتوحة للجميع، وليس فقط على الورق.

هذه النقطة الأخيرة هي واحدة من الجوانب المركزية للتقارب مع العمال، وخاصة مع عمال السكك الحديدية. إذا ناضلنا إلى جانبهم، فذلك لأن أفق وجود جامعة يمكن لأطفالهم ولوجها يعنيهم أيضًا، تمامًا كما تهمنا جميعًا خدمة السكك الحديدية العمومية. وفوق كل شيء، تتمتع الحركة العمالية والحركة الطلابية بقدرة متفجرة كامنة تخيف أي حكومة: هذا هو الدرس الرئيسي الذي يمكن أن نتعلمه من 68 مايو. بعد 50 عامًا، يستمر النضال!

فرنسا:

على الرغم من التهديدات، تنتشر حركة مناهضة الانتقاء بالجامعات

بقلم جورج ووترز

يوم الاثنين 16 أبريل، تجمع 5000 من الطلاب والمستخدمين والمدرسين في رين ضد خطة الطالب. في الأسبوع السابق، كانوا 2500 فقط. باستثناء ربما، في رين2، حضور 5000 مناضل (ة) يساري جدري، فإن الحركة الحالية هي بالفعل حركة جماهيرية.

في باريس، كانت الجامعات الوحيدة التي لم تشملها الحركة هي أساس ودوفين، أي عرين اليمين المتطرف، ومدرسة تكوين أطر الـ4 CAC... لقد احتلت الكومونة الحرة في Tolbiac لثلاثة أسابيع ونصف، وكليات ميرايل ومونبلييه3 في حالة مقاطعة غير محدودة للدراسة.

ضد الانتقاء ... وما بعده

تنتشر الحركة وتكتسي زخما كل يوم. بسبب الانتقاء في الجامعة، ولكن ليس فقط بفعل ذلك؛ يوجد وراء الحركة الحالية شعور أكبر بالضيق يتم التعبير عنه، وهو شعور شباب يعرف أنه سوف يغادر الكلية للذهاب إلى مكتب الشغل، أو في أفضل الأحوال سيكون عليه أن يشتغل عملا جزئيا لعدة سنوات قبل أن يأمل في العثور على عقد مستقر. وراء احتلال الجامعات تعبير عن إرادة للدفاع واستعادة الجامعة التي تدمرها الحكومة. لأن ما يجري فعلاً تدمير للجامعة كما نعرفها: على الرغم من الوعود المتكررة للوزيرة، فقد كشفت مذكرة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن حامل (ة) شهادة الباكالوريا يمكن أن ترفض جميع طلباته للتوجيه، وذلك حين أوضح فريديريك فيدال أن جميع الطلاب يحق لهم الاستمرار في التعليم العالي... كذبة وقحة تؤكد ما قالته عالمة الاجتماع ليلى فرويلو في مقال بداية يناير: سوف يحول قانون ORE الجامعات، مؤسسات إعادة الانتاج الاجتماعي، إلى هياكل للإقصاء الاجتماعي.

القمع ... والمقاومة

إذا استمرت الحركة في النمو، فإن الحكومة تنتهج سياستها القمعية محاولة بكل الوسائل منع أن تدخل كليات جديدة ديناميكيات الاحتلال والمقاطعة. الاثنين، 9 أبريل، في نانتير، طلب رئيس الجامعة، جانّ فرانسوا بلودي، تدخل قوات القمع لمنع انعقاد تجمع عام. وكانت نتائج الملاحقات: طالب في المستشفى، وسبعة رهن الاعتقال، أحيل ثلاثة منهم على النيابة بتهمة «الإهانة» و«العنف ضد الشرطة». في ليل، تراقب قوات CRS أبواب مراكز الامتحانات، بينما في مونبلييه، فإن قواتBAC و CRS تكسران المظاهرات. بعد مرور 50 عامًا على طرد الطلاب من جامعة السوربون 3 مايو 1968، عادت CRS إلى جامعة السوربون لإجبار عدد كبير من الشباب الذين طالبوا ببساطة بعقد تجمع عام ضد الانتقاء.

في مواجهة هذا التصعيد القمعي، الذي تم التعبير عنه أيضًا في النداءات المتكررة لجورج حداد، رئيس جامعة باريس1، من أجل إخلاء توليباك، كان رد الطلاب في كثير من الأحيان ببساطة هو التعبير عن تضامنهم وتقوية ميزان القوى: بعد اعتقال الطلاب السبعة في نانتير، انعقد تجمع عام من 700 شخص للمطالبة بإطلاق سراحهم أمام مركز الشرطة. في Tolbiac، خلال تهديد الإخلاء يوم الأربعاء، 11 أبريل، في خلال ساعة واحدة فقط جاء ما يقرب من ألف مآزر لدعم الكمونة الحرة Tolbiac. تجمع عمال سكك الحديد وسكان الحي والمدرسون ليقولوا لجهاز CRS: «لا إخلاء!»

رهان الامتحانات الجزئية

في حين أن العطلة قد بدأت ببعض الجامعات وتقترب الامتحانات الجزئية، لا يبدو أن هناك شيء قادر على إيقاف الحركة ضد الانتقاء. في العديد من المراكز الجامعية، يساعد المدرسون الطلاب على مقاطعة مراكز الامتحانات و/أو الحصول على جدولة أخرى للامتحانات. هذا هو المفتاح الأخير الذي يراهن عليه ماكرون لإجبار الطلاب على البقاء في قاعات الدرس. «لن يكون هناك شهادات بالشكولاتة» كما أعلن على قناة TF1 ضدّ جان بيير بيرنوت، معربا عن أمله بأن ضغط الامتحانات الجزئية كاف لإخماد النار. لكن في العديد من الجامعات، رفض المدرسون ببساطة تنظيم الامتحانات الجزئية.

لقد خسرت حركة الطلاب ضد قانون LRU ؛ وخسرت معركة التقاعد وقانون العمل. لكن لم ينجح أبدا فرض الانتقاء بالجامعة. سواء في أبريل 1968، بمبادرة من آلان بيرفيت أو في خريف عام 1986، مع ديفاكي، فقد نجحت الحركة الطلابية دائما في الدفاع عن المكتسبات التي بموجبها يمكن لكل حامل بكالوريا أن يدخل الجامعة. اليوم، يتم إعادة النظر بشأن هذا المكسب، وهناك حركة نضال ترى النور على المستوى الوطني. ولكي تنتصر، لا ينقصها سوى إرادة العمل المشترك وفقا لخطة نضال موحدة. هذا ما يخشاه ماكرون والأمر متروك لنا لتنفيذه.

موقع الحزب الجديد المناهض للرأسمالية-فرنسا

الجيش الإسرائيلي يواصل جرائمه في غزة

جوليان سالينج

يوم الجمعة 30 مارس، احتج عشرات الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لتدشين «مسيرة العودة»، سلسلة مبادرات ستتوج في 15 مايو في الذكرى ال 70 للنكبة، ذكرى الترحيل الكبير للفلسطينيين خلال قيام دولة الكيان الصهيوني. في غزة، أطلق الجيش الإسرائيلي الذخيرة الحية على المتظاهرين العزل. الحصيلة: 20 قتيلا وأكثر من 1500 جريح. وبعد أسبوع، عاد قناصة جيش الاحتلال للقتل خلال مظاهرات جديدة: 10 قتلى وأكثر من 400 جريح.

قال افيغدور ليبرمان وزير الدفاع اليميني المتطرف متحدثا عن عمليات القتل «لا يوجد ساذجون في قطاع غزة. الجميع مرتبط بحماس. [...] يحصل كل شخص على راتب من حماس وجميع النشطاء الذين يحاولون تحدينا وعبور الحدود هم من مقاتلي الجناح المسلح لحماس». بعبارة أخرى، يتحمل ليبرمان دون عقدة، واقع أنه بالنسبة لإسرائيل، يستحق جميع سكان غزة العقاب، وأنه في قطاع غزة الصغير المكتظ بالسكان، لا أحد بريء.

العقاب الجماعي

انسجاما مع هذا الموقف المتناقض تماما مع القانون الدولي الذي يحظر أي شكل من أشكال العقاب الجماعي، رفضت دولة الكيان الصهيوني التحقيقات التي طالبت بها الممثلة الدبلوماسية الأوروبية فيديريكا موغيريني والأمين العام للأمم المتحدة، بينما لعبت الولايات المتحدة دورها المعتاد في منع أي موقف أو بيان من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. هل كان من شأن تحقيق وبيان من هذا القبيل أن يغيّر أي شيء بخصوص الوضع القائم؟ بالتأكيد لا. لكن هذه الأحداث تشهد مرة أخرى على الشعور الكامل بالإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل، والطريقة التي يغطيها بها «أصدقاءها» في المؤسسات الدولية. ولأنها مقتنعة تماما أن من حقها العصيان أعطت السلطات الإسرائيلية أوامر جديدة بإطلاق النار يوم 6 أبريل، وهي تدرك أنها لا تخشى شيء تقريبا سوى مجرد إدانات خجولة من «المجتمع الدولي».

إسرائيل: دولة خارجة على القانون

يذكرنا ما يحدث في غزة إلى أي مدى لا يمكن للفلسطينيين الاعتماد سوى على قواهم الخاصة، وعلى حركة التضامن العالمية. إن ما يجرؤون على المطالبة به هي حقوقهم. لا شيء أكثر من ذلك. الحقوق المكرسة في العديد من قرارات الأمم المتحدة والمحمية نظريًا من خلال العشرات من القرارات والاتفاقيات التي تنص على آليات عقوبات ضد الدول التي لا تحترمها. إسرائيل دولة خارجة على القانون، ولن نكرر الأمر أكثر، تستحق أن تُفرض عليها عقوبات. إن العمل من أجل ذكرى شهداء غزة، والعمل من أجل مستقبل الشعب الفلسطيني، هو العمل لعزل وإضعاف دولة الكيان الصهيوني. لقد حققت حملة BDS، التي تم تنظيمها على غرار حملة مقاطعة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، انتصارات على مدار السنوات القليلة الماضية. يجب علينا توسيع نطاقها، وتطويرها، ورفض أي شكل من أشكال الابتزاز بمعاداة السامية والتذكير بأنه في «الحرب الكبرى للحضارة»، فإن الهمج ليسوا بالضرورة أولائك الذين يتم تقديمهم على هذا النحو.

سوريا: كابوس بلا نهاية

جوزيف ضاهر، 10 أبريل 2018

على الرغم من قلة حضوره الإعلامي، فإن الكابوس مستمر في سوريا، في حين أن القوى الدولية والإقليمية الرئيسية تقرر مستقبل البلاد.

استعادت قوات نظام بشار الأسد 95 بالمائة من المناطق بالغوطة الشرقية بعد هجوم قاتل بدأ في 18 فبراير أسفر عن مقتل أكثر من 1600 مدني حتى الآن (10 أبريل).

دوما، جرائم مستمرة

أجبر أكثر من 46،000 شخص، ربعهم من المقاتلين، على مغادرة الغوطة الشرقية للوصول عبر الحافلة إلى إدلب شمال غرب البلاد. بعد أن غمرها قصف دام خمسة أسابيع وتدهورت بفعل حصار دام خمس سنوات. توصلت الجماعات الأصولية التي تسيطر على الغوطة الشرقية إلى اتفاقيات متتالية بواسطة روسيا، أجبرتها على مغادرة هذه الأراضي. وسمحت للمدنيين بفعل الشيء نفسه. فقط أقوى الجماعات السلفية في هذه المنطقة، جيش الإسلام، الذي لديه حوالي 10،000 مقاتل ما زال يحتفظ بالمدينة الرئيسية للقطاع - دوما - لم يصل بعد إلى اتفاق نهائي مع النظام. استأنف هذا الأخير غاراته الجوية يوم 7 أبريل على مدينة دوما، مما أسفر عن مقتل أكثر من مائة مدني في 24 ساعة وفقا للتقديرات الأولية، بما في ذلك الشكوك القوية، مرة أخرى، باللجوء إلى استخدام غاز الكلور السام والسارين. يبدو أن النظام قد حصل في النهاية على ما يريد: تم التوصل إلى اتفاق لنقل الآلاف من جنود جيش الإسلام وعائلاتهم إلى مدينة جرابلس الشمالية. اتفاق يتضمن نشر الشرطة العسكرية الروسية في المدينة.

الولايات المتحدة: هل ستغادر سوريا أم لا؟

جدد دونالد ترامب رغبته في مغادرة سوريا، على الرغم من تردد أقرب مستشاريه. ثم خفف البيت الأبيض من تصريح ترامب بأن «المهمة العسكرية» التي استهدفت القضاء على الجماعة الجهادية للدولة الإسلامية (داعش) في سوريا تقترب من نهايتها، في حين يشير إلى أن الانسحاب ليس مطروحًا في الوقت الحالي. وطبعا، لم يتم تحديد أي جدول زمني للانسحاب.

القوات الأمريكية، حوالي 2000 جندي، بما في ذلك قوات خاصة، موجودة في شمال شرق سوريا حيث تتعاون مع القوات الكردية التابعة لوحدات حماية الشعب والقوات الديمقراطية السورية، وخاصة في القتال ضد داعش. وهذه المناطق غنية بالموارد الطبيعية (النفط والزراعة). أما إسرائيل والمملكة العربية السعودية فهما متعلقتان بالحفاظ على الوجود الأمريكي في سوريا لمواجهة نفوذ إيران. روسيا وإيران وتركيا: تقاسم الكعكة ولكن مع انقسامات

تشجع القوى الرئيسية المتدخلة في سوريا الولايات المتحدة الأمريكية على الانسحاب: روسيا وإيران وتركيا. على الرغم من الخلافات حول بعض القضايا (بما في ذلك مستقبل عفرين والأراضي التي احتلتها تركيا في سوريا، فضلا عن مصير إدلب)، فإن الأطراف الثلاثة تفضل بقاء الملف السوري في أيديها حصراً.

ستستفيد موسكو وطهران من هذه المغادرة لزيادة نفوذهما في سوريا. من جانبها، بعد أن غزت أنقرة عفرين بدعم من جماعات المعارضة السورية الموالية لها، ومعظمها جماعات رجعية إسلامية، جعلت منبج هدفها التالي. لقد كرر أردوغان مراراً وتكراراً رغبته في القيام بعمليات عسكرية ضد الأكراد في حزب الاتحاد الديمقراطي، وجناحه المسلح، وحدات حماية الشعب، على طول الحدود السورية وحتى العراق. ومن شأن رحيل محتمل للقوات الأمريكية المتمركزة إلى جانب وحدات حماية الشعب في الشمال أن يسمح لأنقرة بتجنب التصعيد الدبلوماسي والعسكري، وأن يخلي لها المجال لإعادة احتلال المنطقة.

اجتمع رؤساء روسيا وإيران وتركيا الأسبوع الماضي في قمة بأنقرة، وتعهدوا بالتعاون لتحقيق «وقف دائم لإطلاق النار» والحفاظ على «سيادة» سوريا.

تستمر جرائم نظام الأسد في صمت بتواطؤ القوى الدولية والإقليمية التي تشترك في توزيع مناطق النفوذ بالبلد...

ما المستقبل الذي ينتظر سوريا؟

تتمة للصفحة 16

الانتفاضة الشعبية المنطلقة مارس 2011.

مسألة إعادة الإعمار

في هذا السياق، تثار منذ عدة أشهر، مسألة إعادة الإعمار، التي تضم أطرافا فاعلة ذات جداول أعمال سياسية واقتصادية مختلفة بل ومتناقضة. وتقدر تكاليف إعادة إعمار سوريا حاليا بنحو 350 مليار دولار. فبالنسبة للأسد وأسرته ورجال الأعمال المرتبطين بنظامه، ينظر إلى إعادة الإعمار كوسيلة لتوطيد القوى المكتسبة بالفعل، وإقامة هيمنته السياسية والاقتصادية مجددا. وللقيام بذلك، يأمل في الحصول على الكثير من رؤوس الأموال الجديدة، الأمر الذي سيساعد نظامه أيضا للقضاء على آخر جيوب المعارضة. ومن شأن هذه العملية أن تعزز السياسات النيوليبرالية لنظام مدين بشكل كبير، لا يتمتع بالقدرة على تمويل إعادة الإعمار ذاتها.

في نفس الوقت، فإن الدول الحليفة للنظام السوري، وخاصة روسيا وإيران، ولكن أيضا الصين، هي في طليعة من سيستفيد اقتصاديا من إعادة الإعمار. أعلنت السلطات السورية إنه يتعين على الشركات الأوروبية والأمريكية أن تطلب من حكوماتها، قبل أن تعول على مكان لها في هذه السوق، الاعتذار عن دعم المعارضة. واعتمد موقف مماثل إزاء المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا.

على العكس من ذلك، أعلنت هذه الدول في اجتماع عقد في نيويورك في شتنبر 2017 تحت إشراف الأمم المتحدة، أن دعمها لإعادة إعمار سوريا سيعتمد على عملية سياسية ذات مصداقية تؤدي إلى حقيقة التحول السياسي- الذي يتطلب رحيل الأسد، والتي يمكن أن تدعمها أغلبية الشعب السوري. في دجنبر، كشفت لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس الأمريكي عن مشروع قانون يمنع إدارة ترامب من استخدام أموال المساعدات غير الإنسانية لإعادة إعمار سوريا في المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد.

على الرغم من نداءات الأسد، فإن احتمالات إعادة الإعمار من قبل رأس المال الأجنبي لا تزال حقيقة هشة. وتفتقر روسيا وإيران إلى وسائل المساعدة في المستقبل القريب بينما تتردد الصين في المشاركة بشكل كبير بهذا البلد غير المستقر. بالنسبة لبكين، غالبا ما تكون الاستثمارات في البلدان الناشئة، كما الحال في أفريقيا، مشروطة بامتياز الوصول إلى الموارد الطبيعية. في حين، أن سوريا محدودة إلى حد ما فيما يخص المواد الخام، وهذه محفوظة في المقام الأول لفائدة موسكو وطهران. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه نظام الأسد تحديات داخلية أخرى لتحقيق الاستقرار في البلد.

أية آمال في هذه اللوحة المظلمة؟

إن مرونة النظام في حربه ضد جميع أشكال المعارضة كانت باهظة الثمن، لا سيما من حيث الأرواح البشرية والدمار، بل أيضا بالنسبة له سياسيا. بالإضافة إلى اعتماده المتزايد على الدول والقوى الأجنبية. لقد تم تعزيز بعض «السمات الموروثة» للنظام الديكتاتوري، في حين تضاءلت سلطته. وقد زادت قوة رجال الأعمال والميليشيا بشكل كبير، كما تم تعزيز الخصائص الطائفية والقبلية للنظام.

مع ذلك، فإن استمرار الحرب هو أسوأ حل ممكن ولن يعود بالنفع إلا على قوات - دمشق كما الحركات الأصولية الإسلامية - المناوئة لمشروع مجتمع ديمقراطي واجتماعي عادل وشامل للجميع. من وجهة النظر السياسية وكذلك الإنسانية، فإن نهاية الحرب في سوريا هي أولوية قصوى. هذا لا يعني قبول استمرار نظام الأسد واستعادة شرعيته على الصعيد الدولي، ولا نسيان جرائم الحرب، وعشرات الآلاف من السجناء السياسيين الذين ما زالوا في سجون النظام، إلخ. يجب أن نتذكر الأهداف الأصلية للانتفاضة الشعبية السورية من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة، ضد جميع أشكال العنصرية والطائفة الدينية.

لهذا السبب يجب ألا ننسى أصول العملية الثورية السورية، ولكن دون أن نكون مثاليين وأن نتعلم من الفشل. هذه الذاكرة، يجب أن تستخدم من الآن فصاعدا هذه التجارب السياسية في (إعادة) بناء المقاومة، على الرغم من أنه لا يزال تنظيمها مرة أخرى في بيئة سلطوية، انتظارا لظهور حركة ديمقراطية في المستقبل، اجتماعية وشاملة، يكون فيها للعديد من المناضلين بالمنفى دور أيضا. ولكن يتطلب الامر الصبر.

إن المسألة السورية بالتالي أبعد أن تكون مغلقة، والحاجة إلى التضامن الدولي هو دائما أكثر من اللازم.

ما المستقبل الذي ينتظر سوريا؟

بقلم، جوزيف ضاهر

هل هي نهاية الحرب في سوريا؟ وهل يحوز نظام بشار الأسد الدموي فوزا عبرها؟ على أي حال، إنه في موقع قوة، من خلال مضاعفة الانتصارات بالاعتماد على حلفائه الروس، والإيرانيين وحزب الله اللبناني. ويسيطر النظام السوري الآن على ما يزيد قليلا عن 60٪ من الأراضي السورية، التي تشمل 80٪ من السكان الباقين في البلاد.

في نفس الوقت، كثف نظام الأسد والقوات الجوية الروسية هجماتهما على منطقة الغوطة الشرقية وإقليم إدلب. وبين الخامس والتاسع من فبراير، عاشت الغوطة الشرقية تحت القصف الذي شنته قوات النظام أكثر الأسابيع دموية منذ 2015، حيث قتل 229 شخصا معظمهم من المدنيين. يعاني ما يقرب من 400 ألف نسمة من سكان الغوطة الشرقية، بفعل حصار قوات النظام منذ عام 2013، من أزمة إنسانية خطيرة بسبب نقص الغذاء والدواء. ومنذ بداية الهجوم في محافظة إدلب في دجنبر 2017، احتلت قوات النظام مرة ثانية أكثر من 60 قرية وناحية.

كما ارتكبت القوات الجوية السورية هجمات كيميائية جديدة في هاتين المنطقتين. وفي الخامس من فبراير، أبلغ عن وقوع 11 حالة اختناق على الأقل في مدينة سراقب. هناك إجماع فعلي بين جميع القوى الدولية والإقليمية للحفاظ على نظام بشار الأسد الإجرامي، مكنه من «بطاقة بيضاء» لمواصلة جرائمه.

في هذا السياق، فإن المفاوضات الدبلوماسية المختلفة الجارية حاليا، من جنيف إلى سوتشي عبر أستانا، ليست سوى أمل. وقد قاطعت كل من لجنة المفاوضات التابعة للمعارضة السورية الليبرالية والمحافظة، وكذلك الحركات الكردية في سوريا وحزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردستاني المؤتمر الأخير في سوتشي.

حالة اجتماعية واقتصادية كارثية

بعد سبع سنوات تقريبا على بداية الانتفاضة الشعبية، التي تحولت تدريجيا إلى حرب قاتلة، صار الوضع الاجتماعي والاقتصادي كارثيا أكثر من أي وقت مضى. إن أوجه عدم المساواة والحكم الاستبدادي، التي تم التنديد بها في جميع أنحاء الشرق الأوسط خلال الانتفاضات الشعبية في 2010-2011 والتي ألهمت الثورة في سوريا، أصبحت الآن أكثر حضورا من أي وقت مضى.

قدر البنك الدولي في يونيو 2017 أن حوالي ثلث جميع المباني وقرابة نصف المباني المدرسية والاستشفائية في سوريا قد تضررت أو دمرت بسبب النزاع، في حين أن الاقتصاد فقد 2.1 مليون من الوظائف الفعلية والمحتملة بين عامي 2010 و2015. وارتفع معدل البطالة إلى 55٪ في عام 2015، وارتفعت بطالة الشباب من 69٪ سنة 2013 إلى 78٪ عام 2015. كما يعيش أكثر من 80 ٪ من السكان تحت عتبة الفقر.

تجري إعادة إعمار المناطق التي مزقتها الحرب في حين هرب أكثر من 5 ملايين شخص من البلاد و7.6 مليون شخص مهجرون داخليا. وفي العام 2011، بلغ عدد سكان سوريا 22.5 مليون نسمة. اليوم انخفض عدد سكانها بنسبة 20٪ تقريبا.

عانت القوات الديمقراطية والتقدمية المتحدرة من الحركة الشعبية السورية من قمع واسع النطاق من قبل النظام – يُعد المختفون بالآلاف اليوم - كما تعرضت انتفاضاتها للهجوم والتشويه من قبل الحركات الإسلامية الأصولية.

المجاهدون يفقدون الأرض ولكنهم يحتفظون بالقدرة على إلحاق الضرر

فقد مجاهدو تنظيم الدولة الإسلامية من جهتهم الغالبية العظمى من المدن السورية والعراقية والمراكز الحضرية التي احتلوها. مع فقدان الرقة في أكتوبر، لم يعد تنظيم الدولة الإسلامية يسيطر سوى على 10٪ من الأراضي السورية -مقابل 33 ٪ بداية العام 2017. وبعد الرقة، كان تنظيم الدولة الاسلامية هدفا لهجومين منفصلين في دير الزور: واحد من طرف قوات نظام الأسد وحلفائه، بدعم من روسيا، والأخر من طرف القوات الديمقراطية السورية، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. في نونبر، استعاد الجيش السوري وحلفاؤه السيطرة الكاملة على مدينة دير الزور بعد طرد ما تبقى من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. وحدها المناطق الحدودية المعزولة فقط بين العراق وسوريا بقيت حاليا خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى عدد قليل من المناطق في الأراضي السورية.

مع ذلك، فإن هذه المناطق المفقودة لم تمنع تنظيم الدولة الإسلامية من مضاعفة التفجيرات الانتحارية والهجمات بالسيارات المفخخة في جهات مختلفة من البلاد، فضلا عن قتل المدنيين في المناطق التي شهدت تراجعا لجنودها. وبالمثل، لجأت مجموعة هيئة تحرير الشام التي يسيطر عليها الجهاديون من جبهة النصرة، والتي منذ مطلع عام 2007 فقدت الأراضي لصالح القوات الموالية للنظام، إلى ممارسة الهجمات الانتحارية في محاولة لاستعادة الزخم. وفي تسجيل صوتي يوم 23 أبريل 2017، دعا زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري الجهاديين السنة السوريين إلى شن حرب عصابات ضد العدو الشبح لنظام الأسد (وحلفائه الإيرانيين) والقوى الغربية، والتحضير لـ «معركة طويلة ضد الصليبيين وحلفائهم، والشيعة والعلويين».

إن فقدان هذه المنظمات لأراضي شاسعة لا يعني نهاية وجودها وقدرتها على شن هجمات إرهابية. ومرة أخرى، يجب علينا أن نهاجم مصادر نمو هذه المنظمات: الأنظمة الاستبدادية في المنطقة التي تقمع جميع أشكال المقاومة الديمقراطية والاجتماعية، والتدخلات الأجنبية الإقليمية والدولية، والسياسات النيوليبرالية التي تُفقر الطبقات الشعبية.

الهجوم على حزب الاتحاد الديمقراطي، تهديدٌ للأكراد

منذ 20 يناير 2018، شن الجيش التركي، بمساعدة ميليشيات المعارضة المسلحة السورية الإسلامية والرجعية، هجوما جويا وبريا واسع النطاق على سكان عفرين، شمال غرب سوريا. ذات أغلبية السكان الأكراد والتي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي ووحداته لحماية الشعب.

استخدمت تركيا ذريعة إعلان متحدث عسكري عن التحالف الدولي، ضد تنظيم الدولة الإسلامية، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، إنشاء قوة حدودية قوامها 30 ألف رجل تحت قيادة القوات الديمقراطية السورية التي تسيطر عليها القوات الكردية التابعة لحزب الشعب الكردستاني، شمال البلاد على الحدود التركية. وندد الرئيس التركي اردوغان أن الأمر استفزاز لا يطاق وتهديد لسلامة تركيا. وقال إن العملية ضد عفرين ستتبعها عملية أخرى ضد مدينة منبج، التي يسيطر عليها أيضا حزب الاتحاد الديمقراطي، وأنه «سينظف أي وجود إرهابي على حدود تركيا». وباستثناء الحزب الديمقراطي للشعوب الذي سجن قادته وكثير من أعضائه، فإن الأحزاب الرئيسية الأخرى في تركيا -الحركة الفاشية لحزب العمل القومي وحزب الشعب الجمهوري (حزب الشعب الجمهوري)، الكمالي – قامت بدعم التدخل العسكري.

يواصل «التحالف الوطني السوري لقوات الثورة والمعارضة السورية» (الائتلاف)، الذي يتواجد في اسطنبول ويتكون أساسا من الشخصيات والجماعات الليبرالية والمحافظين الإسلاميين، مواقفه الشوفينية والعنصرية ضد الأكراد. إنه يدعم الغزو العسكري التركي، عبر دعوة اللاجئين السوريين في تركيا للانضمام إلى جماعات المعارضة المسلحة التي تقاتل في عفرين.

على الرغم من صدور بيان وزارة الخارجية الروسية تعرب فيه عن «قلقها» وتدعو الطرفين إلى «ضبط النفس المتبادل»، فإن موسكو، التي تسيطر على جزء كبير من المجال الجوي السوري، أعطت الضوء الأخضر لهذا التدخل، حيث سحبت قواتها من المناطق التي استهدفتها القوات المسلحة التركية. قبل بدء التدخل العسكري التركي، طلبت السلطات الروسية من وحدات حماية الشعب تسليم عفرين إلى النظام الديكتاتوري السوري لمنع الهجوم التركي على المنطقة!

كما دعت الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها تركيا إلى «ضبط النفس» وضمان بقاء عملياتها العسكرية محدودة في نطاقها ومدتها، معبرة على أنها تتفهم الانشغالات الأمنية لأنقرة واعدة بوقف ارسال الأسلحة إلى القوات الديمقراطية السورية. في 31 يناير، رفعت تركيا النبرة ضد الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تراقب عن كثب الأسلحة المقدمة لوحدات حماية الشعب وستواصل المحادثات مع تركيا، مكررة أن عملية عفرين ليست مفيدة وتحيد عن الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

أمام هذا الوضع، دعت حكومة عفرين ذات الحكم الذاتي، التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي، نظام دمشق إلى ممارسة واجبه السيادي تجاه عفرين وحماية حدودها مع تركيا. وقد ندد نظام الأسد منذ البداية بالتدخل التركي، بل هدد بإسقاط الطائرات التركية التي تتحرك في مجاله الجوي. لكن هذه التهديدات ظلت حبرا على ورق: التعاون الروسي الفعلي مع الهجوم التركي والضعف العسكري في دمشق لا يسمح له ببذل المزيد. وفي نفس الوقت، يتطلع النظام السوري بالتأكيد إلى إضعاف قوات وحدات حماية الشعب، على أمل استعادة هذه الأراضي كجزء من تسوية مستقبلية تحت رعاية روسيا.

بالنسبة للبعض، فإن نداء حزب الاتحاد الديمقراطي لنظام الأسد يبرز وجود تحالف بينهما. ليس الأمر كذلك، حتى لو كان لكلاهما أحيانا مصالح مشتركة أو تعاون- على سبيل المثال، حين الحصول على الأراضي بمساعدة روسيا في فبراير 2016، شمال محافظة حلب. يعمل حزب الاتحاد الديمقراطي قبل كل شيء لصالحه، لتمديد قوته ونفوذه، والذي كان في الماضي أحيانا كثيرة قد أفاد نظام الأسد. وكان هناك اتفاق عملي بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام لعدم الاعتداء، متضمنة لحظات من النزاع، ولكن مثل هذه الحالة لا يمكن أن تستمر لما لا نهاية.

الأسد/روسيا مقابل القوات الديمقراطية السورية/الولايات المتحدة الأمريكية

رفضت دمشق قبول استقرار منافس لها بالأراضي التي استولت عليها من تنظيم الدولة الإسلامية شمال البلاد، ما أدى منذ عدة أشهر إلى انتشار الاشتباكات مع القوات الديمقراطية السورية (وبالتالي حزب الاتحاد الديمقراطي). في منتصف شتنبر 2017، رغم نفي موسكو الرسمي، استهدفت القوات الجوية الروسية القوات الديمقراطية السورية مرتين شمال شرق البلاد قرب دير الزور. كما يعتبر نظام الأسد الرقة مدينة محتلة ووعد باستعادة سلطته في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن المناطق التي تسيطر عليها القوات الديمقراطية السورية غنية بالموارد الطبيعية، والنفط والزراعة.

وقع حادث جديد كبير ليلة 7 إلى غاية يوم 8 فبراير بين القوات الأمريكية وحلفائها من القوات الديمقراطية السورية من جهة، والقوات الموالية للنظام من جهة أخرى في محافظة دير الزور، حيث تسببت هجمة أميركية في مقتل ما بين 45 و100 شخص في صفوف القوات الموالية للنظام. واعتبرت دمشق هذا العمل «عدوان» و«مجزرة». بعد ذلك، قال متحدث باسم البنتاغون بكل أريحية أن واشنطن «لا تسعى لصراع مع النظام»... وبدأت الأعمال العدائية عندما عبر المقاتلون الموالون لنظام الأسد الفرات، في انتهاك للاتفاق الروسي الأمريكي الذي يجعل من النهر خطا فاصلا: في الغرب المؤيدون للنظام المدعوم من موسكو، وفي الشرق القوات الديمقراطية السورية المدعومة من واشنطن.

أعلن الأسد مرارا رفضه أي حكم ذاتي للأكراد بسوريا. وبالنسبة لنظامه، فإن القوات الديمقراطية السورية «خونة» و«إرهابيون»، و«قوة أجنبية غير شرعية» تدعمها الولايات المتحدة يجب طردها.

إن العملية العسكرية التركية الحالية ضد عفرين وفشل الاستفتاء في كردستان العراق في أكتوبر 2017، تظهر مرة أخرى أن القوى الدولية والإقليمية ليست على استعداد لرؤية تطلعات كردية وطنية أو مستقلة. من الواضح أن دعم موسكو وواشنطن لوحدات حماية الشعب في فترات مختلفة، كما قدمت وحدات حماية الشعب الدعم للحملة الجوية والعسكرية الروسية إلى جانب نظام الأسد في أواخر شتنبر 2015، لم يمنع العدوان العسكري لأنقرة ضد عفرين.

إن تقديم الدعم لحق الشعوب الكردية في تقرير المصير في مختلف دول المنطقة ضروري، حق يمكن تحقيقه بطرق مختلفة (مثل الاستقلال، الفدرالية أو الاعتراف بالشعب الكردي ككيان يمتلك نفس المساواة في الحقوق داخل الدولة). وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يعني أننا لا لسنا نقديين إزاء القوى التي تقود هذا الكفاح. وعلى نطاق أوسع، بالنسبة لسوريا، فإن الوضع الحالي في عفرين يعكس ضعف جميع الفاعلين الديمقراطيين بوجه القوة المستردة لنظام بشار الأسد المدعوم من حلفائه، واستعداد القوى الإقليمية والدولية للقضاء التام على